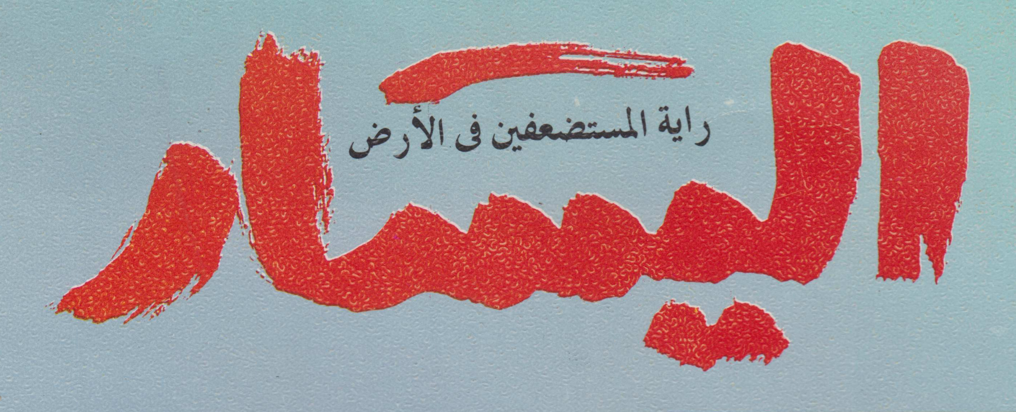
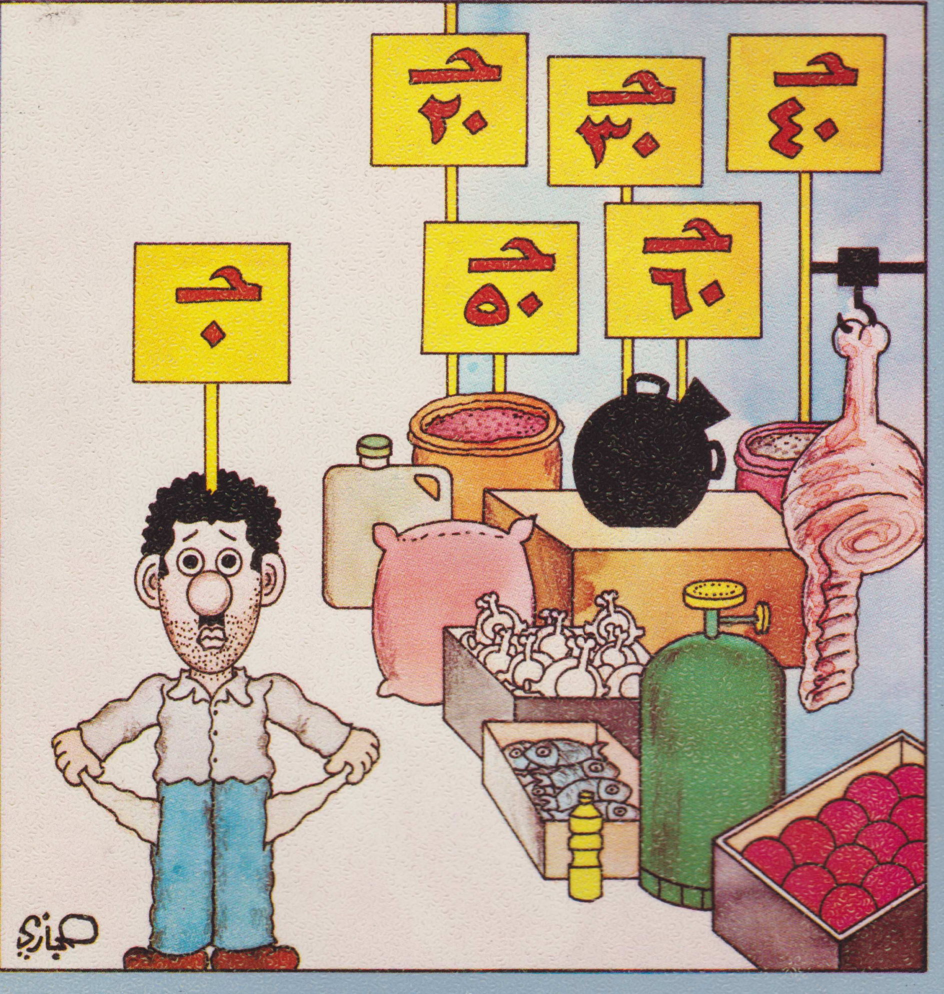


اليسار

راية المستضعفين فى الأرض



العدد الرابع / يونيو ١٩٩٠ م / ذو القعدة ١٤١٠ هـ / الثمن : جنيه مصرى



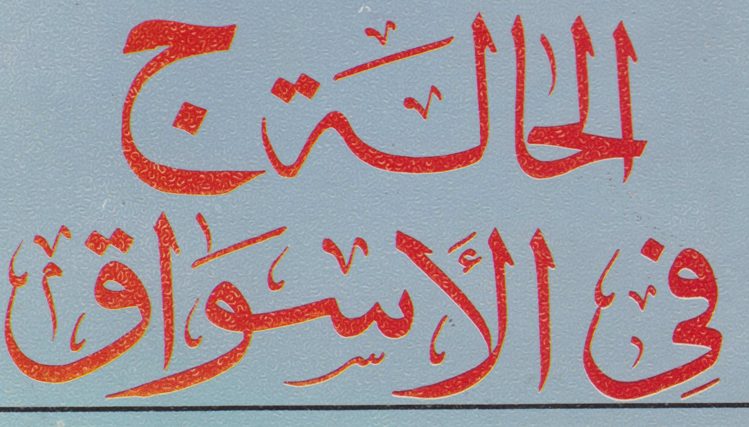
شبكة علاقات مريبة بين الحزب الوطنى وجماعات التطرف!

عرب ١٩٤٨ فى اسرائيل ضحايا هجرة اليهود السوفيت

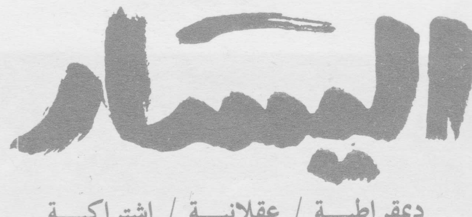
الأقباط : من حقوق المواطنة الى المطالبة بحق الحياة!



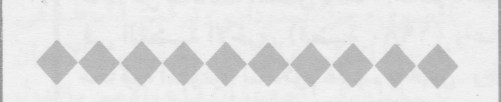
دستورية البرلمان وشرعية الحكم



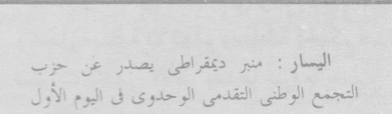
الحالة ج فى الأسواق







فى هذا العدد



اليسار : منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر .

AL YASSR 3 MIDAN EL MALEKA
ZOBAIDA IMBABA GIZA A.R.E

الاشتراكات : لمدة سنة واحدة مصر : ١٢ جنيها للأفراد ٣٠ جنيها للهيئات .

الوطن العربى : ٥٠ دولارا أمريكيا أو ما يعادلها .

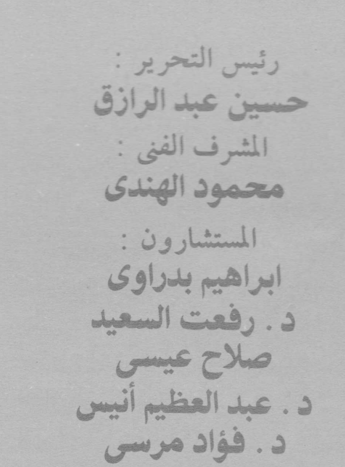
العالم : ١٠٠ دولار أمريكى أو ما يعادلها .

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حواله بريدية إلى إدارة المجلة .

الادارة والتحرير : ٣ ميدان الملكة زبيدة شقة ٣ – مدينة الطلبة – إمبابة . جيزة

تليفون : ٣٤٤٧٩٤٠ فاكس ٣٤٤٢٠١٣





رئيس التحرير :
حسين عبد الرازق
المشرف الفنى :
محمود الهندى
المستشارون :
ابراهيم بدراوى
د . رفعت السعيد
صلاح عيسى
د . عبد العظيم أنيس
د . فؤاد مرسى
محمود أمين العالم



بين ١٥و٢٢ من كل شهر، تعلن حالة الطوارئ فى اليسار. تتوالى اجتماعات هيئة التحرير، ويتواصل العمل دون إنقطاع فى السكرتارية، وتظل الزميلات العاملات على جهاز «الكمبيوتر» تعملن حتى ساعة متأخرة من الليل، فساعة «الصفر» تقترب، ولابد من أن تكون «اليسار» جاهزة فى الموعد المحدد لتتسلمها المطبعة.

فى هذه الفترة، ونحن فى قمة الطوارئ إختفى رئيس التحرير إتصل تليفونيا فى ساعة مبكرة صباح السبت (١٩ مايو)، وترك رسالة مقتضبة «لن أحضر اليوم»

فى المساء عرفنا أن الزميلين «حسين عبد الرازق» و«فريدة النقاش» كانا فى الصباح أمام «نيابة أمن الدولة العليا» يحقق معهما بتهمة التجريح والاساءة والعيب فى شخص رئيس الجمهورية العربية اليمنية، والاساءة للعلاقات بين مصر واليمن!!.. وذلك بسبب عبارة وردت فى مقال الزميلة «فريدة النقاش» فى العدد الثانى من اليسار (إسبريل ١٩٩٠) نقلت فيها آراء لإخوة من اليمن فى بعض الممارسات السياسية للرئيس «على عبد الله صالح»، وفهم منها السيد سفير جمهورية اليمن العربية فى القاهرة، هذه المعانى البعيدة كل البعد عن قصد الزميلة فريدة أو رئيس التحرير أو أسرة «اليسار».

فنحن كما قلنا سابقا، نصدر «لكل الذين يطمحون الى وطن أكثر تحررا، وأكثر عدلا، وأرفع مكانة».. ونكن إحتراما لمن نتفق معهم ومن نختلف معهم. ولايمكن أن «نعيب» فى حق أحد، بقصد أو بدون قصد. وحرصنا على وحدة أمتنا العربية، واحترامنا لإختيارات شعوبها، وعلاقات مصر بأمتها، أمر لا يحتاج الى دليل.

ونحن نعيد تأكيد حرصنا على كل هذه المعانى الهامة، نؤكد– وبنفس القدر– حرصنا وتمسكنا بحق القارئ فى المعرفة، وحقنا فى الاختلاف، وبحرية كاملة ومسئولة للصحافة فى مصر والوطن العربى.

«المحرر»

الجو السياسى



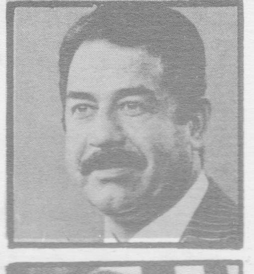
إهتمت الدوائر السياسية العربية بتصريحات الرئيس الفلسطيني «ياسر عرفات» والتى ازاح فيها الستار عن ضغوط أمريكية لمنع انعقاد القمة العربية فى بغداد.

أشارت هذه الدوائر الى قلق الولايات المتحدة الأمريكية من تحول القمة الى ملتقى للهجوم على الادارة الأمريكية وسياستها فى المنطقة، لدورها فى القضيتين المحوريتين المطروحتين على القمة، وهما قضية اليهود السوفييت الى إسرائيل، والحملة على العراق.

فالمعروف أن الولايات المتحدة بالاضافة الى دورها فى دفع الحكومة السوفيتية للسماح بهجرة اليهود السوفييت، لجأت الى عدد من الاجراءات لضمان اتجاههم الى اسرائيل وليس الى أى بلد آخر، وذلك بمنع هجرتهم الى الولايات المتحدة الا بشروط صعبة، وبإقناع عدد من الدول الأوربية بتسهيل رحليهم الى اسرائيل عن طريق مطاراتها، بعد امتناع شركة الطيران السوفيتية عن تيسير رحلات جوية مباشرة بين موسكو وتل أبيب.

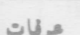
كما أن الادارة الأمريكية هى التى تتزعم الحملة ضد العراق وماتدعيه من وجود مصنع للأسلحة الكيماوية به.

صدام حسين



بوش





عرفات

وقد نجحت الادارة الأمريكية فى الحصول على تأييد السعودية ودول الخليج والحكومة المصرية وقد حاولوا تأجيل الانعقاد او نقلة خارج بغداد، ولكن محاولتهم با ءت بالفشل.

كانت القاهرة بالاضافة الى الضغوط الأمريكية ترغب فى عقد القمة فى العاصمة المصرية، بعد عودتها الى الجامعة العربية، ولضمان مشاركة سوريا التى ترفض الحضور الى بغداد

مصدر حكومى مسئول: لاتوجد أية أبعاد سياسية للافراج عن الشيوعيين

نفى مصدر مسئول فى رئاسة مجلس الوزراء أن يكون لقرار نائب الحاكم العسكرى «رئيس الوزراء» بالرجوع عن التصديق بالنسبة لعقوبة الحبس فى القضية رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٢ (٢٠٧ لسنه ١٩٨١ حصر أمن الدولة العليا) والمعروفة باسم قضية «الحزب الشيوعى المصرى»، أى دلالة سياسية. وقال المصدر أن القرار اتخذ فى ضوء الآثار القانونية المترتبة على حكم النقض فى قضية مماثلة، وحكم محكمة أمن الدولة العليا فيها.

وقد صدر قرار الدكتور «عاطف صدقى» بالرجوع عن التصديق والافراج عن المحبوسين على ذمة هذه القضية عقب تقدم هيئة الدفاع بمذكرة أشارت فيها الى عدد من الملابسات القانونية الهامة، والى قرار محكمة أمن الدولة العليا برئاسة المستشار «محمد سعيد العشماوى» فى ١٤ مارس ١٩٩٠ ببراءة جميع المتهمين عند اعادة المحاكمة فى قضية الحزب الشيوعى المصرى (٢٢٦٨ لسنة ١٩٨٠). وكان قد صدر الحكم فى القضيتين معا فى يوم واحد (٢٤ مايو ١٩٨٦) من نفس الدائرة ولنفس الأسباب. وصدق الحاكم العسكرى على الحكم فى قضية ١٩٨٢ فى سبتمبر ١٩٨٩ وبدأ تنفيذ الحكم، رغم صدور حكم من محكمة النقض بالغاء الحكم بالحبس فى القضية الأخرى (قضية ١٩٨٠) واعادة محاكمة المتهمين المحكوم عليهم بالحبس. وجاء حكم محكمة أمن الدولة العليا فى مارس ١٩٩٠ ليؤكد فساد الأسباب الذى استند اليها الحكم فى القضيتين.

وصدر قرار الحاكم العسكرى بالرجوع عن التصديق على عقوبة الحبس وايقاف تنفيذ العقوبة ليضع نهاية لحملة الاحتجاج الدولية والعربية والمصرية التى طالبت بالافراج الفورى غير المشروط عن كل سجناء الرأى فى هذه القضية.

وقد اهتمت الدوائر السياسية والقضائية بماورد فى حيثيات الحكم الذى أصدرته محكمة أمن الدولة برئاسة المستشار «محمد سعيد العشماوى» ومطالبتها المشرع «معاودة النظر فى قانون العقوبات خاصة والقوانين الجزائية عامة، لرفع نصوص المناسبات التى وضعت فى ظروف معينة لمواجهة أوضاع خاصة ثم تجاوزتها الأحداث، فأصبحت متناقضة مع الظروف المعاصرة متعارضة مع غيرها من نصوص إستجدت فى الدستور وفى باقى القوانين، ومن هذه المواد، مواد الاتهام فى هذه الدعوى التى أدت الى رفع سيف الاتهام وشغل سلطة الاتهام وسلطة الحكم مدة عشر سنوات ينتهى الأمر بعدها ببراءة جميع المتهمين.»

تقرير سرى حول التنظيم الدولى للحركات السلفية الاسلامية

أثار تقرير «سرى» حول «التنظيم الدولى للحركات السلفية الاسلامية» نشر مؤخرا فى القاهرة، ضجة واسعة فى الاوساط الرسمية والسياسية. تناول التقرير بداية تكوين هذا التنظيم فى نهاية فترة الستينيات ومطلع السبعينات بمدينة «جنيف»، على يد «سعيد

الجو السياسى

رمضان» أحد قادة الاخوان المسلمين فى مصر فى الخمسينات، وبمشاركة ممثلين للجماعة من البلدان العربية من بينهم «عثمان خالد الضوى» من السودان. وتركيز نشاطه فى المرحلة الأولى على «زرع» عناصر الاخوان المسلمين فى أجهزة الدفاع والأمن بالدول العربية. وكانت المملكة العربية السعودية هى الدولة التى ترعى هذا التنظيم. وقد ارتبط نشاط قيادات التنظيم بنشاط اقتصادى بارز وبالمساهمة فى مجموعة من البنوك مثل بنك فيصل وبنك البركة وبنك التضامن الاسلامى.

وتغيرت قيادات التنظيم ونشاطاته فى بداية الثمانينيات، بعد عقد اجتماع هام له فى «لوزان» بسويسرا عام ١٩٨٢. فتولى رئاسته مهندس مصرى يقيم فى سويسرا إسمه «يوسف ندا»، وأصبح للنظام الايرانى «نظام الخومينى» الدور الأساسى فى نشاطه، بعد وقوع خلافات بين التنظيم وحكام الرياض وواشنطون. وتوثقت علاقات التنظيم بالمانيا الغربية. ويقول التقرير، أنه تقرر فى اجتماع لوزان بدء العمل للاستيلاء على دولة التنظيم الأولى فى البلاد العربية. ورشحت خمس دول للاختيار من بينها، وهى.. مصر وسوريا واليمن الشمالى والسودان والأردن. وعلى ضوء نفوذ وقوة جماعة الاخوان المسلمين والجماعات السلفية، خاصة داخل القوات المسلحة والشرطة، وكذلك النفوذ الاقتصادى تم اختيار «السودان» لتكون الهدف الأول، خاصة فى ظل التحالف القائم وقتذاك بين «نميرى» والجبهة القومية الاسلامية «الترابى».

وفى اجتماع تال لقيادة التنظيم فى منتصف ١٩٨٧ تقرر انشاء بنك يخضع للنفوذ المباشر لقيادات التنظيم سمى «بنك التقوى» وسجل فى جزر الباهاما. وقد تقدم هذا البنك للحكومة المصرية بطلب استصلاح ١٥٠ الف فدان بور، غير ان هذا الطلب لم يتم الموافقة عليه حتى الآن لتوجس السلطات المصرية من أهداف البنك. كما قام البنك بتمويل انشاء دار نشر «اسلامية» فى مصر.

وفى أغسطس ١٩٨٩ عقد التنظيم اجتماعا هاما فى مدينة «لوجانور» بسويسرا، وكان ذلك فى إعقاب إنقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩ بقيادة «عمر البشير». وتقرر فى هذا الاجتماع التركيز على السودان كنقطة إنطلاق للتنظيم الدولى للحركات السلفية الاسلامية، فى أفريقيا الاسلامية والبلاد العربية. وإنشاء معسكرات تدريب عسكرى بالسودان لعناصر التنظيم. والتحرك لدعم الجماعات الارهابية فى مصر والعناصر المتعصبة والمتطرفة، والضغط على نظام الحكم فى صنعاء لوقف قيام الوحدة اليمنية.

وقد شرعوا فى تنفيذ هذه القرارات مستفيدين من العلاقة الوثيقه بين المجلس العسكرى الحاكم فى الخرطوم و«الجبهة القومية الاسلامية».

ويقول التقرير أنه تم إنشاء ثلاثة مراكز للتدريب العسكرى فى السودان، فى جنوب مدينة «بورسودان»، ومدينة «كادقلى» فى الغرب، وفى قرية «الجريف» جنوب الخرطوم. ومدة الوحدة فى هذه المعسكرات ستة أسابيع، وسعتها مجتمعة ١٨٠٠ عنصر. وتم تخريج مجموعات من مصر واليمن والجزائر للعمل فى هذه البلاد، بعد تدريبها على: الاغتيالات- قتال الشوارع- عمليات التخريب المدنى- صناعة مواد متفجرة من عناصر محلية متاحة.

ويضيف أنه تم تهريب أسلحة لمصر من السودان عبر طريق «درب الأربعين» الى أسيوط والوادى الجديد، بغرض استخدامها فى عمليات تهز الاستقرار السياسى للسلطة فى مصر.

كما استقبلت السودان حتى فبراير ١٩٩٠، ١٨٢ مصريا مطلوبا القبض عليهم فى أنشطة ارهابية لبعض الجماعات الاسلامية. وتم ضمهم الى جهاز أمن الثورة فى السودان الذى يرأسه أحد كوادر الجبهة الاسلامية «د. مهندس نافع على نافع» ويساعده إيرانى اسمه «أجرخوست» كمستشار له.

نشر هذا التقرير الخطير فى «الانتصار» (وهى النشرة الجماهيرية التى يصدرها الحزب الشيوعى المصرى المحجوب عن الشرعية] ووزعت خلال شهر مايو الماضى على مقار الاحزاب ودور الصحف والصحفيين.



يهمسون

● أن الرئيس «حسنى مبارك» أوضح «للفريق عمر حسن البشير» أن مايجرى فى السودان يمس أمن مصر بصورة مباشرة. وعبر عن تخوفه من فرض نظام الحزب الواحد، بعد أن تخطاه الزمن، ومن مواجهة المعارضين بهذا العنف البالغ، ونصح بوقف تنفيذ أحكام الاعدام وضرورة انهاء الحرب الأهلية طبقا لاتفاقية «الميرغنى- قرنق»، حتى لايتحول السودان الى لبنان أخرى، كما احتج على اخفاء السودان لمتهمين مصريين مطلوبين للعدالة من اعضاء الجماعات الاسلامية.

● أن المستشار «محمود بهى الدين عبد الله»، نائب رئيس محكمة النقض ورئيس نادى القضاة السابق، من أبرز المرشحين لمنصب النائب العام، بعد خلو هذا المنصب خلال هذا الشهر نتيجة بلوغ المستشار «جمال شومان» النائب العام الحالى سن المعاش.

موقفنا



دستورية البرلمان.. وشرعية الحكم

للمرة الثانية فى عهد الرئيس مبارك، يسقط مجلس الشعب نتيجة لحكم من المحكمة الدستورية العليا، مدانا بالبطلان وعدم الشرعية، بعد ثبوت انتهاك القانون الذى انتخب على أساسه للدستور.

وإذا كان قانون المحكمة الدستورية العليا، يحصن القوانين التى أصدرها مجلس الشعب «الباطل»، فلا يمتد البطلان بأثر رجعى، حتى لايحدث إنهيار دستورى، فإن ذلك لاينفى عدم شرعية الحكم طوال هذه السنوات، وعلى وجه التحديد منذ انتخابات ١٩٨٤ وحتى الآن.. لافرق فى ذلك بين مجلس الشعب والحكومة ورئاسة الجمهورية.. فمابنى على باطل فهو باطل.. كما يقولون.

والغريب أن المجلس الذى أصدر قانون انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٣، والمجلس الذى عدل هذا القانون عام ١٩٨٧، والحكومة التى أعدت القانونين، والرئيس الذى صدق عليهما.. كانوا جميعا على علم بعدم الدستورية والبطلان. وحتى إذا كان علم البعض لايصل إلى التفرقة بين ما هو دستورى وما هو غير دستورى. فقد نبهت الأحزاب السياسية مثل حزب التجمع والوفد، وغالبية فقهاء الدستور والقانون المحترمين.. نبهوا مبكرا الى عدم دستورية القانونين وناشدوا رئيس الجمهورية عدم التصديق، دون جدوى.

وهى حقيقة تجعلنا نقول بكل ثقة أن القائمين على الحكم، يدركون أن قانونهم غير دستورى وأن برلمانهم غير شرعى وأن حكمهم كله غير شرعى. ولكنهم لايهتمون. فكيف يتوقفون عندقضية الشرعية، وقد اغتصبوا السلطة أصلا بالتزوير الفاضح فى الأنتخابات العامة.!!

إننا نسجل هذه الحقيقة الأساسية والهامة، ونذكر بها لا من أجل الدعوة للعصيان المدنى ضد هذا الحكم غير الشرعى ولكن لكى نقول لحكامنا، أننا ورغم كل هذه الحقائق على استعداد لإعطاء الحكم فرصة أخيرة، لأن لنا جميعا حكاما ومحكومين مصلحة فى عدم حدوث إنهيار دستورى فهناك قوى ظلامية متربصة هى المستفيد الوحيد من مثل هذا الانهيار.

وفى نفس الوقت نذكرهم بأننا لسنا وحدنا فى الساحة. وأن لصبر الجماهير حدودا. ولايمكن الرهان وأتما على غفرانها أو مايتصوره البعض نسيانا وضعفا فى الذاكرة..

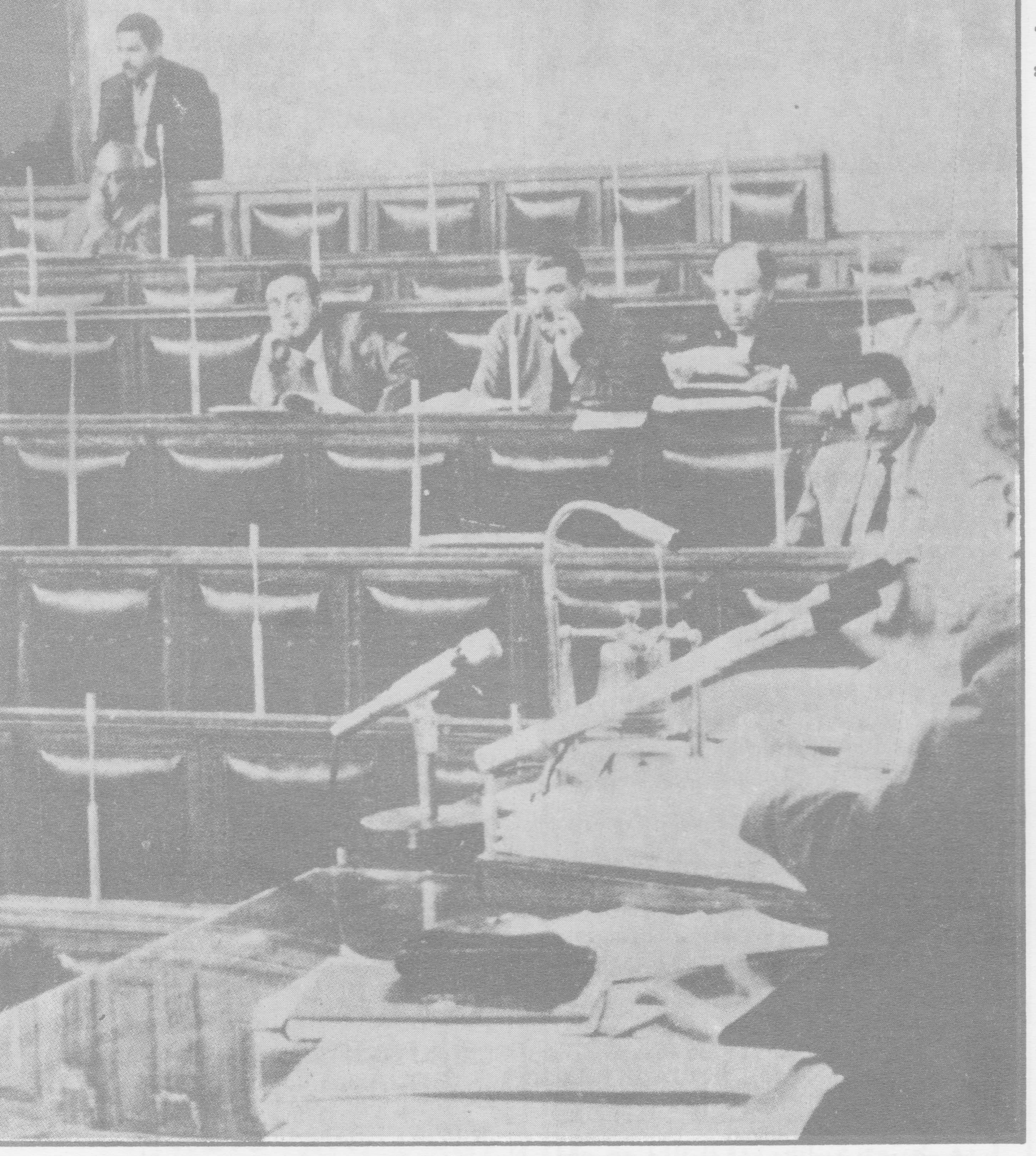
ولعل السادة الذين يحكموننا ويفعلون بنا كل هذا، لاتغيب على فطنتهم الأوضاع المتفجرة المحيطة بالوطن.

فمع ضبط الحكم متلبسا بانتهاك الدستور والشرعية، وقبل ذلك تجاهل أحكام القضاء.. يواجه الحكم أزمة اقتصادية وإجتماعية طاحنة، تتعمق يوما بعد يوم، بقرارات رفع الأسعار، وفرض التقشف و «المجاعة» على الفقراء الذين إنضم إليهم فى عصر الانفتاح كل العاملين بأجر وكل من يحصل على دخل ثابت، والخضوع لشروط صندوق النقد الدولى التى تزيد من أوضاع التبعية، وتشعل من حدة الصراع الطبقى.

وفى مثل هذه الظروف فاصرار الحكم على المضى فى غيه، لعب بالنار، وتحريض سافر للناس على العصيان وتفريغ للارهاب والعنف.

مبارك:
العلم بعدم الدستورية

مقاعد مجلس الشعب الخالية غالباً من معظم الاعضاء، خاوية تماما بعد صدور حكم المحكمة ببطلان المجلس:



ومرة أخرى فلا مصلحة لأى وطنى فى ذلك. فرهاننا جميعا كان ومازال هو التطور والتغيير بالديمقراطية، ولايمكن أن تسمح القوى الوطنية والتقدمية والديمقراطية، لقله طفيلية مغامرة أن تدمر المعبد على من فيه من أجل مصالحها الضيقة، وقصر نظرها المشين.

من هنا ندعو قوى «اليسار»، وقوى التحالف الاشتراكى، أولا أن توحد جهودها، وأن تعمل معا فى هذه اللحظة الحرجه، وأن ترتفع عن حساسيات هنا أو هناك، أو خلافات نظرية أو فكرية، أو اجتهادات متباينة حول المستقبل.

فتحالف اليسار هو حجر الزاوية فى العمل المشترك لكل القوى الوطنية والديمقراطية، أحزابا، وجماعات، ونقابات، وشخصيات.

هذا العمل الذى يجب أن يصب فى ثلاثة إتجاهات متكاملة.

• اجراء انتخابات لمجلس شعب جديد يتوفر له الحد الأدنى من الضمانات الديمقراطية وفى مقدمتها.. الغاء حالة الطوارىء- الغاء قانون تنظيم الأحزاب السياسية واطلاق حرية تكوينها والاعتراف الفورى بالحزب الشيوعى المصرى، والحزب الاشتراكى العربى الناصرى، والاخوان المسلمين- إطلاق حرية الصحف والغاء تبعية المؤسسات الصحفية لمجلس الشورى- توفير الضمانات الأساسية لصندوق الانتخابات وخاصة.. تولى القضاء وحده إدارة العملية الانتخابية كاملة، تشكيل حكومة محايدة ترأسها شخصية تجمع عليها الأحزاب والقوى السياسية، أستقالة رئيس الجمهورية من رئاسة الحزب الوطنى، الغاء جداول القيد الحالية واعدادها طبقا للسجل المدنى، الغاء نظام الأنتخابات بالقائمة النسبية الحزبية المشروطه والقائمة المطلقة، إدلاء الناخبين بأصواتهم بموجب البطاقة الشخصية أو العائلية، مع توقيع الناخب أمام إسمه، فرض عقوبات صارمة على التزوير، تولى محكمة النقض الفصل النهائى فى الطعون، إعادة تقسيم الدوائر الأنتخابية، إصدار قانون يحمى حق الانتماء الحزبى- الاعتراف بالحقوق الديمقراطية مثل حق الاضراب والتظاهر والاعتصام..

• رفض السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة منذ عام ١٩٧٤ تحت إسم الانفتاح، والتى أدت الى الكارثة التى نعانى منها وعنوانها.. الديون، وارتفاع الأسعار، وانخفاض مستوى المعيشة، والتضخم، وعجز الموازنة، وعجز ميزان المدفوعات، وبيع القطاع العام، وضرب القطاع الخاص المنتج. وطرح سياسة بديلة للانقاذ الوطنى، يمكن إستخلاص خطوطها من برامج عديدة مطروحة بالفعل، وتقبلها كافة القوى الوطنية والديمقراطية

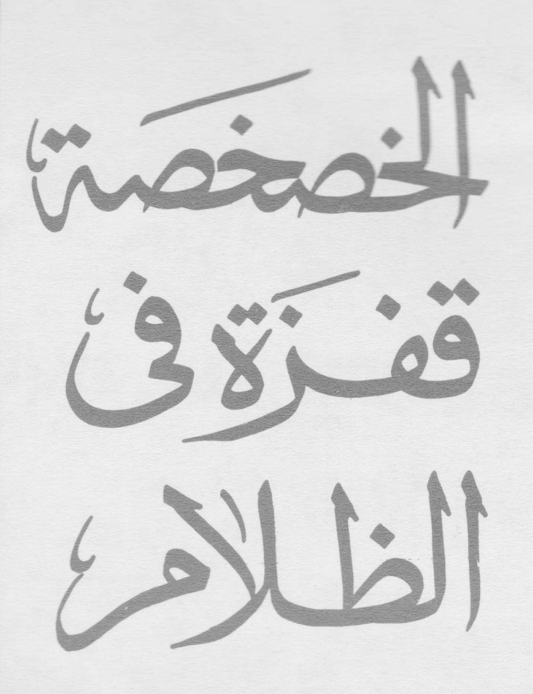
• إتباع سياسة وطنية صحيحة تنهى كافة أشكال التبعية الأقتصادية والسياسية والعسكرية.

ومرة أخرى، فليتحمل «اليسار» مسئوليته، وليتقدم بشجاعة وقوة ليقود التغيير، ويناضل من أجل انقاذ الوطن.. من الطفيليين، والظلاميين، وأعداء الديمقراطية يناضل فى كافة الجهات والساحات.

فى ساحات الجماهير.. ومع الأحزاب.. وداخل السلطة.

رئيس التحرير

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆



يعتبر مشروع تفكيك احتكارات الدولة التى أدارت الصناعة والزراعة أمرا فى مستوى أهمية إعادة بناء أوربا الغربية بعد الحرب عام ١٩٤٥. والمفتاح هنا هو تغيير الملكية، اذ لن يتحقق تقدم حقيقى إلى أن يتحمل مالك خاص حقيقى المسئولية عن الاقتصاد الحالى غير الكفء، والذى تسيطر عليه جماعات الهيمنة فى القمة.

إن بولندا والمجر وهما القطران الاكثر تقدما فى خططهما فى هذا المجال قد رفضا بالفعل مشروعات نصف جادة بالبيع للجمهور (تقسيم كل شئ إلى أنصبة وإعطاء شئ لكل مواطن). وبدلا من ذلك فقد التزما ببيع مباشر لأصول الدولة وذلك من منطلق أن ملاكا حقيقين مستعدين لتحمل مخاطرات حقيقة هم الذين سيديرون الأنشطة الجديدة الخاصة وفق آلية السوق.

ولن تكون الخصخصة الصناعية فى بولندا والمجر شبيهة بأى مقابل لها فى الغرب. فحوالى ٩٠٪ من الصناعة فى هذين البلدين هو فى يد الدولة، وعليهما أن يقوما بخصخصة كافية وسريعة حتى يشعر الناس بالفارق. ومن المؤكد عندئذ حدوث درجة عالية من الفوضى، فالبلدان تنقصهما الأسواق المالية وأسواق السندات ونظام مصرفى حديث فشيكات وحوالات البنوك قد تأخذ شهرا لتحصيلها والمعاملات تتم نقدا فى العادة (ورقة المائة دولار).

الخصخصة هى الترجمة التى اعتمدناها للكلمة الانجليزية المتداولة priwrtisa-tion وتعنى تحويل الملكية العامة الى القطاع الخاص. ولأن هذه هى مشكلة الساعة فى مصر التى حولها يحتدم الجدل فقد آثرنا أن ننشر هنا نص المقال الذى نشرته مجلة الايكونومست البريطانية فى عددها الصادر يوم ١٤ ابريل الماضى عن «الخصخصة فى أوربا الشرقية»

ورغم أننا لا نتفق مع بعض الآراء التى عبر عنها المقال إلا أننا آثرنا أن ننشر نصه لسببين.. أولهما أن المقال يوضح ظاهرة الفساد الواسع الذى صاحب تلك العملية، وثانيهما هو تصميم الطبقات العاملة فى تلك البلدان على الدفاع عن مصالحها المكتسبة إزاء هجمة الاجانب والأثرياء المحليين. ثم يعترف المقال أن عمليات الخصخصة هى قفزة فى الظلام يستحيل تقدير نتائجها الاجتماعية. فهل يتعظ حكامنا!

عبد العظيم أنيس

ومؤسسات مثل الشركات القابضة وسماسرة البورصة غير موجودة. ولذلك فإن عملية الخصخصة ينبغى أن تخطط بحيث تنشئ أيضا تلك الادوات الرأسمالية. إن شبح الملاك القدامى للمصانع يخيم على مشروعات الخصخصة المقبلة فهم يطالبون بتعويض عن تأميم مصانعهم ويهددون بإحداث متاعب قانونية للمشترين الجدد. وبولندا تأمل أن تتفاهم معهم بمنحهم أسهما فى الملكية الخاصة الجديدة، وفى المجر يطالب حزب صغار الملاك باعادة الاراضى التى أخذت من أصحابها عام ١٩٤٧، على الرغم من التعقيدات القانونية، كما يعتقدون بشكل ما أن الملكية الصناعية ينبغى أن تعود الى ملاكها القدامى أيضا.

وتزداد الامور تعقيدا نتيجة عدم اليقين من أهداف عملية الخصخصة. فبعض الناس فى بولندا والمجر يرون فيها فرصة ذهبية للدولة لكى تعيد ملأ خزائنها الخاوية خصوصا بالعملة الصعبة. وهو انحراف عن الهدف الاساسى للعملية، ألا وهو إعادة هيكلة الاقتصاد خصوصا الصناعة المتخلفة.

وسوف يعنى هذا إدخال عنصر المنافسة، داخليا وخارجيا. أما مجرد تحويل احتكارات الدولة الى قطاع خاص فلن يفيد كثيرا. وسوف يستدعى الأمر أيضا الحاجة الى تدفق رأس مال جديد لإعادة تجديد الآلات والاجهزة.

الفعالية أم العدالة؟

غير أن رأس المال الخاص هو بالدقة ما ينقص أوربا الشرقية. ولهذا فعلى حكومات أوربا الشرقية أن تختار بين أن تبيع بسرعة لهؤلاء الذين تتوفر لديهم الاموال (وهم عادة أجانب أو مهيمنون سابقون) وبين طرق اكثر عدالة فى عملية الخصخصة تقدم على مبيعات تدريجية لأسهم فى صفقات صغيرة لمواطنين لايملكون طريقا غير هذا للشراء.

من مثلا يكون المبادر فى عملية الخصخصة؟ إن السماح للشركات أن تبيع نفسها لمديريها الحاليين أو لأجانب أغنياء سوف يكون طريقا سريعا للبيع، وغالبا سيؤدى هذا الى أرباح ضخمة للمديرين. وقد يمكن لاشراف الدولة ومراقبتها لعملية البيع أن يحد من هذا، وإن كان سيؤدى الى إبطاء العملية. وهناك أيضا طريق سريع آخر وهو تنشيط عملية شراء العاملين للاسهم. ولكن حتى لو أدى هذا إلى الكفاءة– وهو أمر مشكوك فيه– فيظل هناك سؤال وهو: لماذا يستفيد هؤلاء العاملون بالدولة وحدهم من تلك العملية بينما لايستفيد المواطنون الآخرون؟

إن المحافظة على توازن بين السرعة والعدالة أمر حاسم، إذ أن المخاطر السياسية للعملية جد عظيمة. ومهما حدث فإن البيع السريع لأصول الدولة– ربما بأقل من قيمتها– سيؤدى على وجه التأكيد الى تغيير الهيكل الاجتماعى، سواء حدث ذلك بظهور طبقة وسطى مالكة لأسهم، أو بإثراء قلة من ملوك المال، أو بإفادة العمال المتاح لهم الشراء. ومن الواضح أن الاعتراضات سوف تثار من جانب هؤلاء الذين وصفهم أحد الرسميين البولنديين بأن «الشيوعية تجرى فى دمائهم». فهؤلاء الذين تعودوا أن يفكروا فى ملكية الدولة وكأنها ملكيتهم (خصوصا العمال الذين ستضار مزاياهم من عملية الخصخصة) لن يرتاحوا عندما يراقبون عملية البيع «لهؤلاء الذين لايستحقونها».

وهناك دروس تم تعلمها فعلا فى المجر التى بدأت عملية الخصخصة عام ١٩٨٨ بسلسلة من القوانين عن الشركات

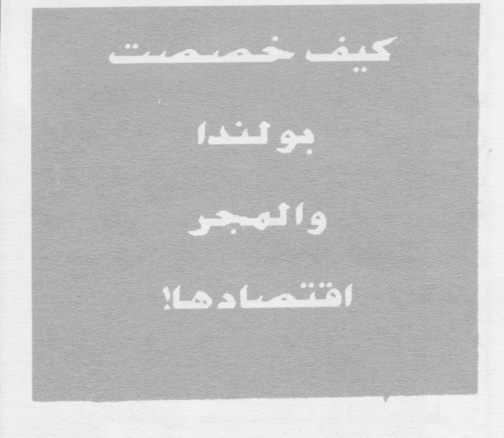
والمصطلح المجرى الشائع لكل ماتلا ذلك هو «الخصخصة التلقائية»، وهى غالبا ليست خصخصة على الاطلاق وإنما هى تحول فى الملكية لم يفد كثيرا فى تحسين الاداء الصناعى.

فشلتا مؤسسات الدولة فى المجر التى تديرها «مجالس مؤسسات» (وهى تتكون من ممثلين للعمال والادارة وإن كان المديرون هم المسيطرون غالبا) قد أعطيت حق تحويل نفسها الى شركات مساهمة. وقد اشترط القانون أن تقوم تلك المؤسسات بتقييم أصولها وأن تبحث لنفسها عن مستثمر خارجى مستعد لشراء ٢٠٪ من الأصول الجديدة، واذ أصبح المجلس من الناحية الفعلية مجلس مديرين فان فى استطاعته أن يبيع أسهما فى الشركة الجديدة مع احتفاظه لنفسه ببعض العوائد وبجزء آخر للدولة.

مخاطر وأرباح

أوضحت هذه العملية «التلقائية» مخاطر كل من البيع غير العلنى لأملاك الدولة والسرعة التى جعلت ذلك ممكنا. فقد تشكلت ١٦٠٠ شركة جديدة مستخدمة أصول الدولة فى ١٩٨٨- ١٩٨٩ لكن لم يكن هناك غير نجاحات قليلة ملحوظة. لقد اشترى مثلا أحد الاثرياء المجريين (مستر جانوس بيترنكو) جزءا من شركة الصلب فى مدينة أوزد. وخلال سنة تحول المصنع الذى كان مرشحا للاغلاق الى مشروع رابح وذلك بتغيير خط الانتاج بما يلائم الاذواق الغربية، وبايجاد أسواق غريبة لإنتاجه. وبالطبع فإن عماله سعداء لأنه أنقذ وظائفهم، ومديريه سعداء (يحسدهم مديرو مصانع الدولة الاخرى على سياراتهم الفولكس فاجن)، كما أن مستر بيترنكو سعيد هو أيضا، وهو يخطط الآن لافتتاح سوبر ماركت فى أوزد.

لكن قلائل هم المقاولون المحليون الذين لديهم الحماس أو المهارات أو رأس المال مثل بيترنكو. بدلا من ذلك خضعت القوانين الجديدة لتفسيرات متباينة خصوصا الجزء المتعلق بطرق المحاسبة. كيف مثلا يحدد المرء القيمة السوقية للاراضى أو المبانى أو الخبرة فى بلد ليس به أسواق؟ إن أحد الطرق التى استخدمها البولنديون هى اعتماد قيمة المبنى فى عام ١٩٤٥ ثم ضرب هذه القيمة فى معامل اعتباطى للتضخم الذى حدث منذ ذلك العام.



ولقد بذل محاسبون غربيون مثل ووتر هارس وأندرسون جهودا شاقة فى المجر ولكن حتى محاولاتهم فى تحقيق الموضوعية لايمكن أن تحل عناية المالك الحقيقى بالحصول على سعر عادل. وفى المجر حيث يقوم مجلس الشركة بتحديد سعر بيع الاصول التى تحررت تبين أن الاعيب التقييم المنخفض لتلك الاصول قد فتحت نافذه واسعة للفساد.

ومن الأمور التى أثارت فى هذا المجال ضجه كبيرة سلسلة «فنادق هنغاريا» وهى مؤسسة تملك أعظم فنادق ومطاعم المجر بمافى ذلك فندق «الفورام» وفندق «هيات» فى بودابست. لقد قررت تلك المؤسسة أن تبيع نصف حقوقها بمقدار ١١٠ مليون دولار لشركة سويدية صغيرة تدعى «كويناس» كانت تعمل فيما يبدو لحساب مجموعة شركات أمريكية. ولقد قدر أحد الفنادق فقط بأكثر من ٦٠ مليون دولار! وبالطبع هاج الرأى العام فى المجر، وفى النهاية وجد مجلس القضاء الأعلى أخطاء قانونية فى العقود فألغى الصفقة بمقتضاها.

وفى عمليات تلقائية أخرى قامت مؤسسات للدولة بتقسيم نفسها الى شركات مساهمة فرعية تولت بيع حقوقها لبعضها البعض ولشركات أخرى، بينما لم تترك للشركة الأم سوى المكتب والتلفون وعبء من الديون. فهل تعتبر مثل هذه الشركات «الميني» شركات خاصة أم شركات تملكها الدولة؟ لا أحد يعرف!

أن هذا التشوش حول من يملك الشركات قد أدى بالعديد من المستثمرين (خصوصا القادمين من الغرب) الى الاصرار على أن يشتروا من شخص آخر غير مجلس المؤسسة ولمواجهة هذا المطلب اتخذت إجراءات معقدة بما فى ذلك قيام شركات قابضة وهمية وببيع وإعادة بيع للأسهم. وبالطبع فإن من الممكن للقادرين على فهم هذا القانون المعقد أن يحققوا عوائد ضخمة. ولقد خوت مكاتب وزارة المالية عندما اكتشف شاغلوها ذلك فاتجهوا الى ميادين ربح واعدة فى عالم تكتلات مابعد الشيوعية والممارسات المربحة.

ولقد بدأت الشركات الغربية فى تعلم قواعد اللعبة، كما حدث عندما اشترى بنك نمساوى ٥٠٪ من شركة مصابيح كهربائية (تونجزام) بمبلغ ١١٠ مليون دولار بينما اشترى النصف الآخر بنك مجرى. ثم قام البنك النمساوى ببيع أسهمه لجنرال الكتريك بمقدار ١٥٠ مليون دولار. وارتفعت حواجب الدهشة إذ ظن البعض أن السعر الأصلى منخفض جدا. ولكن على الأقل دخلت أموال فى خزانة الدولة كما أن جزءا من أرباح البنك النمساوى (٤٠ مليون دولار) ستعود الى شركة تونجزام. أى أنه ليس هناك مبرر كبير للشكوى.

العدالة أولا

ابتداء من أول مارس بدأت المجر فى السيطرة على العملية، وذلك بإنشاء وكالة خصخصة جديدة تحت إشراف برلمانى. والهدف هو ضمان أن يكون للعدالة أولوية على السرعة. فكل بيع للأصول الآن يجب أن يتم علنا أو بموافقة من الوكالة. وباستطاعة الوكالة نفسها المبادرة بعمليات خصخصة (وهذا يعنى- وياللغرابة- أن عليها أن تعيد تأميم الشركات التى يسيطر عليها العمال قبل بيعها). ويقول أحد الاقتصاديين المجريين (مارتون تاردوس) أنه كان من المعقول خصخصة أى شئ قبل انهيار النظام السابق. أما الآن. وعملية الخصخصة قد أصبح استمرارها مضمونا فلابد من أن تضع الوكالة أولا أرضية نظام رأسمالى حقيقى.

وقد يكون على الوكالة أن تعمل بسرعة لأن رد الفعل السياسى قد بدأ فعلا. فالحزب السياسى القيادى فى المجر (الفورام الديمقراطى) يحبذ «الخصخصة المبرمجة» حيث تمنح المجتمعات المحلية والمستشفيات والجامعات والمؤسسات الاجتماعية حقوق شراء الاسهم بسعر منخفض كما يمنح العاملون فى مؤسسات الدولة نفس الحقوق.

والهدف كما يقول مستر بيتربود (الاقتصادى القيادى فى الفورام) هو أن تذهب الارباح للمجتمع لا للشركات، ولا للمستثمرين الاجانب كما لابد أنه يقصد وهناك مسحة من الرعب من الاجنبى فى هذا الاقتراح، ويمكن أن يجد تأييدا شعبيا كوسيلة لمنع أرباح الخصخصة من التدفق الى جيوب

الخصخصة قفزة فى الظلام

البنوك الاجنبية والمهيمنين السابقين. أما حزب الديمقراطيين الأحرار، وهو حزب المعارضة الرئيسى، فهو وحده الذى يرفض هذه المشروعات بحجة أن أيا منها لن يؤدى الى رأسمالية سوق الاوراق المالية.

بولندا تختار العلانية

وتعطى بولندا لقضية إتاحة عملية الخصخصة للشعب أولوية على السرعة. وبينما تجرى صياغة قانون خصخصة جديد اختارت المجموعة العاملة فى هذا المجال ألا يسمح للشركات نفسها أن تكون المبادرة فى العملية. وبدلا من ذلك فإن من المقترح أن تكون المبادرة فى يد وكالة مثل المجر. والجزء الاساسى من مشروع القانون- الذى لم يقره البرلمان بعد- هو وصفه لكيفية قيام الوكالة باختيار المصانع الكبيرة ذات الامكانيات للنجاح ثم القيام بعملية بيع علنية لها.

وسوف يعطى صغار المستثمرين، حتى

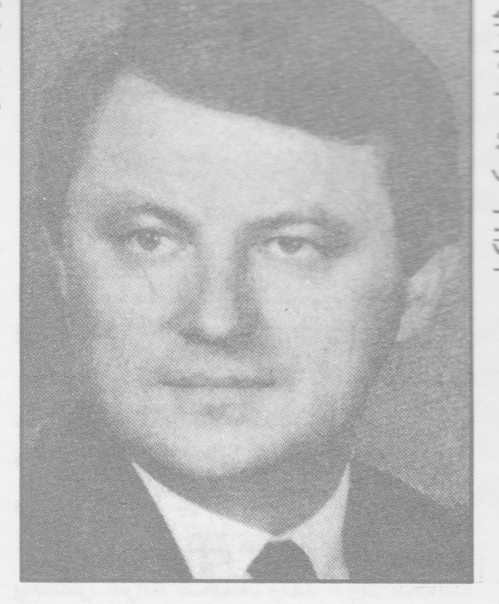


مظاهرات فى تشيكوسلوفاكيا

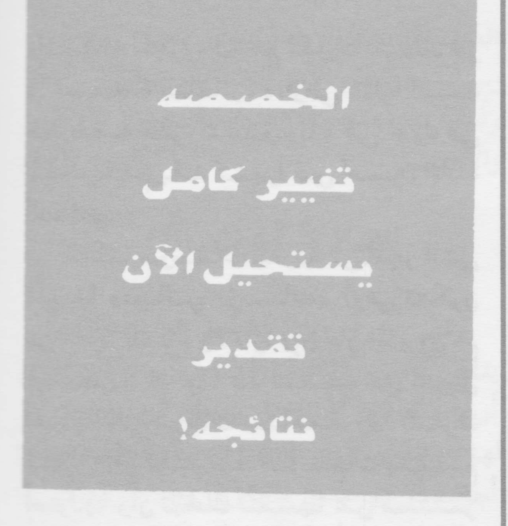
هؤلاء الذين يريدون أسهما قليلة، أولوية الشراء. أما المستثمرون الكبار والاجانب فسوف يتوقع منهم أن يدفعوا أسعارا أعلى فى أسواق ثانوية، وسيحصل العاملون بالمصنع على أسهم رخيصة. ففى حوض السفن فى جدانسك -وهو من أوائل المشروعات المرشحة للخصخصة) يتوقع أن يحصل العاملون على ٢٠٪ من الأسهم بنصف الثمن. ولكن لايعنى ذلك تشجيع بيع الاسهم للعمال بالمجان أو تكون الاسهم غير قابلة للتداول.

إن القانون مصمم بعناية لقطع الطريق على عقدة الاجنبى وعلى الفساد قبل أن يبدأ. فالفساد الذى وقع فى الماضى قد أعطى لعملية الخصخصة اسما سيئا فى بولندا. فوفق قانون تجريبى أصدرته الحكومة السابقة فإن حق المديرين أن يستأجروا أو يشتروا أصولا فى شركاتهم بأسعار رخيصة. وقد ترتب على ذلك نشوء تعاونيات كالفطر حول المصانع الكبيرة دون أن تساهم هذه التعاونيات برأس مال جديد ودون أن تغير من ممارسات العمل السائدة. ومثل هذه الترتيبات قد أصبحت اليوم غير قانونية، ووجود وكالة جديدة تتولى التركيز على عمليات البيع العلنى قد استهدف منع مثل هذه التعاونيات من النمو مرة أخرى.

إن البولنديين حساسون أيضا لمسألة الملكية الاجنبية. وحتى قبل الحرب العالمية الثانية كانت تراودهم شكوك فى المستثمرين الالمان. وبالطبع فإن من المتوقع ألا يرحب العمال البولنديون بمديرين ألمان. ولأسباب سياسية ستعمل الحكومة على المحافظة على توازن بين تشجيع الاستثمار. وبين المحافظة على درجة من الملكية البولندية. وعلى الرغم



نيميث رئيس وزراء المجر السابق



من أن القانون المقترح ليس به قيود على الملكية الاجنبية إلا أنه قابل لتعديلات إذا دعت الحاجة

الحاجة الى السرعة

إن التدقيق فى مثل هذه الأمور مطلوب، ولكن بدون الاجانب والمهيمنين السابقين المكروهين سيكون من الصعب أن تجد أحدا مستعدا لاستثمار مال حقيقى فى مشروعات الدولة. والاكثر من ذلك فان غياب المؤسسات المالية بدءا من المحاسبين الى البنوك والمضاربين سوف يجعل عملية الخصخصة أمرا بطيئا وحتى اليوم لم تستطع الحكومة أن تعد أكثر من عشرة مشروعات لكى تكون حقل تجارب.

وتحت الضغط أصبحت الصياغة النهائية للقانون أكثر مرونة بحيث يسمح للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تقترح الحلول بما فى ذلك البيع المباشر أو المشروعات المشتركة بشرط موافقة الوكالة. أما شركات الدولة المفلسة فسوف يسمح لها أن تباع أصولها لمستثمرين أجانب أو محليين. ومن الممكن اليوم بالفعل شراء شركات صغيرة أو أصول (مثل مساحة دكان) أو استئجارها وفق قوانين كسر الاحتكار الحالية

لكن بولندا سوق تحتاج الى طرق مختصرة بمايسمح للوكالة أن تبيع بأسرع مما يستطيع الجمهور أن يستثمر. وأحد الافكار الأصلية فى هذا المجال جاءت من قبل نائب وزير المالية مسترلز، فهو يقترح إنشاء شركات قابضة ٩٠٪ من رأسمالها من الدولة البولندية، ١٠٪ استثمار أجنبى على أن تدار- وفق عقد- من جانب الشريك الاجنبى. وعندئذ تستطيع هذه الشركات القابضة أن تشترى

وتبيع أسهم مشروعات الدولة اثم تباع بعد ذلك تلك الأسهم تدريجيا للجمهور وتتحول أصولها الاصلية الى خزانة الدولة فى نهاية الأمر.

ومن الطرق المختصرة أيضا التى صممها أحد النشيطين فى ملكية العمال للمشروعات اقتراح يسمح للعمال أن يشتروا نسبة من الاسهم مباشرة من الشركة بينما تبقى الشركة مملوكة حزئيا للدولة . لكن مستر لز مثل زميله المجرى يقول إن هذه الطريقة لن تخلق أسواقا مالية. وهناك فكرة أخرى تقوم على أن تؤسس الدولة صناديق عمالية لشراء الاسهم كما أن هناك اقتراحا بأن يعطى للملاك السابقين للمصنع بعض الاسهم.

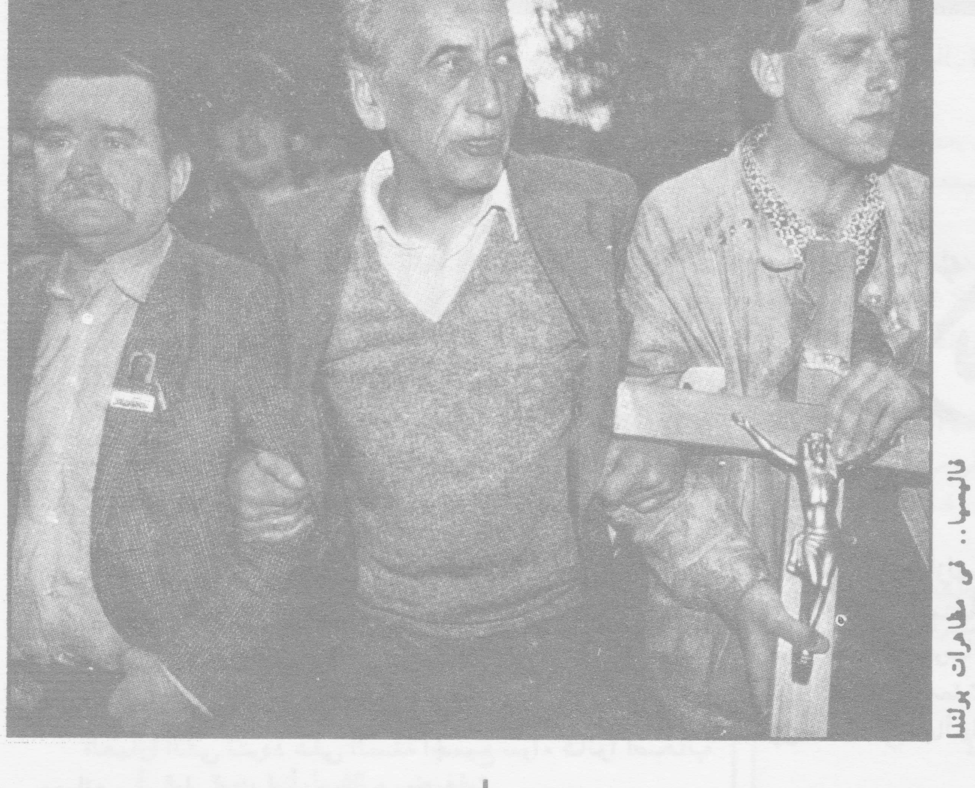
ويستعد النقابيون ومجالس الشركات لخوض معركة مشروع القانون فى البرلمان. ولأنهم يدركون أن مجالس العاملين سوف تفقد حقوق الادارة التى كسبتها بعد ١٩٨١ فإن بعض أقسام نقابة التضامن فى بولندا قد أعلنت رفضها لمشروع القانون، ساعية الى فتح آفاق لملكية العاملين لأسهم أكثر و لأشكال أخرى من ملكية العمال

ومن الممكن أن ينجح هؤلاء العمال، فبينما ينشغل البرلمان بالقضايا الدستورية وينشغل معظم أعضاء التضامن بمستقبل النقابة فإن قليلين فى بولندا يدافعون عن الخصخصة وربما يتوقف مستقبل البرنامج لاعلى نظرة المصوتين لفرائده الاقتصادية بقدر تفكيرهم فيما إذا كان هذا البرنامج سوف يمنع ذهاب نصيب الاسد الى الاجانب والمهيمنين السابقين.

قفزة فى الظلام

ومن بين دول أوربا الشرقية يبدو أن من المرجح أن تمضى تشيكوسلوفاكيا فى طريق المجر وبولندا رغم أنها تواجه أيضا مشكلة متى تفعل ذلك. فالحكومة تسعى لاعداد قوانين تخلق أسواقا مالية جديدة وتسمح للبنوك والمؤسسات الصناعية والخدمية أن تصدر سندات وأسهما، وتسمح للافراد أن يشتروا الدكاكين الصغيرة وأصولا أخرى من الدولة. وهى أيضا تفكر فى مخطط لاعطاء مواطنيها إيصالات قابلة للتحول الى أسهم عندما تباع شركات من التى تملكها الدولة.

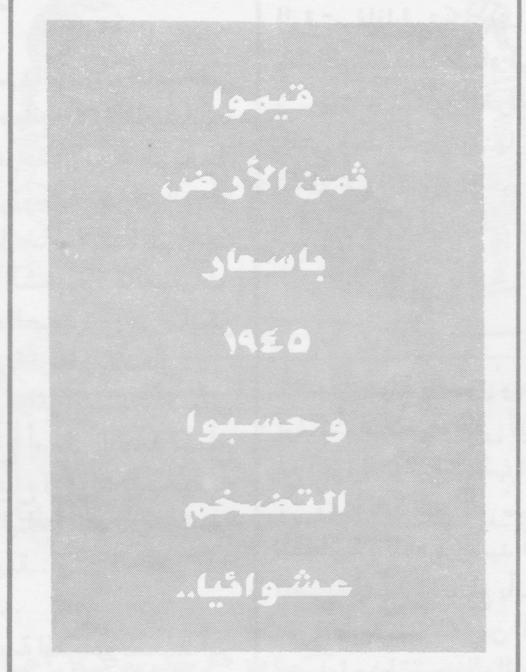
أما ألمانيا الشرقية فهى حالة خاصة، فعملية الخصخصة سوف تتقدم مع عملية الوحدة الالمانية. ولم تتقدم رومانيا أو بلغاريا فى طريق التحول السياسى الى الحد الذى



فاليسا.. فى مظاهرات بولندا

يسمح ببدء الحديث من موضوع ملكية الصناعة وتعتبر رومانيا الاكثر تخلفا، فقد كان من الصعب حتى وقت قريب التحدث فيها عن ملكية خاصة لبقرة فما بالك بالحديث عن ملكية خاصة لشركة.

وفى البلدان الاكثر تقدما يجرى النقاش فعلا بين المؤمنين بالاسواق الحرة وبين الاشتراكيين الديمقراطيين حول النسبة المئوية للصناعة التى ينبغى تحويلها الى القطاع



الخاص.

وربما كان هذا سابقا لأوانه، فالضرورة الأولى لكل بلدان الانظمة الشيوعية السابقة هى وضع الاساس للخصخصة . وقد تمضى سنوات طويلة قبل أن تمنح هذه البلدان نفسها شرف الاختيار بين أن يبقى فى يد الدولة ٢٥٪ من الصناعة أو ٥٠٪ منها.

وفى كل بلدان أوروبا الشرقية ستكون الخصخصة قفزة فى الظلام، وتغييرا كاسحا بحيث يستحيل الآن تقدير نتائجة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فالبعض يتنبأ بأنها سوف تعطل الانتاج وآخرون يرون أنها ستؤدى الى التضخم. ومن المؤكد أن نجاح العملية أو فشلها سوف يراقب بعناية فى الاتحاد السوفيتى حيث ينظر اقتصاديوها الى أوربا الشرقية كحقل تجارب، فالمجهول الكبير هو كيف وبأى سرعة سوف تغير تلك العملية السلوك اليومى للناس العاديين واختياراتهم للوظائف وعادات العمل وطرق إنفاق أو ادخار النقود. ولن يكون سهلا نسيان الممارسات الاقتصادية الخاطئة التى تعود عليها الناس خلال ٤٥ سنة من الشيوعية

الايكونومست
١٤ أبريل ١٩٩٠

ترجمة
د. عبد العظيم انيس

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

الحالة ج فى الأسواق

الكساد

ينشر ظله على الاقتصاد المصرى

العبارة التى تتردد على ألسنة الجميع سواء كانوا أصحاب مصانع.. أو تجار تجزئه.. أو عمال هى:

– الحالة فى السوق جيم

وهى عبارة معناها بمصطلح الأسواق ان السوق ناشفة، أى واقفه أو بالعربى الفصيح : كاسده أو راكده! فالركود هى الكلمة التى تتردد على ألسنة الجميع : البائعين والمشترين والحرفيين، وأصحاب المحلات.

الكل يتحدث عن الكساد السائد هذه الأيام: كساد سائد فى التجارة، وفى قوة العمل وفى الصناعة ومازالت الاسعار فى ارتفاع ومازال المستوردون يطالبون بالغاء أى قرار لحماية الصناعة المحلية!!

طايفة المعمار

عدد كبير من العمال أصاب «سوقهم» الركود وخاصة فى مجال «المعمار».. سواء كان (مبلط– فاعل– سباك– لازق للقيشانى– بناء– محار).. يقولون ان الحال «واقف» لدرجة أن بعضهم يعمل ثلاثة أيام فى الاسبوع فقط، وهذا يرجع–من وجهة نظر هم الى أن عمليات البناء قد قلت كثيرا عن ذى قبل خاصة بناء الوحدات الصغيرة فى الريف وأطراف المدينة والأحياء الشعبية ، فالعمليات الكبيرة يقوم بها المقاولون الكبار، أما المنازل الصغيرة– وهى مايمكن أن يقوموا بانشائه– فيواجه راغبو بنائها صعوبة ارتفاع الاسعار

وأكد تقرير للغرفة التجارية بالجيزة عدم توافر الاسمنت الابيض وارتفاع سعره الى ٢٠ جنيها للشكارة وارتفاع أسعار الحديد المسلح الى ١٢٠٠ جنيها ووجود كساد مستمر فى قطاع الأدوات الصحية.

سبب آخر أضافه العمال هو أن عمليات البناء كانت نتيجه لسفر العديد من أبناء الريف والمدينة الى الدول العربية.. والآن انخفض عدد المسافرين وانخفضت تحويلات من قاموا بالسفر.

وربما يؤكد ماذكره العمال ماجاء فى دراسة للدكتور «محمد أبو مندور» اجراها فى احدى القرى المصرية تؤكد أن ٩٠ ٪ ممن سافروا قد اعادوا بناء منازلهم بالكامل، وأن ٥٠٪ قد حسنوا نوعية أرضية المنزل لتصبح أسمنتاً أو بلاطاً، و٦٥٪ قد حسنوا نوعية الأسقف بحيث أصبحت خرسانه، و٧٠٪ قد حسنوا فى طلاء الحوائط مابين الجير والزيت والاسمنت وكان من الطبيعى أن يؤدى هذا إلى إنعاش سوق العمالة فى مجال «المعمار».

٧٠ ٪ لاتكفى!

ومع أن «عباس العيتانى»– مدير الغرفة التجارية بالجيزة– يؤكد أن ٧٠٪ من دخل الاسرة المصرية مخصص للإستهلاك الغذائى.. الآ أن «عبد الرؤوف راغب»– صاحب محل بقالة بوسط القاهرة– يقول أن حركة البيع قد قلت كثيرا بعد توقف استيراد بعض السلع والتضييق فى استيراد البعض الآخر.. فالزبون يشترى البضاعة المستوردة، واذا مانفذت ينتظر وصول الدفعة الجديدة منها، أما المنتج المحلى فلا يقبل عليه لارتفاع سعره (!)

ويضيف ان الطلب قل جداً على «البولبيف» و«التونة» و«السردين» بسبب زيادة الاسعار، و«أنا تاجر ومستهلك فى نفس الوقت، فإذا لم تكن بضاعتى رائجة فلن استطيع أن اشترى ما احتاجه وبالتالى سيحدث كساد فى السلع الأخرى»

وتؤكد تقارير الغرفة التجارية بالقاهرة حقيقة إرتفاع الاسعار والتى ربط التجار بينها وبين حالة الركود الحالية فقد ارتفعت اسعار الشاى فى الشهور الأخيرة ما بين ٣٠٪– ٣٣٪ ومربات القطاع العام ٢٠٪ والبقول من ٢٠٪–٢٥٪ كما إرتفعت اسعار المكرونة ٢٠٪.

مدة الصلاحية!

وفى جولة بالسوق وجدنا أن عددا كبيرا من علب المسلى الطبيعى أوشكت صلاحيته على الإنتهاء فرغم توافرها فان اسعارها لاتتناسب مع القوة الشرائية لأغلب المستهلكين مما حد من الإقبال عليها

وعن الكساد فى سوق المسلى الطبيعى يحدد تقرير للغرفة التجارية بالقاهرة رصيد أول المدة بادارة مبيعات شرق القاهرة للشركة المصرية لتجارة السلع بأنه ٢ طن والوارد ٢٧ طناً، ولم يتم بيع إلا ٢ طن فقط بنسبة ٧٪ من المتاح.

أما منطقة جنوب القاهرة فكان رصيد أول المدة ٥طن والوارد ٢٩

طناً ولم يتم بيع إلا ٦ طن فقط بنسبة ١٨٪ وأرجع التقرير هذا الكساد إلى ارتفاع سعر المسلى.

والمسلى الصناعى أيضا انخفض المنصرف منها. الى ٢٦٪ بسبب إرتفاع الثمن.

أما زيت الذرة- المرتفع الثمن- فقد لاحظنا أن بعض المعروض منه لم يتبق سوى شهر واحد على انتهاء مدة صلاحيته، ويتراوح سعر الكيلو منه مابين ٣٢٥ إلى ٥٣٣ قرشا.

ويطالب«عباس العتبانى» التجار أن يحددوا بدقة الأصناف المطلوبه، وأن يقللوا من السلع التى لاتجد إقبالا لأن انتهاء مدة صلاحيتها سيعرضهم- إذا ما باعوها للعقوبة التى نص عليها قانون الغش التجارى.

ويقول بقال بالجيزة إن الإقبال على المربات قد انخفض بعد ان ارتفع سعرها، وانخفض الإقبال أيضا على الجبن الرومى لارتفاع ثمنه وتحول المستهلكون الى الجبنه البيضاء لأنها أرخص رغم إرتفاع سعرها أيضا

أما سبب قرب إنتهاء صلاحية بعض السلع فيرى أن المسئول عن ذلك هو المستورد الذى يقوم بتخزينها لكى يرتفع سعرها، ولا يخرجها إلى السوق إلا بعد فترة طويلة !

المتر= ٥ آلاف جنيه!

فى حى الموسكى سألنا عن مقابل إيجار المحل الصغير فكان الجواب

الإيجار ١٢٠ جنيها شهريا«والخلو» ٥ آلاف جنيه للمتر الواحد.

نسأل: وكم كان السعر منذ سنة؟

والجواب: هذا السعر ثابت منذ ٤ سنوات.

ونسأل: هل هذا يعنى ثبات معدل حركة البيع والشراء منذ ٤ سنوات؟

والجواب: لا فقد ضيقت الشرطة على من يقومون بالبيع على الأرصفة فحاولوا الحصول على محلات مما جعل السعر ثابتا، وليس هذا دليلاً على رواج التجارة وثبات معدل البيع والشراء فالكساد لايخفى على أحد.

إتجهنا الى محل لبيع الأجهزه الكهربائية. يقول«طارق عبد الباسط» إنه بدأ يشعر بالركود منذ عام ١٩٨٧ وقد بلغت نسبة الركود إلى نسبة المباع ٩٠٪ وتوجد سلع لاتباع لمدة سنة كاملة،« وقد أظل يوماً بأكمله لا أبيع جهازا واحداً بسبب الركود الذى يعود من وجهة نظرى إلى انخفاض المرتبات وعودة المصريين المسافرين إلى الدول العربية»

ويؤكد ماذكره طارق عبد الباسط ماجاء فى دراسة«د. أبو مندور» عن إحدى القرى المصرية، اذ ذكر أن نسبة ومالكى الثلاجات قبل السفر إلى بعد السفر كانت ١ إلى ١٦، والغسالات ١ إلى٩ والبوتاجاز ٢ إلى ١١ والتلفزيون ٤ إلى ١٣ والمروحة ١ إلى ٩

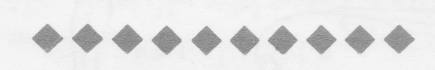
لذلك أوصت الغرفة التجارية بالجيزة باعادة النظر فى اسعار الأجهزة الكهربائية لتنشيط حركة البيع فى هذا القطاع لأن الاسعار الحالية لاتتناسب مع حالة الركود السائدة فى الاسواق

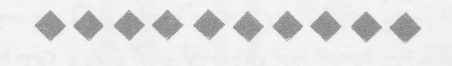
تخفيض الجمارك!

* ولكن«التاجر» طارق عبد الباسط يصر على أن يطالب بتخفيض الجمارك على الأجهزة الكهربائية وفتح باب الاستيراد لإحداث رواج تجارى (!) لأن الجمارك ترفع السعر فيؤدى إلى انخفاض الطلب.



- ماتيجى ياسى سيد نتعامل مع حكومة نيكاراجوا أجدع..!





** ألا ينطبق قانون العرض والطلب على سلعتك.. فوسط هذا الركود لماذا لاينخفض السعر ؟!

– أنا لا أبيع«بالخسارة» وقانون العرض والطلب لايسرى على الملابس الجاهزة لأنها سلعة لاتفسد ويمكن أن تبقى.

ولتخفيف حدة الركود يقول«جمال أبو على» انه يجب فتح باب الاستيراد (!!!)

* ولكن البضاعة الموجودة راكدة فكيف نفتح الباب لبضاعة جديدة تصاب بالركود أيضا ؟–: الزبون لا يقبل على الصناعة المحلية لردائتها وارتفاع ثمنها.

** هذا غير صحيح خاصة فى الملابس الجاهزة.

– يرد: ولكن الزبون يفضل المستورد (!!!)

الجينز هو السبب!

يقطع الحوار زميل له يقول بحسم سوق« أبرتس» هذا العام– أى يتوقف عن الدفع– إذا لم يقبل صاحب المصنع رد البضاعة أو تخفيض ثمنها، لأننى لم أبع منها سوى ١٠٪ فقط. فكيف أسدد الثمن.

ويقول صاحب محل شهير بوسط القاهرة أن أحد اسباب الركود، هو الأذواق، فالشاب الآن يستطيع أن يقضى الاسبوع بكاملة مرتديا بنطلون«جينز» دون أن يخلعه أما فى الماضى فكان«التغيير والتبديل»كل يوم.

النباتى لايرتدى الحذاء!

علاقة طريفة كشفتها دراسة للغرفة التجارية بالجيزة تقول الدراسة ان إرتفاع أسعار اللحوم أدى إلى إنخفاض عدد الرؤوس



المزبوحة مما أدى إلى قلة المعروض من الجلود فنتج عن هذا إرتفاع سعرها وبالتالى إرتفاع ثمن الحذاء.

تؤكد هذه الدراسة ماذكره عدد من الجزارين بالجيزة من أن البعض كان يبيع ٣ عجول أسبوعيا بينما انخفضت المبيعات الآن إلى الثلث. كذلك أكدها تصريح«عباس العتبانى» الذى يرى أن ذبائح الماشية إنخفضت بنسبة ٢٥٪ ومن ناحية أخرى انخفضت ذبائح الماشية بمذابح القاهرة بينما زادت الذبائح من الجمال كما ذكر تقرير الغرفة التجارية بالقاهرة.

هذه العوامل ساهمت– بشكل غير مباشر– فى إرتفاع سعر الحذاء فوقف الناس أمام«الفترينات» يشاهدون ولا يشترون بعد اختفاء الحذاء الذى يقل ثمنه عن عشرين جنيها.

وسيلة ضغط!

وزادت حالات«البروتستو» فى الآونة الأخيرة حتى بلغت ٢٥٣ ألف حالة عام ١٩٨٩، وكانت عام ١٩٨٥ حوالى ٢١٨ ألف ويرفض«عباس العتبانى» إعتبارها مقياسا للرواج التجارى أو الكساد التجارى.. لأن«البروتستو» من الممكن أن يتم تنفيذه على غير التجار كما أن حالات«البروتستو» كانت تزداد أيضا فى أوقات ماتسمى بفترات الرواج التجارى

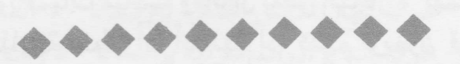
ورغم أن بعض الشركات توقفت عن الدفع فى الظروف الراهنة إلا إنها مستمرة فى العمل.

والبروتستو كما يقول«جورج سعد» الخبير المثمن والمصفى القضائى– هو إثبات عدم الدفع أو التوقف عنه فى ظل وجود مستندات تثبت مديونية.

أما الافلاس فلا يكون إلا بحكم محكمة وبعد الحكم بالافلاس يعين من يحدد الأصول والخصوم ثم توزع الأصول على الدائنين.

وحالات«البروتستو» مرتبطة بظاهرة الكساد من وجهة نظر– جورج سعد– وأن كانت تستخدم للضغط من جانب المدين على الدائن لتخفيض جزء من الدين وربما تكون زيادة حالات«البروتستو» أخيرا نتيجة لزيادة عدد المشاركين فى النشاط– وتزداد حالات«البروتستو» والإفلاس مع تجار الأقمشة أو الملابس الجاهزة وغالبا مايكونون أفراداً ليس لديهم الخبرة بالسوق، ونادراً مانجد تاجر«أحزية أو خردة» صاحب مطعم مأكولات قد أفلس لان نشاطه مستمر ولايتوقف

ومما يؤكد أن عملية البروتستو أداة ضغط من جانب المدين أن



توقفت مصانع

الالمونيوم الصغيرة لعجزها

عن رفع سعر البيع

للمستهلك بعد ارتفاع التكلفة

حالات البروتستو عام ١٩٨٨ كانت ٣١٠ ألف حالة ولم تشهد المحاكم إلا ١٨ ألف قضية إفلاس فقط بينما تم تسوية باقى الحالات وديا!

ويضيف «جورج سعد» إن ظاهرة الكساد فى مصر تثير الدهشة، فكثيرا مانجد فى المزادات من يقبل على شراء الاشياء الثمينة بسعر مرتفع مما يعكس وجود أموال كثيرة لكنها محبوسة ولاتخرج إلى الأعمال التجارية أو الصناعية.

أما بعض أسباب الركود فترجع الى سوء الانتاج وسوء التوزيع وغياب التخطيط السليم لتوزيع الانتاج.

أما «عباس العتبانى» - مدير الغرفة التجارية بالجيزة - فيرى أن سبب انخفاض حركة البيع هو انخفاض القوة الشرائية للنقود، وزيادة المرتبات دون زيادة فى الإنتاج مما أدى إلى إرتفاع الاسعار بشكل يسبب انخفاض حجم المبيعات بالإضافة إلى عدم دقة دراسة الجدوى لبعض المشروعات وتعثرها فيما بعد نتيجة عدم ملائمة التمويل اللازم للمشروعات.

كل هذه العوامل متداخلة بالاضافة الى ارتفاع سعر الدولار محليا وانخفاضه عالمياً تؤدى الى زيادة الاسعار فيحجم المستهلك عن الشراء من السلع المعمرة ويستهلك أقل فى السلع الاساسية وقال إن السوق ينشط فى مواسم الأعياد والاوكازيونات ولكن ليس بالدرجة التى كان ينشط بها فى السبعينات واوائل الثمانينات والتى شهدت «رواجاً زائفا» نتيجة لما قدمته البنوك من قروض وجهت أساساً للإستهلاك ولم يقابلها إنتاج حقيقى أو إنشاء مشروعات تنموية.

أما مايسمى بالكساد الظاهر الآن فهو ترشيد إجبارى للإستهلاك بعد «رواج وهمى» أدى إلى بروز أنماط استهلاكية كان يجب أن تتغير

وعن دور الغرفة فى حل المنازعات التى تزداد فى فترات الكساد بين التجار قال «العتبانى» أن دور الغرفة التحكيم ولكن لم يلجأ لنا أحد من التجار. فتجار المحافظة تغلبوا على ظروف الكساد فى السوق المصرى بالتصدير حيث صدرت المحافظة ماقيمته ٥ مليون دولار فى شهر ديسمبر الماضى و٧٥٪ منها لتجار القطاع خاص.

وتغلب آخرون على هذا «الكساد الظاهرى» بتغيير نوع النشاط بما يتناسب مع ظروف السوق الجديدة فقد حول أغلب أصحاب محلات السلع المعمرة محلاتهم إلى بيع سلع غذائية أو بإضافة سلع وأنشطة أخرى يحتاجها السوق الى النشاط الرئيس.

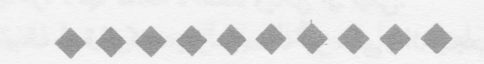
ثم يأتى الرواج الحقيقى

ورفض «عباس العتبانى» ماطالب به التجار من فتح باب الاستيراد وطالب يحظر استيراد أى سلعة يتوافر لها بديل محلى بنوعية جيدة، وبكميات مناسبة وقال ان بعض التجار لا يهمهم سوى مصلحتهم الذاتية فقط وأنا أسالهم إذا كنتم تريدون فتح باب الاستيراد فكيف يمكن حماية المنتج المحلى؟! قد يكون المنتج المحلى مرتفع السعر بعض الشئ لكن مع الوقت ستتطور نوعيته ويتسع إنتاجه بما يقلل من تكلفة السلعة.

وقد حدث هذا مع الملابس الجاهزة التى كنا نستورد منها بملايين الدولارات، فأصبحنا نصدر بالملايين وأضاف إنه لإحداث إنتعاش حقيقى فى السوق فلابد من تنشيط المشروعات الإنتاجية بما يساهم فى زيادة دخول حقيقية تؤدى إلى إنتعاش حقيقى.

يؤكد ذلك ماقاله «جورج سعد» أن اساس أى إنتعاش حقيقى هو زيادة الانتاج وحسن التوزيع بما يتفق مع التطورات فى السوق..

ارتفعت أسعار اللحم
فتضاعفت أسعار الأحذية!



فالقاهرة بها قطع غيار راكدة يتجاوز سعرها ٣٠ مليون جنية لأن الماكينات التى تستخدمها توقفت عن العمل منذ سنوات!!

السياسات

ويقول «إيهاب المسيرى» - صاحب شركة نسيج - أن الركود يحدث عند مايزيد العرض عن الطلب نتيجة لدخول طاقات إنتاجه جديدة أو عدم مقابلة القوة الشرائية للانتاج رغم عدم وجود طاقات جديدة فالأساس فى النشاط الأقتصادى هو وجود قوة شرائية حقيقية، مقابل إنتاج.

ومن يراجع السياسات الاقتصادية التى مرت بها مصر منذ قيام ثورة يوليو الى اليوم يجد ان هذا الركود نتيجة حتمية ومتوقعة لهذه القرارات فقد أصبحت الدولة هى المسئولة عن الاستثمار وتوفر فرص العمل وتشغيل كل خريج وطالب عمل، ولكن موارد الدولة عجزت عن مواكبة الاستثمار المطلوب، فانخفضت الكفاءة وتخلفت الآلات، وتكدست العمالة فى المصانع ولم نعد قادرين على المنافسة العالمية، ولم يعد فى مقدور الدولة تعيين الخرجين، فكثرت البطالة التى لاتستطيع شراء سلع فيحدث الركود، ولم يعد هناك فائض للادخار او الاستثمار وكلها عوامل ساعدت على الركود..

أما الحل من وجهة نظر «ايهاب المسيرى» فهو إطلاق قوى السوق وتعديل القرارات لدفع رؤوس الأموال المصرية للاستثمار فى مصر

ورغم هجوم «إيهاب المسيرى» على ثورة يوليو وتحميلها مسئولية الركود الحالى إلا إنه يعود ويتمسك بمبدأ هام تبنته الثورة وهو ضرورة منع استيراد السلع التى يمكن تصنيعها فى مصر!

النقص فى الانتاج

وينفى د. ابراهيم العيسوى مدير قطاع التخطيط بمعهد التخطيط القومى ان يكون الكساد فى السوق المصرى جزءاً من كساد عالمى، فالاسواق فى الغرب تشهد انتعاشا خلال الثمانى سنوات الماضية.

وعن أسباب الكساد يقول انه منذ اوائل الثمانينات بدأ الانتاج القومى يتراجع، وكانت معدلات النمو هزيلة للغاية بل وسالبة فى عدد كبير من السنوات (أى الانتاج يتناقص)

ويقدر النقص السنوى فى الانتاج ب ٢٪ أو أكثر قليلاً، وهذا التراجع فى الانتاج هو السبب الحقيقى لحالة الركود التى نلحظها فى الاسواق والتى تتجلى فى بطء دورة رأس المال وانخفاض معدلات البيع وتراكم المخزون والمديونيات على التجار والمصانع وعدم القدرة على سدادها، وانتشار البطالة.

كما أن بعض السلع لها ظروف خاصة سببت كسادها بعد أن حدث توسع كبير فى إنتاجها فى السبعينات والثمانينات وهذه الحالة تنطبق

على السلع الاستهلاكية المعمرة، فقد كان الطلب عليها مرتفعا فى منتصف السبعينات بفعل الرواج الاقتصادى الذى شهدته مصر فى تلك الفترة مع ارتفاع أسعار البترول وزيادة عائدات السياحة وقناة السويس وتحويلات المصريين فى الخارج.. لكن سرعان ماوصل الطلب عليها الى حالة تشبع خاصة مع بطء النمو فى دخول القاعدة العريضة من الشعب وأزمة المساكن والصعوبات التى تحول عن الزواج.. وارتفاع أسعار هذه السلع نفسها نتيجة لأن أغلبها مستورد أو يعتمد على استيراد مكوناته من الخارج..

وقد أدى إرتفاع سعر الدولار إلى إرتفاع كبير فى تكلفة إنتاج هذه السلع المعمرة.

أما إنخفاض معدلات النمو فيرجع الى اسباب عديدة

أولها: الانخفاض الشديد فى معدل الأدخار المحلى حيث أن نسبة المدخرات الى الدخل المحلى نسبة متواضعة تصل الى ٨٪ فقط عام ٨٦-٨٧

ثانيها: تبديد جانب كبير من الفائض الاقتصادى للاقتصاد المصرى ويتمثل ذلك بوجه خاص فى خروج رؤوس الأموال للأستثمار فى الخارج وهو خروج يتم أحيانا بطرق شرعية وفى كثير من الحالات بطرق غير شرعية

ثالثها: عجز الدولة وعجز السياسات التى تتمسك بها سواء السياسة العامة للأنفتاح أو السياسات الجزئية المتعلقة بميزانية الدولة وميزان المدفوعات وسعر الصرف عن زيادة الأيرادات العامة للدولة. بسبب سياسة الإعفاء الضريبى والجمركى والتقصير فى تحصيل الضرائب.

رابعها: هو ترك أوضاع القطاع العام تتدهور لفترة طويلة دون التصدى لها باصلاح حقيقى..

واخيرا: هناك الميل الكبير للأعتماد على الخارج وترقب وصول المعونات فى أعقاب المفاوضات الطويلة مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى بدلاً من الإعتماد على النفس وبذل جهد مناسب لحشد المدخرات المحلية وتوجيهها الى استثمارات منتجة

البطالة.. وانخفاض الدخل

وعن النتائج الاقتصادية لهذا الكساد يقول د. العيسوى انها ستكون زيادة معدلات البطالة وانخفاض الدخول وتزايد العجز فى ميزان المدفوعات

أما نتائجه الاجتماعية فهى عدم الاستقرار الاجتماعى والسياسى نتيجة للمصاعب التى يواجهها الشباب والتى تجعل من الصعب بالنسبة له أن يتصور مستقبلا أفضل.

أما حالة الرواج «النشاز» الموجودة فى سوق التحف والانتيكات والمزادات فيفسرها د. العيسوى بانها نتيجة لوجود فوارق واسعة فى توزيع الدخل والثروه وبالتالى وجود فئة قادرة فى الوقت الذى تعانى فيه أغلبية الشعب من انخفاض دخولها الحقيقية وعدم استطاعتها الوفاء باحتياجاتها الأساسية.

أما عن الحل الذى يطرحه التجاروهو ترك السوق للعرض والطلب والغاء القرارات الحمائية فيقول د. العيسوى عنه أن هذا لن يحل المشكلة ،بل سيزيد من حدتها.. فالأمر يتعلق بأزمة إقتصادية قائمة لامخرج منها إلا بتخطيط جاد لأوضاع التنمية فى مصر وإصلاح جذرى للسياسات الاقتصادية والمالية بالتحول من الأعتماد على الخارج الى الاعتماد على الذات والتخلص من السياسات المالية التى



لاتشجع على زيادة الايرادات بل تعمل على تخفيفها وإعادة ترتيب أولويات الاستثمار وضبط سوق النقد الأجنبى وفرض برنامج تقشف لايتحمل أعباءه الفقراء وإنما يتحمل أعباءه فى المقام الاول القادرون والأغنياء.

حقائق سوقيه!

-خلال شهير ديسمبر الماضى فتحت الغرفة التجارية بالجيزة ٢٨٥ شهادة ترخيص مزاولة

-ترك ٧٣ تاجراً التجارة

-٣ تجار طلبوا شطب بيانات وأنشطة.

وافقت الغرفة على ٩شركات أموال

١- شركة للمقاولات برأسمال ١٦٠ ألف جنيه

٢- فرع لشركة إنتاج الجبن

٣- شركة استيراد ومطاعم برأسمال ٦٠ ألف جنيه

٤- إنتاج وتوزيع شرائط صوتية برأسمال ٥٠٠ ألف جنيه

٥- شركة تزمين برأسمال ٣ مليون جنيه

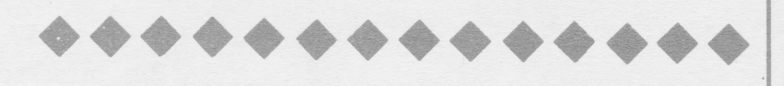
٦- شركة إنتاج سينمائى برأسمال ٥٠ زلف جنيه

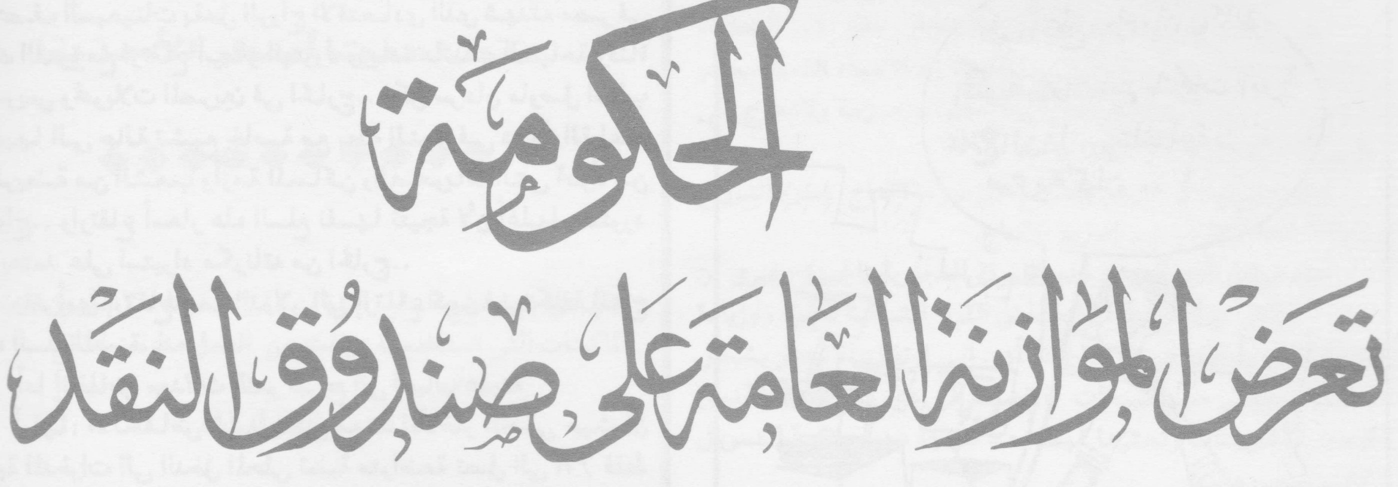
٧- شركة لبيع الملابس الجاهزة برزسمال ٥٠ ألف جنيه

٨- شركة إنتاج أدوات منزلية براسمال ٥٠ زلف جنيه

٩- شركة قالت عن نشاطها إنه «تقديم جميع الخدمات للهيئات والشركات والجهات الحكومية فى مجال الاستشارات «برأسمال ٥٠ ألف جنية!!

مصطفى الحفناوى





أن توقع حكومة الدكتور عاطف ٨ينتظر صدقى فى منتصف يونيو الحالى اتفاقها الثانى مع صندوق النقد الدولى، بعد حوالى ثلاثة سنوات بعد الاتفاق الأول (مايو ١٩٨٧). ومن المتوقع ان يلى توقيع الاتفاق سفر بعثة لنادى باريس لتوقيع اتفاق لجدوله الديون المستحقة على مصر من منتصف ١٩٨٨ حتى ١٩٨٩.

ويتميز هذا الاتفاق عن سلفه، بأنه يأتى بعد جولة من المباحثات إتسم معظمها بالتعثر، واتهامات من جانب صندوق النقد الدولى للحكومة بعدم الالتزام ببنود اتفاق ١٩٨٧، كما اختلفت وجهات النظر بشأن الجدول الزمنى لتنفيذ بنود خطاب النوايا الحكومى للاتفاق الجديد، ورغم موافقة الحكومة على كل مطالب الصندوق، تعثرت المفاوضات فى بعض مراحلها، لدرجة وصولها لطريق مسدود، وانسحاب الوفد المصرى من مباحثات واشنطن فى نهاية العام الماضى

وتطلب الأمر تدخل الرئيس مبارك شخصيا فى المفاوضات والتقائه بمدير صندوق النقد «مشيل كاميدوس»، وتم الاتفاق على تأجيل التوقيع لوقت لاحق، لحين اجراء مباحثات القاهره، والتى تمت مؤخرا وأعقبتها جوله آخرى بواشنطن، مثل مصر فيها د. عاطف عبيد وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء، ود. صلاح حامد محافظ البنك المركزى.

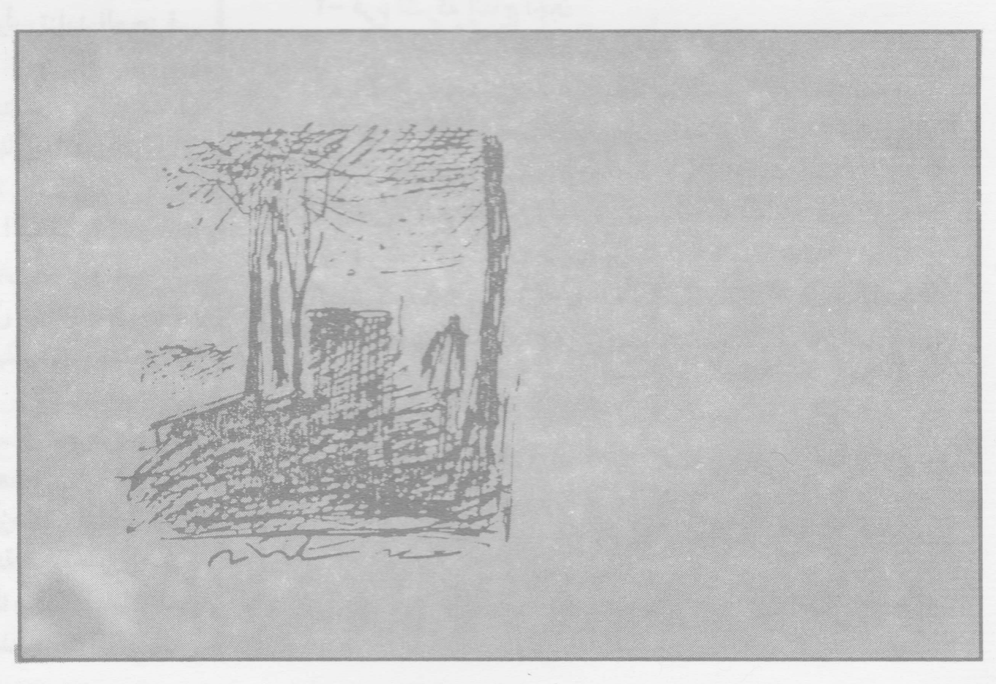
وقالت مصادر اقتصادية مسئولة أن حلقة الخلاف بين الحكومة، وصندوق النقد الدولى ضاقت كثيرا عما كانت عليه من قبل، بعد ما تعهدت الحكومة باجراء عدد من الاصلاحات الاقتصادية، التى طلبها الصندوق، وكرر جزءا منها البنك الدولى من قبله. وكذلك لما أبدته الحكومة المصرية من جدية فى تنفيذ مطالب الصندوق والبنك، خاصة فى مجال تصفية القطاع العام وتطوير وحداته وبيع المشروعات المحلية، والتى تمثل المطلب الاساسى للبنك الدولى

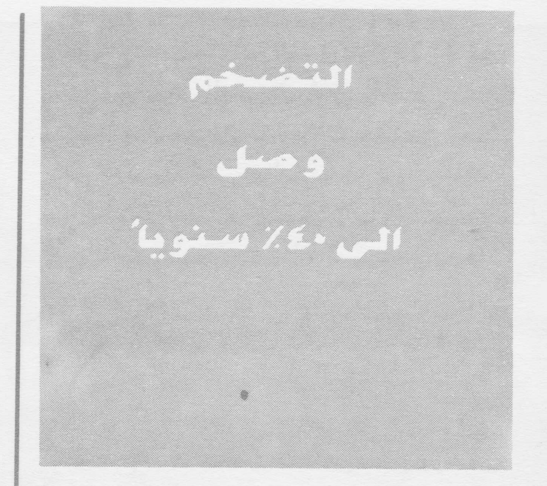
وقد لعب البنك دورا هاما فى نجاح المباحثات بعد ان بعث مسؤولوه بمذكره لادارة الصندوق أكدوا فيها ان الحكومة المصرية تسير بجدية نحو الاتجاه الليبرالى المطلوب، والذى يستهدف توسيع نشاط القطاع الخاص، ومزيدا من الاعتماد على الاستثمار الفردى فى مشروعات التنمية. وكان لتلك المذكرة- والتى قال عنها رئيس الوزراء، بأنها شهادة لصالح الحكومة- دور بارز فى تضييق الخلافات مع الصندوق

كما لعبت القرارات الاقتصادية الأخيره والخاصة بزيادة أسعار عدد من السلع والخدمات نفس الدور، وكذلك ما تضمنتة مذكرة الحكومة للصندوق، والتى جرى مناقشتها فى أوائل مايو الماضى بواشنطن، خاصة تعهدها بزيادة موارد الدولة من خلال فرض رسوم جديدة على عدد من الخدمات والتزام الحكومه بفرض رسم جديد باسم ضريبة المبيعات، بنسبة تصل الى ٣٦٪ من قيمة السلع والخامات والمعدات والأجهزة المستوردة، والمنتجات المحلية والمستوردة، لتكون بديلا عن ضريبة الاستهلاك الحالية. وتوقعت الحكومة فى مذكرتها للصندوق أن هذه الضريبة وحدها تحقق ضعف ماتحققه ضريبة الاستهلاك الحاليه من موارد.

نقاط الخلاف والاتفاق

ويؤكد د. عاطف عبيد المفاوض الأول باسم الحكومة مع صندوق النقد، أن هناك اتفاقا من حيث المبدأ على مايطالب به الصندوق من اصلاحات، وأن هناك برنامجا إصلاحيا أعدته الحكومه، يتفق معظمه مع مطالب الصندوق- لكن الخلاف حول المدى الزمنى للتنفيذ.



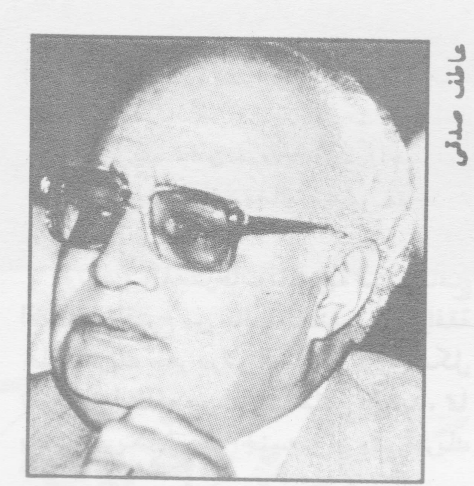


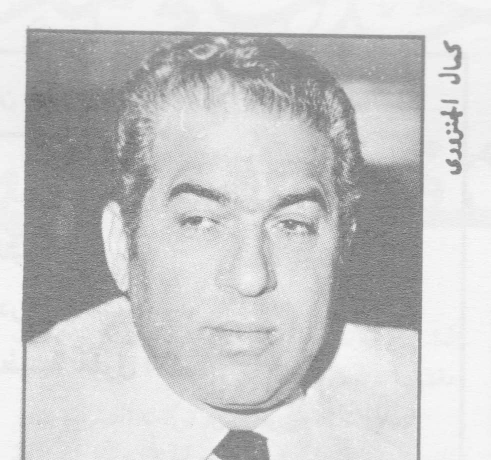
وبقول مسئول كبير أن الاتفاق مع صندوق النقد الدولى أصبح ضرورة حكومية، خاصة وأن مصر متوقفة عن سداد الديون المستحقة عليها منذ ما يقرب من ثمانية شهور، وهذا يعنى فى حد ذاته ازمة اقتصادية كبرى، تهدد خطة الدولة خلال العامين القادمين نظراً لما يتبع ذلك من عدم توفر النقد الأجنبى اللازم لتنفيذ مشروعات الخطة، وعلاوة على هذا هناك أكثر من دولة توقفت عن تقديم قروض لمصر لحين الوصول لاتفاق مع الصندوق وجدولة الديون المستحقة عليها منذ أواخر عام ١٩٨٨ وحتى الآن، كما أن البنك الدولى رغم توقيع اتفاق مبدئى معين فى فبراير الماضى، الا أنه علق الاتفاق النهائى والافراج عن ٧٠٠ الى ٨٠٠ مليون دولار (قروض لمصر) لحين الاتفاق مع الصندوق، وتوقيع اتفاق نادى باريس.

القمح بعد يوليو

وأشار مسئول بوزارة التموين الى أن تأخير الاتفاق الى مابعد يوليو القادم، سيكون له تأثير مباشر على احتياجات الدولة من استهلاك القمح، فبالرغم من الاستعدادات الحكومية هذا العام لتجنب محاولات الصندوق وعدد من الدول، استخدام القمح، وسيلة ضغط الا أنه فى حالة تأخير الاتفاق سيؤثر ذلك على توفر الكميات اللازمة لاحتياجات الاستهلاك وأشار المسئول أيضا الى أن المحصول المحلى من القمح هذا الموسم يمثل نقطه لصالح المفاوض المصرى، وتجنيبه محاولات الضغط الامريكى والصندوق معاً

وكشف مسئول فى وزارة التموين عن خطة أمريكية يشارك فيها عناصر من صندوق النقد، تستعد من الآن لاستخدام القمح والدقيق كوسيلة ضغط على مصر، سواء تم الاتفاق أو لم يتم، وذلك بهدف واحد هو الضغط على الحكومه لتنفيذ برنامج الاصلاح الذى تعهدت به خلال العامين القادمين. ويعد هذا الخطوة الأولى لرفع سعر رغيف الخبز، وتوحيد سعر الدقيق سواء الحر أو للمخابز عند ٧٥ قرشا للكيلو الواحد. واضافت مصادر إقتصادية أن الحكومة اتخذت من هذا خطوة لرفع سعر الدقيق تدريجيا، فى محاولة من جانبها لوقف الخطة، وتوقعت ذات المصادر أن يلجأ الصندوق الى اتخاذ اجراءات تسبب ردود فعل من جانب الحكومة تتركز معظمها فى


عاطف صدقى


كمال الجنزورى


د. صلاح حامد

تعهد بالغاء الدعم وتخفيض قيمة الجنيه وزيادة سعر الفائدة ورفع الأسعار وتخفيض الأنفاق على الخدمات

زيادات جديدة فى الاسعار.

والأخطر من كل هذا- كما يرى المسئولون- أن الحكومة تعهدت ضمن تعهداتها الكثيرة، بتحريك سعر دولار البنك المركزى، بأسعار السوق المصرفية الحرة خلال عامين أو اكثر قليلا، وهو السعر الذى يمول السلع الأساسية من دقيق وسكر وزيت وشاى الأمر الذى يعنى تحريك سريع لأسعار هذه السلع، وكل مايتبعها من سلع أخرى تدخل فيها، وكان قد بدأ تحريك سعر دولار البنك المركزى فى عام ١٩٨٩ من ٧٠ قرشاً للدولار الى ١١٠ قروش، ومنتظر أن يتحرك الى ١٦٠ قرشاً خلال الشهور القادمة من العام المالى ١٩٩٠/١٩٩١

التضخم ٤٠٪

وكانت مباحثات الشهور الماضية بين الحكومة وصندوق النقد الدولى، حول عدد من النقاط الخلافية، جاء على رأسها تحرير سعر الجنيه المصرى، ودعم السلع، والعجز بالموازنة العامه للدولة، وسعر الفائدة على الايداع والاقتراض من البنوك ولم تسفر مفاوضات القاهرة عن اتفاق مباشر ونهائى، بخصوص ماطالب به الصندوق، والذى رأى أن التضخم بمصر بلغ ٤٠٪ كمعدل سنوى، ويتحتم إصلاحه تخفيض قيمة الجنيه بنفس القدر، على أن يجرى تخفيضات أخرى تقابل أى زيادة فى معدلات التضخم السنوية، كما طالب الصندوق أيضا بالغاء كافة أشكال الدعم المتبقية المباشر منها وغير المباشر، واقترح الصندوق إنشاء صندوق موازنة للأسعار، تخصص موارده لتلافى آثار الغاء الدعم على محدودى الدخل، على أن يتم تخصيص موارده من معونات الدول الأجنبية، و ٢٠٪

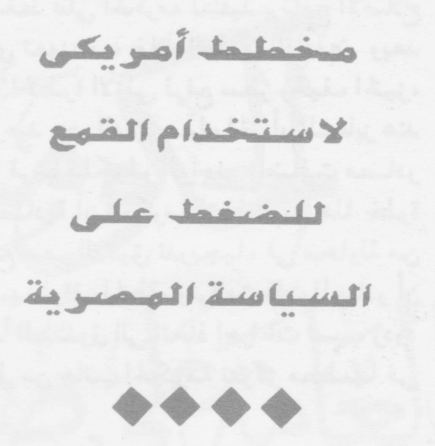
من حصيلة السوق المصرفية الحرة، وجزء من رسوم جديدة يتم فرضها على السلع الاستهلاكية غير الضرورية. بالاضافة لجزء من الفائدة لودائع الدولة بالبنوك من حصيلة بيع القطاع العام.

وبخصوص مطالب الصندوق فى عجز الموازنة، فقد قدرها بأكثر من ١٥٪، وقال وفد الصندوق أنه اذا ما أخذنا بالتقدير المصرى (١٣ر٨٪) فلابد من تخفيض العجز الى ١٠٪ على الأقل خلال العام الجديد ومايليه، ووضع خطة لخفضه الى أقل من هذا بمعدل سنوى ١-٢٪

ولم تتوقف مطالب الصندوق بعد، فقد طالب بضرورة رفع سعر الفائدة عن معدلها الحالى والبالغ ١٦ر٢٥٪ فى شهادات الاستثمار، ورأى أن هذا غير كاف، ولابد من وصولها الى ٢٥٪ على الايداع وتحريكها على الاقتراض بنسب أقل لتشجيع الاستثمار الخاص.

الحكومة تدرس وتوافق

وبعد المطالب الملحة من جانب الصندوق، عقدت الحكومة أكثر من إجتماع، وتم الاتفاق على برنامج للاصلاح، يتفق مع مطالب



الصندوق وقام دكتور عصمت عبد المجيد بجوله سبقت سفر كل من د. صلاح حامد ،عاطف عبيد. وكان لجولة د. عبد المجيد دور مؤثر فى التوصل لاتفاق مبدئى لتحديد موعد الاتفاق النهائى.

وتركزت المقترحات المصرية فى برنامج الاصلاح المقترح من جانب الصندوق، بالموافقة على تحريك سعر دولار البنك المركزى بشكل تدريجى ابتداء من العام الحالى الجديد، مما يعنى تحريكا لسعر الجنيه، وأن يتم تحريك سعر الدولار طبقا لحالة السوق المصرفية الحرة.

وبخصوص الدعم السلعى والخدمى فقد أكدت الحكومة فى مباحثات واشنطن ومن خلال مذكراتها التى حملها د. عبيد ود. حامد أن الحكومة تعهدت من قبل بالغاء الدعم مع تحريك سعر الدولار بالبنك المركزى، وقد بدأ رئيس الجمهورية، فى التمهيد لذلك مع التزام بتعويض المضارين من الالغاء بشكل نقدى، كما أن الحكومة مع بعض الهيئات الدولية مثل البنك الدولى بدأت فى دراسات برامج للاصلاح الاجتماعى لتلافى أثار برامج الصندوق الاقتصادية.

وتعهدت الحكومة أيضا بخفض عجز الموازنة الى ٨ر١١٪ بدلاً من ١٠٪ بحيث أن تكون هناك خطة مشتركة بين الحكومة والصندوق لخفض العجز. ونفس الشئ بالنسبة لسعر الفائدة، فقد وافقت الحكومة على زيادة سعر الفائدة بشكل مؤقت بنسبة ٢-٣٪ على الايداع، وطبقاً لنوع كل وديعة، وزيادة سعر الاقتراض بنسبة ١-٢٪ طبقاً ونشاط المشروع المقترض.

وقدرت الحكومة احتياجات تنفيذ هذا البرنامج بحوالى ٣-٥ر٤ مليار جنيه على مدى عامين تلعب الزيادة فى الاسعار، والقروض المورد الاساس لتحويله.

لم يكن هذا آخر الخطوات فقد حملت الحكومة الموازنة العامة للدوله بعد تعديلات متعددة فيها لصندوق النقد، لمراجعتها والاطلاع عليها بعد ادخال التعديلات التى طلبتها بعثة الصندوق أثناء مفاوضات القاهرة فى شهر أبريل الماضى، وتركزت حول خفض النفقات فى الدعم والأجور، وزيادة الموارد الامر الذى أدى لتجميد مشروع الأجور الجديد فى موازنة العام الحالى الجديد والذى سيبدأ خلال أيام حيث إكتفت الحكومة بمنح العاملين علاوة اجتماعية ، لاتزيد تكاليفها عن ٥٠٠ مليون جنيه.

ويبقى أن نقول ماذا سيحدث خلال عام ١٩٩٠/١٩٩١ والذى سيشهد- كما يقول مسئول- أكبر قدر من برنامج الاصلاح الذى تعهدت به الحكومة لصندوق النقد الدولى والذى تنوى فيه الحكومة أيضا تنفيذ الجرعة الكبرى من بيع مشروعات القطاع العام والمحليات.

محمود الحضرى

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

فى الأعداد القادمة من اليسار

الاسلام بين الدولة الدينية والدولة السياسية — خليل عبد الكريم

الاخوان المسلمون فى البرلمان — حازم منير

الفلسطينيون فى مصر يعاملون على درجة كامب ديفيد

معلومات خطيرة تذيعها المنظمة الفلسطينية لحقوق الانسان

هشام مبارك

الجامعة الخاصة

الماركسية نمط متجدد للحضارة لايسقط د. بهاء الدين قابل

حالمون وانتهازيون

مبادرة الخديوى المعزول للسلام بين العرب والصهاينه — ترجمة ابراهيم منصور

قصة البيتلز- محمد شبل

أرشيف اليسار

محمد دويدار — د. رفعت السعيد

المشكلة القومية فى الاتحاد السوفيتى — حسين فهمى مصطفى

الاسلام السياسى والقومية العربية — ناجى علوش



حقيقة ماحدث فى معركة كحك وسيناريو المستقبل بين الجهاد والحكومة

ماذا حدث تحديداً بين جماعة الجهاد الجديد وبين ميليشيات أهالى الفيوم، ورجال الشرطة؟..

وهل انتهت رصاصات القناصة التى أسقطت ١٧ من الجهاد الجديد فى معركة «كحك» مسلسل الصراع بين الجماعة ورجال الشرطة، أم أن هناك حلقة أخرى من حلقات الصراع، ستستأنف؟

نظره على ماحدث

جماعة جديده هى جماعة الجهاد الجديد (الشرقيون) بقيادة «شوقى عبد الرازق الشيخ» ،انشقت عن جماعة الجهاد وكفرت مفتيها «عمر عبد الرحمن»

سلطات الامن بالفيوم تركت الصراع ينمو وفى ظنها أنها ستستخدم الخلاف فى تصفية الجماعتين ، وتنفيذا لهذا المخطط تركت جماعة الجهاد الجديد تنمو أمام بصرها دون اتخاذ اى موقف ضدها حتى وصل الامر الى قيام الجماعة باستعراض قوتها واسلحتها فى شوارع قرى «سترو» و«كحك» «والعلويه».

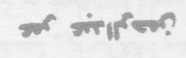
قدم «مساعد» شرطه بأمن الفيوم من قرية «العلويه» مذكره الى مباحث أمن الدوله بالفيوم تبلغ عن أسماء اعضاء التنظيم بالقرية وتحدد اماكن اجتماعاتهم واقوالهم ، ومع أن ذلك حدث قبل خمسة عشر يوما من أحداث الاثنين الدامى « بقرية كحك» «والعلوية» إلا أن احداً لم ينظر فى المذكره.

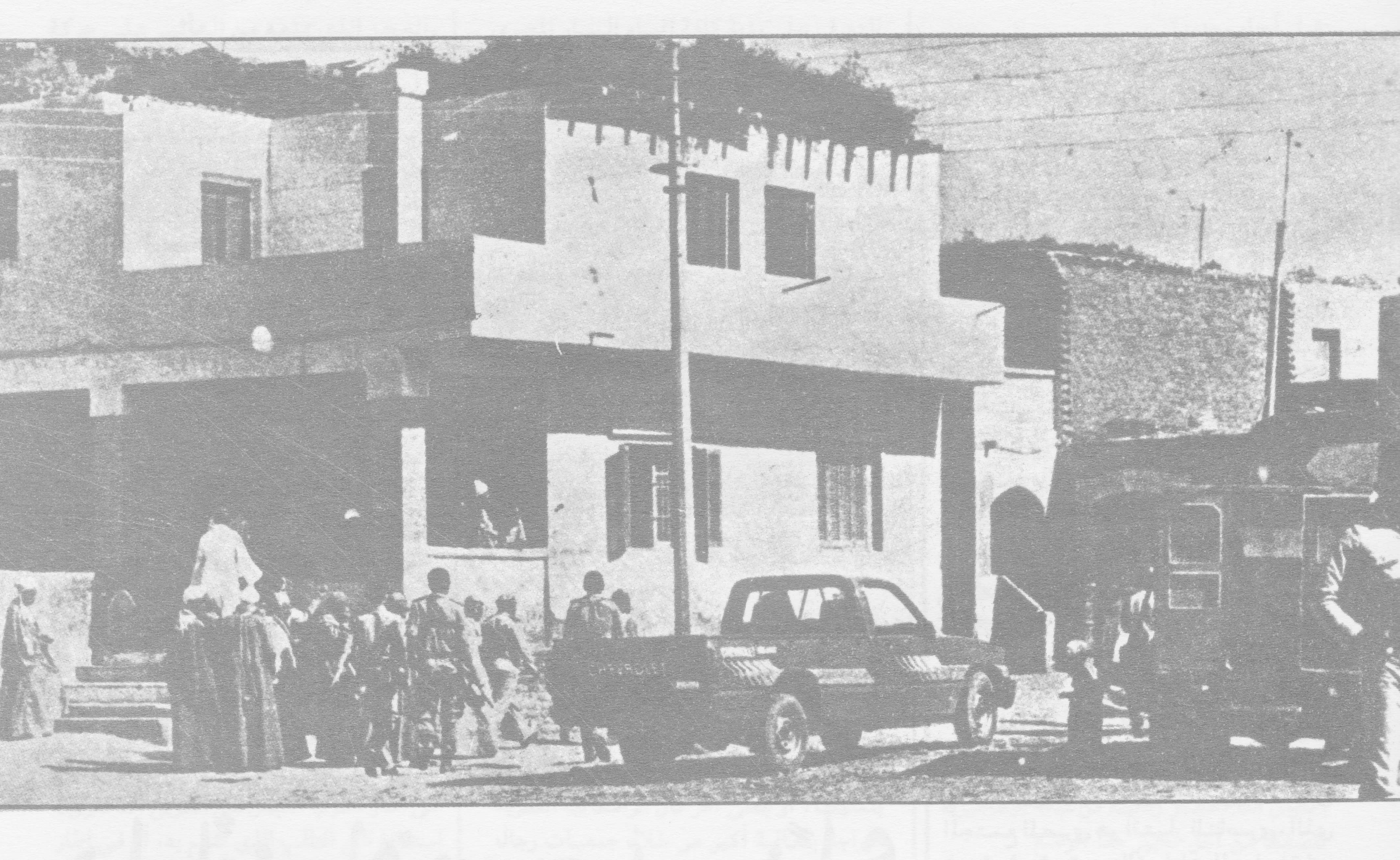
فوجئ «المساعد» يوم الحادث باقتحام منزلة بحثا عن أبناء اخيه المتهمين بأنهم أعضاء، فى الجماعة فلم يملك الا ان ينفجر صائحا: لقد أبلغتكم عنهم وعن الاخرين قبل الاحداث بخمسة عشر يوما!

بدأت الاحداث عقب مصرع الخفير «زيد مجاهد ابو الغيط» فى ٢٥ أبريل ١٩٩٠.

أخيراً تحركت الشرطة لتعلن ان التحريات أكدت ان قاتل الخفير هو «شوقى الشيخ» أمير جماعة «الجهاد الجديد» وقد أدى ذلك الى مصرعه مع بعض أتباعه فى موقعة فى قرية «كحك بحرى» التى شهدت حرباًحقيقية بين الشرطة التى تعززت بقوات الأمن الخاصة المدربة على أعلى مستوى والمزودة بالقناصة و المصفحات







أمير لمجموعة «كحك» تنتمي الى اسره «كحك» وهى من الاسر ذات النفوذ الكبير بالقرية، واليها كان ينتمي يوسف كحك عضو المجلس الشعب السابق، عن الحزب الوطنى الذى توفى، وهو يمتلك نحو سبعين فدانا ومع ذلك فان أمير كحك توجه بخطابه الى الفئات الهامشيه فى الوقت الذى توجد بالقرية كثره من الصيادين والعلاجين الفقراء. كما لعبت زوجة «شوقى» دورا هاما فى تنقيب القريه هذا فى الوقت الذى غابت فيه الدوله وجوداً وثقافة، ومالأ مثقفو القريه رغم قلتهم هذه الجماعة تيمنا بالصحوة الاسلامية خاصة وان الجماعة لم تمارس العنف الا بعد التمكن.

وبقى السؤال، هل أنتهت هذه الجماعة وفكرها؟ «اجابه السؤال بالنفى. ومبرر هذه الاجابه وارد فى تقريرا صدرته جماعه الجهاد (التى انشقت عنها الجماعه الجديده بعنوان (حول الموقف الراهن من الجماعة الاسلامية والنظام المصرى) وقد صدر بعد احداث عين شمس، وهو تقرير يؤكد ان الاوضاع لاتخرج عن احد احتمالين:-

الاحتمال الاول: ان تحاول الجماعة الاسلاميه ان تلملم اوراقها وتعدل عن العمل الاسلامى نهائيا كى تتحاشى التصفيه الجسدية وحرب العصابات التى شنتها الدوله على اعضائها

الاحتمال الثانى:- ان تمارس الجماعة الوانا من ردود الافعال اشد شراسه وعنفا بقصد الحد من غلواء النظام كرد فعل طبيعى لتصاعد العنف

والتاريخ والواقع يشهد ان باستبعاد الاحتمال الأول ولذلك فمن أن الارجح ان رد فعل الجهاد الجديد سيكون مزيدا من العنف وان فكره سيزداد تطرفا اما تحت نفس اللافته أو تحت لافته جديدة طالما أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية نفسها ستظل مستمرة فى تأزمها وطالما وازمه الديمقراطية سياسيا وثقافيا مستمرة ايضا، خاصة وان

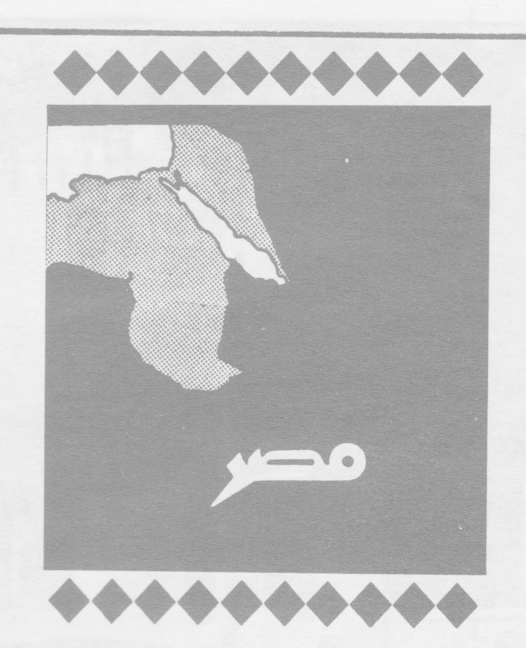
شبكة مريبة من العلاقات بين الحزب الوطني وجماعات التطرف!

البرجوازية الحاكمه لن تكون جاده فى انهاء هذا الفكر لانها تعتبره خط الدفاع الفعلى فى مواجهه اليسار.

ومما سوف يساعد ايضا على استمراره، عدم وجود تيار عقلانى اسلامى وزيف مايسمى بالاسلام المستنير الا القليل. فما اكثر المحسوبين على هذا التيار المستنير ممن يدافعون عن العنف ويبررونه بحجة ان العنف وارد فى كل التيارات الفكرية والسياسية ناسين ان العنف لم يمارس فى مصر بهذا الكم والاستمرارية الا من جماعات الاسلام السياسى،

ومن هنا فعلى اليسار ان يعى ان هذه المعركه معركته هو، وانه ليس مجرد مساند لطرف من أطراف الصراع، عليه أن يؤكد كل مامن شأنه ان يرسخ مدنية السلطة وعقلانيه المجتمع، واستنارته من ناحية وان يدافع عن حق جماهير الشعب فى الديمقراطية ويقود معركه حماية حقوق الانسان ومنها المنتجون فى نصيب أفضل من الثروة، من ناحية أخرى.

أحمد عبد القوى زيدان





الأحزاب الجديدة في مصر هل أضافت جديداً؟

اعترضت محكمة الاحزاب على قيام حزب تحالف قوى الشعب العامل (الحزب الناصرى)، ووافقت على قيام ثلاثة احزاب جديدة هى حزب مصر الفتاة والحزب الاتحادى الديمقراطى وحزب الخضر المصرى. ويثير هذا القرار عديدا من التساؤلات: هل هناك جديد باضافة هذه الأحزاب الثلاثة الى الاحزاب السته القائمة؟ وهل تعتبر هذه الاحزاب اضافة حقيقية وتعزيزا للتعددية الحزبيه فى مصر؟ وماهى أهم ملامح الوضع الراهن للتعدد الحزبى ومستقبله على ضوء هذا القرار؟

نستطيع أن نجمل الاجابة على هذه التساؤلات فى عدة ملاحظات جوهرية

لافتات... أم احزاب!

فالمعروف أن الحزب السياسى هو «تجمع اختيارى من عناصر واعيه، ذو بناء تنظيمى على المستويين القومى والمحلى، يعبر فى جوهره عن مصالح قوى اجتماعية محددة فى مواجهة مصالح قوى اخرى، يجسدها فى برنامج سياسى، يسعى للوصول الى السلطة لوضعه موضع التطبيق، والى أن يمكن من ذلك فانه يمارس ضغطا على السلطة للاستجابة لبعض مطالبه، ويمارس من أجل ذلك أنشطة متعددة فكرية وسياسية وجماهيرية».. أى أن قيام الحزب يتطلب توافر اربعه أركان على الأقل اذا افتقدها أو افتقد بعضها فانه يفقد صفة الحزب السياسى، وهذه الاركان هى...

دائرة واسعة من القيادات تغطى المجتمع..

تنظيم حزبى يمتد من مواقع عمل ونشاط وسكن الجماهير الى المستوى الاقليمى الى المستوى القومى.. برنامج سياسى محدد يتضمن رؤيه لواقع المجتمع ومشكلاته وسياسات متكامله لحلها من وجهة نظر القوى الاجتماعية التى يمثلها.. علاقات متنامية بجماهير القوى الاجتماعية التى يدافع عن مصالحها

ونظرة سريعة الى اسماء مؤسسى الاحزاب الثلاثة وتاريخهم السياسى وعلاقاتهم الجماهيرية تؤكد أننا أمام لافتات تحمل اسماء أحزاب، وأنه لايوجد فى الواقع مايشير الى امكانية تحولها الى احزاب حقيقية ولا نستثنى من ذلك حزب الخضر كحزب يعمل فى اطار حماية البيئة، لأن احزاب الخضر نشأت فى اوروبا وتبلورت فى ظل ظروف محددة ونتيجة مستوى معين من الوعى. ولايمكن استعارة هذه التجربة واسقاطها على المجتمع المصرى بالرغم من اختلاف الظروف، خاصة وأنه لايوجد فى الواقع المصرى مايشير الى أن المواطن الذى يطحنه الغلاء والازمات الاقتصادية والاجتماعية ولم يدفعه ذلك الى الانضمام الى حزب سياسى تقدمى كالتجمع يمكن أن يتحرك الآن للانضمام الى حزب يدافع عن البيئة أو أن مواطنا ينتمى الى الفئات الوسطى لم ينشط سياسيا للدفاع عن حقوقه السياسيه والديمقراطية فى أحزاب أخرى يمكن ان تحركه قضية البيئة.

وعلى الارجح فان هذه الأحزاب الثلاثه ستبقى مجرد احزاب تحت التأسيس بالرغم من التصريح الرسمى لها بالتواجد وممارسة النشاط، وبذلك سيزيد عدد الاحزاب غير الفاعلة.

والمفارقة الكبرى هنا أن الحزب الوحيد الذى اعترضت المحكمة على قيامه يستند بالفعل إلى تيار سياسى جماهيرى واسع فى المجتمع المصرى هو التيار الناصرى، الذى تتوفر له ثروة من القيادات المتواجدة فى معظم المحافظات لها ارتباطات جماهيرية مؤثرة وقادرة على بناء تنظيم حزب محليا وقوميا، كما أنه يعبر عن قوى اجتماعية واسعه وله برنامج سياسى محدد سبق وضعه موضع التطبيق فى ظل ثورة ٢٣ يوليو.

هكذا يتضح لنا أنه لاجديد فى الحياة الحزبية، وأن اضافة الاحزاب الجديدة ليس تعزيزا للتعددية الحزبية بقدر ما هو انتقاص من مصداقية هذه التعددية أمام الجماهير. فها نحن أمام تسعة أحزاب عاجزة عن التأثير على الحكم أو على الاقل فتح الطريق أمام امكانية التغيير!! هكذا يريد الحكم أن يفقد المواطن المصرى ثقته فى التعددية السياسية والحزبية، وان ينصرف من المشاركة فى النضال السياسى حفاظا على الوضع القائم.

تشويه الاحزاب

بصرف النظر عن عدد الاحزاب القائمة، وأيا كان عدد الاحزاب التى سيصرح بقيامها مستقبلا، فان المشكلة الاساسية للتعددية الحزبية هى أنها تتجسد من خلال نظام حزبى مشوه لايعبر عن واقع المجتمع وصراعاته

فهناك قانون الأحزاب الذى يعطى للحزب الحاكم عمليا حق السماح أو الاعتراض على

قيام أحزاب جديدة

ومن ثم فانه فى اطار شمولية الحكم الذى تتداخل فيه أجهزة الدولة مع تنظيمات الحزب الوطنى الديمقراطى يرفض السماح للقيادات السياسية الجماهيرية بالمشروعية كالناصريين والشيوعيين والاخوان المسلمين فهى منافس حقيقى له.

وهناك أيضا موقف الحكم السلبى من النشاط السياسى الجماهيرى للاحزاب واستخدام قانون الطوارئ لمنع اتصال الاحزاب بالجماهير ومنع عقد المؤتمرات الجماهيرية وتوزيع البيانات وحرية اصدار الصحف

وهناك موقف الحكم السلبى من مبدأ تداول السلطة من خلال الانتخابات العامة بالاصرار على تطبيق نظام غير دستورى لانتخابات مجلس الشعب وغياب ضمانات حقيقية لنزاهة الانتخابات والتدخل الفظ فى الشئون الداخليه للنقابات العمالية والمهنية والمنظمات الاجتماعية التى لايمكن بدون ازدهارها نمو وتطور الاحزاب السياسية المعارضة

وهناك أخيرا عجز احزاب المعارضة عن اختراق هذا الحصار وتعبئة قواعدها الجماهيرية للضغط من أجل تغيير هذا الوضع

وتكون النتيجة الحتمية لهذا النظام الحزبى المشوة والعاجز انصراف المواطنين عنه للبحث عن أشكال أخرى للنضال السياسى، مما يهدد مع احتدام الأزمة الاقتصادية والتوتر الاجتماعى بالتوجه الجماهيرى الحاسم نحو ابتداع أشكال نضاله خارج نطاق المشروعية الأمر الذى يهدد فى الصميم الحكم القائم ويخلق فراغا لن يستفيد منه سوى الجماعات المتعصبة طائفيا وانحراف الصراع الى مواقف طائفية تهدد المجتمع بالانفجار.

مسئولية التجمع

ولايوجد فى الخريطة الحزبية الرسمية سوى حزب اشتراكى واحد من بين الأحزاب التسعة القائمة بينما توجد ثمانية أحزاب رأسمالية تغطى مساحة واسعة من أقصى اليمين الى يمين وسط تلتقى كلها حول مبدأ الملكية الخاصة كأساس للنشاط الاقتصادى وحول ازالة كل القيود التى تمنع انطلاق النشاطالرأسمالى.

وفى اطار هذا الخلل فى الخريطة الحزبية فان كثيرا من اقسام اليسار المصرى لاتزال محجوبة عن الشرعية، مما يضاعف مسئولية حزب التجمع. فهو مطالب بايجاد صيغ ملائمة للتعرف على رؤية كافة اقسام اليسار المصرى لواقع المجتمع ومشكلاته وتضمينها وثائقه ومواقفه للتعبير قدر الامكان عن وجهة نظر القوى التقدمية عموما وهو مطالب أيضا بالدفاع عن حق هذه القوى فى تشكيل احزابها والتواجد فى اطار المشروعيه، والسعى فى نفس الوقت الى ابتكار اشكال للنضال المشترك معها وتطوير علاقات التحالف فى صفوف اليسار

إن الوحدة النضالية لليسار المصرى هى سلاحه لتعزيز مكانته الجماهيرية وقدرته على الضغط على الحكم لالغاء قانون الاحزاب الحالى والغاء القيود المفروضة على قيام الاحزاب وعلى إصدار الصحف، وعلى نزاهة الانتخابات وحرية النشـ[illegible] النقابى والاجتماعى.

مصلحة مشتركة لكل الأحزاب

وعلى الجانب الآخر فان أحزاب اليمين فى مصـر على كثرتها لاتزال بعيدة عن التعبير الحقيقى عن الرأسمالية المصريه والادعاء بتمثيلها، أو بمعنى آخر فان الرأسمالية المصرية تتواجد بفعالية أكبر من خلال جمعيات رجال الأعمال والغرف التجارية.والتغلغل فى أجهزة الحكم أكثر من اهتمامها بالتواجد فى الاحزاب السياسية واعتبارها الاطار الأساسى لتحقيق مصالحها.

من هنا فان الاحزاب القائمة يسارية ويمينية لاتستوعب أهم القوى التى تعبر عن مصالحها. وهناك مصالح مشتركة تجمع كل احزاب المعارضة فى مصر هى تطوير الاوضاع الديمقراطية والغاء كل القيود المفروضة على النشاط السياسى الجماهيرى وكذلك الاوضاع القانونية المتعارضة مع الدستور ومن واجبها أن تعزز عملها المشترك فى اتجاه توسيع نطاق الممارسة الديمقراطية ومن ثم فتح الباب أمام انهاء التشوه الذى يصيب النظام الحزبى والعجز الذى يمنعه من التأثير على حركة المجتمع.

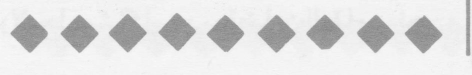


ضياء الدين داود

أما بالنسبة للتيار الناصرى فقد تقدم الاستاذ ضياء داوود بطلب لتأسيس حزب جديد باسم «الحزب الديمقراطى العربى الناصرى» الى جانب استمرار الحزب الاشتراكى العربى الناصرى تحت التأسيس. والقضية الملحة هنا والجديرة بالمناقشة الصريحة هى هل من المفيد أن يستمر هذا التيار فى مناخ الترقب والانتظار للتصريح بقيام حزبه بضعة سنوات أخرى؟ وما أثر هذا الوضع على تماسكه ووحدته الفكرية والسياسية وعلاقاته الجماهيرية؟ ان هذا التيار الواسع والهام جدا لمستقبل البلاد فى أشد الحاجه الى تعبئة تنظيمية سريعة لكوادره تحافظ من خلالها على ار?باطاتها الجماهيرية وتطور رؤيتها للمجتمع المصرى والوطن العربى فى اطار برنامج سياسى تعمقه الممارسة النضالية والتفاعل مع الجماهير. وعلى قيادة التيار الناصرى ان تعطى لعنصر الزمن اهميته وأن تحسم أمرها بسرعة نحو احد خيارين: فاما أن تمارس نشاطا سياسيا جماهيريا واسع النطاق فى اطار الحزب الديمقراطى العربى الناصرى» استنادا الى الطلب الذى تقدم به، أو فى اطار الحزب الاشتراكى العربى الناصرى تحت التأسيس لفرض الحزب على أساس الامر الواقع.. أو أن تصل الى صيغة للتنسيق والعمل المشترك مع حزب التجمع يمكنها من تحقيق مزيد من التبلور لفعاليات التيار الناصرى. وفى اعتقادى الشخصى أنه يمكن الوصول الى صيغة تسمح بالجمع بين الخيارين بحيث لايؤدى التنسيق والتحالف بين الناصريين والتجمع الى قطع الطريق على عملية بناء الحزب الناصرى.

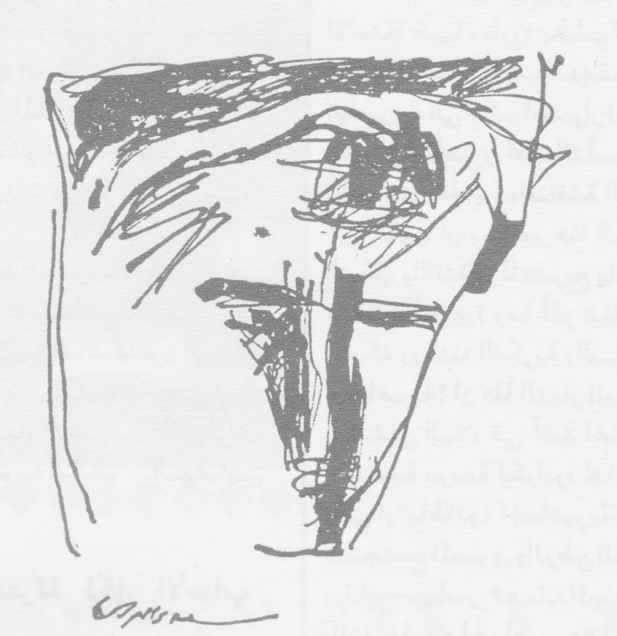
خلاصة الأمر كله أن نظام التعدد الحزبى فى مصر سيظل قاصرا وعاجزا عن التعبير بصدق عن المجتمع المصرى طالما كان الأمر بيد الحكم. والخطوة الأساسية فى تطويره ستتحقق عندما يحسم اليسار أمره ويوحد صفوفه ويمارس نضالا مشتركا يجمع كل قواه، ويتحول الى تيار جماهيرى قادر على الضغط من أجل تحقيق التوازن فى الحياة السياسية بين اليمين واليسار وانهاء كل القيود المفروضة على مختلف اقسام اليسار المصرى لممارسة نشاطها دون اى عقبات قانونية

عبد الغفار شكر





الأقباط والخيار الإسلامى إذعـان أو رحيـل؟



فى حواره الصريح مع الأقباط قال الأستاذ عادل حسين «لكى تتسم المناقشة بالصراحة والواقعية فإننى أقول أن خروج الأقباط من شعورهم الحالى بالعزلة والقلق لايكون إلا عبر طريق من ثلاثة..

«الخيار الأول: هو الهجره وهذا حل فردى ولايحل مشاكل من يفضلون البقاء.. ونحن

فى كل الأحوال يشقينا أن تصل أعداد كبيره من الأقباط الى هذا الخيار»

«الخيار الثانى: البقاء على أرض مصر والتعاون مع الدنيويين(!) والشيوعيين الماديين(!!) وهو طريق يعنى إبعاد الإسلام والقيم الدينيه عن توجيه الدوله (كذا) ولايحقق الإستقرار لأنه يتعارض مع رأى الغالبيه العظمى(!) ولايمكن فرضه طويلاً إلا باستخدام القوه(!) والقوة الاجنبية تحديداً

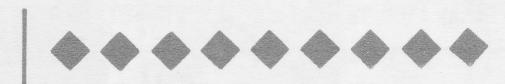
«الخيار الثالث: أن يقبل الأقباط التعايش والمشاركة (كما لوكانوا يرفضون!) فى حكم البلاد فى ظل الدولة الإسلاميه وأظن أن هذا هو الوضع الطبيعى والواقعى»

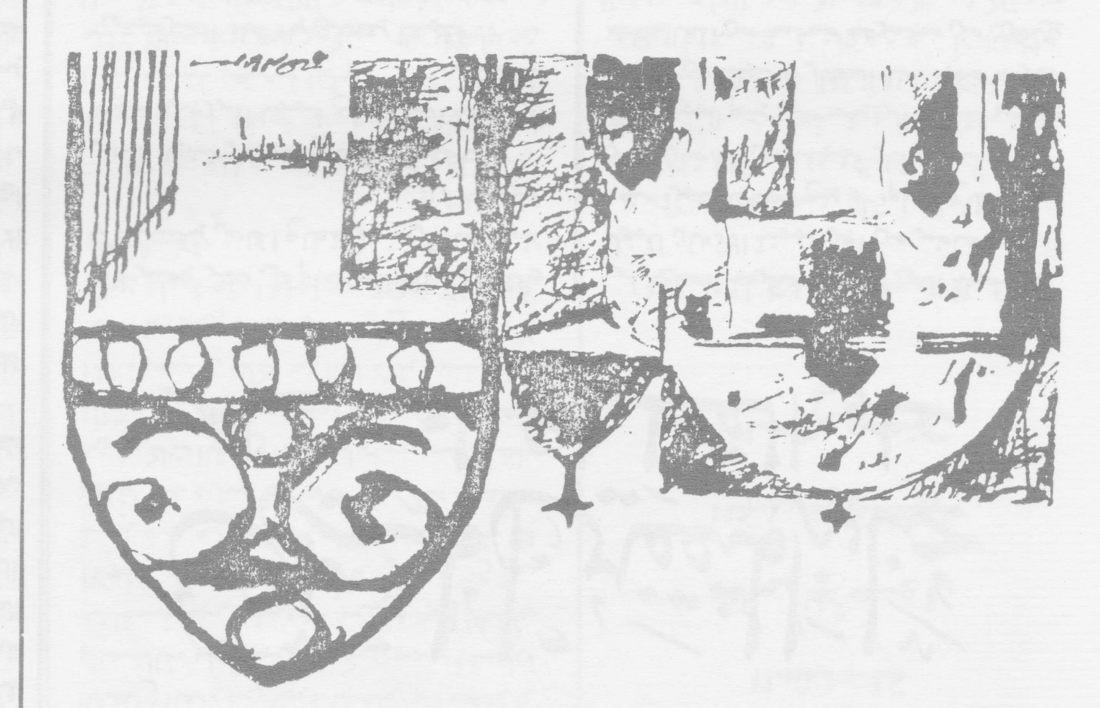
هكذا حدد الأمر وحسمه.. لقد اختار الأستاذ عادل كلماته بعنايه فائقة أظن أنها مقصوده.. خصوصا وأنه اختار كلمه «الواقعية» بدلاً من «الموضوعية» لان الواقعية عاده تتضمن القبول بالأمر الواقع والذى يكون إذعانا للأخر- الغالبيه أو الاقوى- فى كثير من الأمور بدعوى الواقعية. لأنه لو قال حواراً يتسم بالموضوعيه، مااستخدم تعبير شعورهم الحالى بالعزله والقلق.. لأن الأمر ليس شعورا بل حقيقه وواقعا. كما وأن الموضوعية كانت كفيله باخراجه من كثير من التناقضات مثل اشادته بكتابى الدكتور «رفيق حبيب» وفى نفس الوقت يعيب عليه التأثر الملحوظ بالمناهج الغربية فى التحليل وبخاصة الماركسية.. وهو يعلم أن تلك المناهج عامه والماركسية خاصه هى التى أوصلت الباحث الى النتائج التى نالت الإعجاب.

ولنر ماهى حقيقه تلك الخيارات التى ظاهرها الرحمه وباطنها العذاب

هجره أم ترانسفير إسلامى

يحق لاسحاق شامير الآن ان يضحك فى عبة فالترانسفير الاسلامى قادم ولن يجدى معه تأسفك او ان «ويشقيك» وصول اعداد كبيره منهم الى ذلك. ونحن لانعرف إن كان هذا توقعاً أم أمنيه ولكن إطمئن لن يفعلوا ذلك ولكن طالما أنك تقول أن هذا الخيار لن يحل مشاكل الباقين آلم يكن من الأفضل أن تقول لنا ماهى تلك المشاكل؟ ماهى طبيعتها؟ أن تحدد أسبابها ومن المسؤول عنها الأقباط أم المسلمون؟! ومتى بدأت وعلى أيدى من؟ ومن المستفيد منها؟ وهل كان لبعض الحكام المسلمين وبعض الاسلاميين دور فى خلقها وتفجيرها؟! وهل كانوا يستندون الى صحيح الدين؟ وهل هناك من يستخدمها لغرض دنيوى ولكن بصبغة دينيه للبحث عن دور؟! كان البحث فى كل ذلك أفضل من التنبيه لهذا الخيار -حتى وان كان يشقيك- لأنه من السهل ان يتحول على أيدى البعض والذين







الحملة التى تشنها الحكومة المصرية فى الوقت الحاضر من أجل تهيئة الاذهان لقبول بيع القطاع العام، أو بيع وحدات كثيرة منه، تجرى وسط ستار كثيف من الدخان يثار بغرض تشويه الرؤية، حتى يتم البيع بأقل مقاومة ممكنة. هذا الستار الكثيف من الدخان يتكون من مجموعة ضخمة من المغالطات تروج لها وسائل الاعلام ويشترك فيها مع الاسف بعض من صفوة اقتصاديينا.

من هذه المغالطات القول بأن العالم كله يبيع القطاع العام لانه اكتشف فجأة انه غير كفء، وان القطاع الخاص اكثر كفاءة، ومنها ان الاتحاد السوفيتى يتحول من الاشتراكية الى الرأسمالية، بسبب اكتشافه، فجأة ايضا، وبعد سبعين عاما من العيش فى ضلال، ان القطاع الخاص افضل من العام. ومنها ان اوربا الشرقية قامت بثوراتها مؤخرا بسبب اكتشافها لنفس الخطأ.

من المغالطات بالطبع مايتعلق بالاقتصاد المصرى، كالقول بأن متاعب الاقتصاد المصرى، والقول بأن القطاع العام فى مصر يخسر لانه مملوك للحكومة، والقطاع الخاص يكسب لانه مملوك للافراد.

وسأحاول ان اوضح بايجاز شديد بعض الاخطاء التى يقع فيها المروجون لهذه المغالطات.

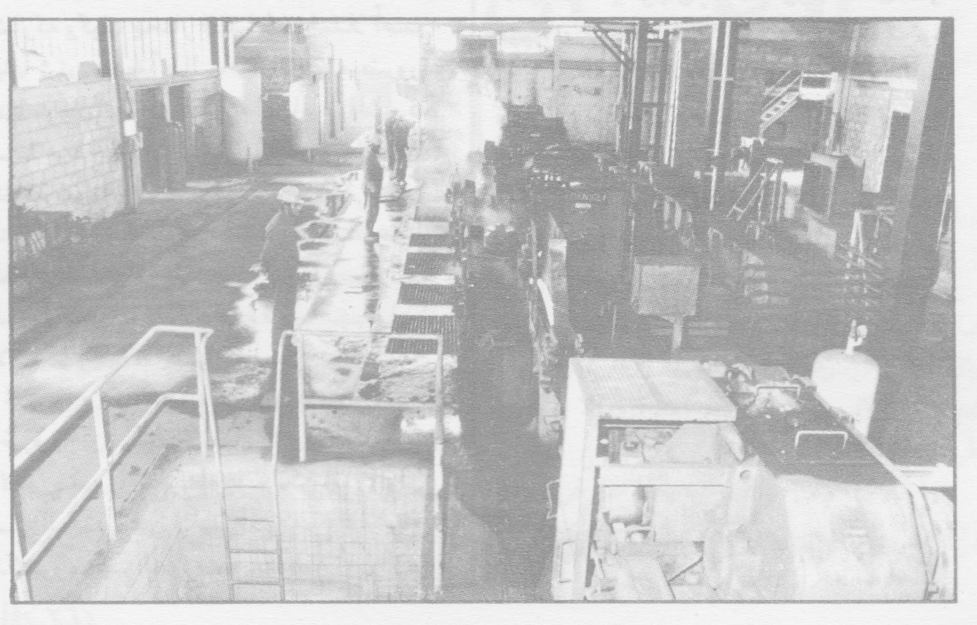
.. ففيما يتعلق بالاتحاد السوفيتى. اعتقد ان الحقيقة هى ان الاتحاد السوفيتى وصل فى نموه الى مرحلة اصبح فيها ارتفاع معدل النمو يتطلب اتباع كثير من أساليب القطاع الخاص، والاعتماد بدرجة اكبر على مؤشرات السوق، بل والتخلص من الملكية العامة فى بعض الحالات. ولكن هذا لاينفى ان الملكية العامة، ونظام التخطيط (الذى يراد منا ايضا ان نتخلص منه) هما اللذان نقلا الاتحاد السوفيتى من دولة متخلفة الى دولة صناعية عظمى. ومحاولة ايهامنا بأننا يجب ان نتخلى عن القطاع العام لان الاتحاد السوفيتى بدأ يضيق من نطاقه بعد نصف قرن على الاقل من التنمية الناجحة، وهى محاولة للقياس بين حالتين هما من الاختلاف بدرجة تمنع هذا المقياس.

.. اما عن بقية دول اوربا الشرقية، فقد ثارت، فيما ارى، على الديكتاتورية وعلى التبعية للاتحاد السوفيتى وليس على القطاع العام. واتجاهها الى الاعتماد الاكبر على قوى السوق وتقليص دور القطاع العام يرجع الى انها تواجه مرحلة من مراحل النمو الاقتصادى تختلف تماما عن المرحلة التى يمر بها الاقتصاد المصرى.

.. اما القول بأن هناك اتجاها فى العالم كله نحو «التخصيصية»، أى نحو التحول من القطاع العام الى الخاص، فهو صحيح، ولكن الخطأ هو ان نتصور ان سبب هذا هو ان الاقتصاديين او الحكومات قد اكتشفوا فجأة ان القطاع الخاص افضل من العام، فهذا هو ماتريد الشركات الدولية العملاقة ان يعتقده الناس. بل السبب هو ان هذه الشركات تقوم بمحاولة اكتساح وسيطرة شاملة على الاصول التى تملكها الحكومات من أجل توسيع نطاق عملياتها ومضاعفة ارباحها. واذا كان هذا التحول لايزعج كثيرا فى حالة الدول الصناعية المتقدمة، بسبب مابلغته شعوب هذه الدول بالفعل من الرفاهية، فلا يعتبر تخفيض هذه المستويات لنسبة معينة من السكان امرا بالغ الازعاج (وان كان جديرا بالازعاج بالفعل فى بعض الحالات حتى فى هذه الدول) وبسبب ان حكومات هذه الدول قادرة على وضع ضوابط وقيود على المستثمر الخاص تحمى به الى حد ما مصالح الضعفاء اقتصاديا، اذا كان الامر كذلك فى الدول الصناعية المتقدمة. فانه على العكس من ذلك فى دول العالم الثالث، اذ ان الاستسلام فى هذه الدول لهذا المخطط هو امر بالغ الخطورة لسبب بسيط، هو ان فقراءنا لم تعد لديهم امكانية للتضحية بأكثر مما ضحوا به من اجل ان تزيد هذه الشركات من ارباحها.

.. اما القول بأن غلبة القطاع العام هى السبب فى ضعف اداء الاقتصاد المصرى، فانه من اكثر المقولات بعداً عن الحقيقة. واذا كان علم الاقتصاد يمكن ان يستخدم بفعالية ونجاح للترويج لمثل هذا القول فانه يستحق بلاشك ان يكون علما سيئ السمعة.

فخلال الثلاثين عاما التى انقضت على تأميمات ١٩٦١، مر الاقتصاد المصرى بفترات أداء باهر، وفترات اداء تعس للغاية، دون ان يكون لهذا او ذاك ادنى علاقة تذكر بما اذا كانت ملكية المشروعات عامة او خاصة



ففى الفترة ٦١- ١٩٦٥ شهد الاقتصاد المصرى فترة اداء باهر، من أية زاوية نظرنا، وكان ذلك فى ظل قطاع عام قوى. ثم مر بفترة اداء تعس للغاية فى العشر سنوات التالية (٦٥- ١٩٧٥)، فى ظل قطاع عام قوى، ولكن ايضا فى ظل حروب متتالية وفى ظل اغلاق قناة السويس وضياع سيناء، وفقدان البترول والسياحة. ثم شهد الاقتصاد المصرى فترة ازدهار وانتعاش، من حيث ارتفاع معدلات النمو، استمرت نحو عشر سنوات (٧٥-١٩٨٥)، دون ان ينخفض نصيب القطاع العام فى الانتاج انخفاضا ملحوظا، وكان هذا الانتعاش راجعا فى الاساس لارتفاع اسعار البترول وعودة قناة السويس وتدفق تحويلات المهاجرين. ثم دخل الاقتصاد فترة تدهور شديد منذ ١٩٨٥، لازالت مستمرة حتى الان، بسبب انخفاض اسعار البترول وتراكم اعباء الديون، مما لايمكن تفسيره بالدور الكبير او الصغير للقطاع العام.

فاذا صرفنا النظر عن معدلات نمو الدخل القومى، ومدى ارتفاعها او انخفاضها، وركزنا النظر على بنيان الاقتصاد او هيكله، ومدى توازنه او اختلاله، نجد أن الدور الناصع للقطاع العام يظهر بمنتهى الوضوح . فتكاد تكون كل مظاهر الصحة فى الاقتصاد المصرى سببها القطاع العام، وكل مظاهر المرض سببها فتح الباب على مصراعيه امام القطاع الخاص دون اخضاعه للضوابط الضرورية.

فالقطاع العام الصناعى هو الذى وفر ويوفر السلع الاساسية للناس، وهو الذى يخلق اكبر فرص للعمالة داخل القطاع المنظم، وهو المسئول عن معظم صادراتنا الصناعية. وعن اكبر قدر من الاحلال محل الواردات. اما اختلال ميزان المدفوعات فلا يسأل عنه القطاع العام بقدر مايسأل عنه القطاع الخاص التجارى الذى يغرق السوق بالواردات، والقطاع الخاص الزراعى والصناعى الذى لم يحقق الآمال المعلقة عليه منذ ١٩٧٤ فى ان يغنينا بانتاجه عن جزء كبير من الواردات، والقطاع الخاص الاجنبى الذى يستورد اكثر مما يصدر، ويحول من العملات الاجنبية الى الخارج اكثر مما يجلب. واما اختلال موازنة الحكومة، فلا يسأل عنها القطاع العام الذى يسدد ما عليه من ضرائب بل القطاع الخاص الذى يتهرب منها.

نعم هناك شركات عامة خاسرة تتحمل عبئها الدولة، ولكن من المهم جدا ان نعرف اسباب الخسارة فى كل حالة على حده. وانى اشك جدا فى ان تكون هناك حالات كثيرة سبب الخسارة فيها هو نظام الملكية. قد يكون السبب فى كثير من الاحيان نظام الادارة، او نظام الحوافز، او ماتفرضه الحكومة على القطاع العام من قيود تتعلق بالاسعار او بالعمالة، بل كثيرا مايكون سبب الخسارة منافسة غير مشروعة من القطاع الخاص الاجنبى، او منافسة من الواردات ترجع الى تمييز غير عادل فى المعاملة الجمركية. اذا وجدنا بعد دراسة كل حالة على حده ان هناك من شركات القطاع العام مايخسر بسبب نظام الملكية فلا مانع من بيعه، ولكن حتى فى هذه الحالة يجب ان نتأكد من انها لاتقوم بسد حاجة عامة لن يقوم بتلبيتها القطاع الخاص، والا تكون تلبية هذه الحاجة مبررا كافيا لتحمل هذه الخسارة.

* * *

اذا كان هذا هو ما اعتقده فلا عجب انني أصبت بدهشة عظيمة عندما طالعت فى جريدة الاهرام منذ بضعة ايام (١٩٩٠/٤/٣٠) مقالا لاقتصادى مصرى كبير، هو بلاشك من المع واقدر اساتذة الاقتصاد فى مصر، (الدكتور سعيد النجار) يحمل عنوان «القطاع العام وازمتنا الاقتصادية» ويتضمن درجة من الظلم فى الحديث عن القطاع العام المصرى لم اكن أتصور ان من الممكن ان تصدر عن استاذ هو على هذا القدر من العلم بالنظريات الاقتصادية والاقتصاد المصرى فى نفس الوقت. وقلت لنفسى آسفا «هاهو ذا دليل جديد على السهولة التى يمكن أن يستخدم بها علم الاقتصاد للتدليل على عكس الحقيقة تماما. وهاهوذا ايضا دليل جديد على ان الحس الفطرى للرجل العادى وغير المثقف، ورؤيته البسيطة وغير المعقدة للأمور اذا اقترنت بالحياد وعدم التحيز، قد يكونا أقرب الى الحقيقة بكثير من كتابات المثقفين.

ارتفاع معدل

البطالة

اذا بيعت

شركات القطاع العام

الشركات الدولية

تسعى للسيطرة

الشاملة

على الأصول

التى تمتلكها

الحكومات

فهل يعقل ان يذهب منصف الى القول ان:

«الاقتصاد المصرى يعانى حاليا من اربع مشكلات اساسية وهى التضخم والبطالة والعجز المزمن الحاد فى ميزانية المدفوعات والمديونية الخارجية الثقيلة. والنقطة التى ينبغى أن تستقر فى الذهن هى أن القطاع العام مسئول الى حد كبير عن كل مشكلة من هذه المشكلات»

لقد قفزت الى ذهنى على الفور، لدى قراءة هذا الكلام، القصة الشهيرة عن الذئب والحمل. الحمل لم يشرب من ماء البئر أصلا والذئب مصر على اتهامه بتلويثه، فان لم يكن هو فلابد انه ابوه وان لم يكن ابوه فلابد أنه جده! والغريب فى مقال الدكتور سعيد النجار أنه لم يتهم القطاع العام ايضا بانه المسئول عن التزايد السريع فى السكان وأنه هو المسئول ايضا عن اتفاقية كامب دافيد المشئومة، وعن هجرة اليهود السوفيت الى فلسطين!

فالرجل العادى البسيط وغير المثقف يفكر بالطريقة البسيطة الآتية: القطاع العام نما وترعرع فى الستينات، ثم بدأ يتعرض للاهمال وسوء المعاملة منذ تدشين سياسة الانفتاح فى اوائل السبعينات، فاذا كان القطاع العام مسئولا عن شئ سئ فالارجح أن يكون هذا الشئ السئ قد ظهر فى الستينات، اوعلى الاقل ان يكون قد حدث فى الستينات بدرجة اكبر منه فى السبعينات والثمانينات بعد ان اتجهت السياسة الاقتصادية الى تشجيع القطاع الخاص المصرى والأجنبى، ولو على حساب القطاع العام.

ولكن الرجل العادى وغير المثقف يعرف أيضا، كجزء من معلوماته العامة، ومن ذكرياته الشخصية ان كان قد جاوز الاربعين

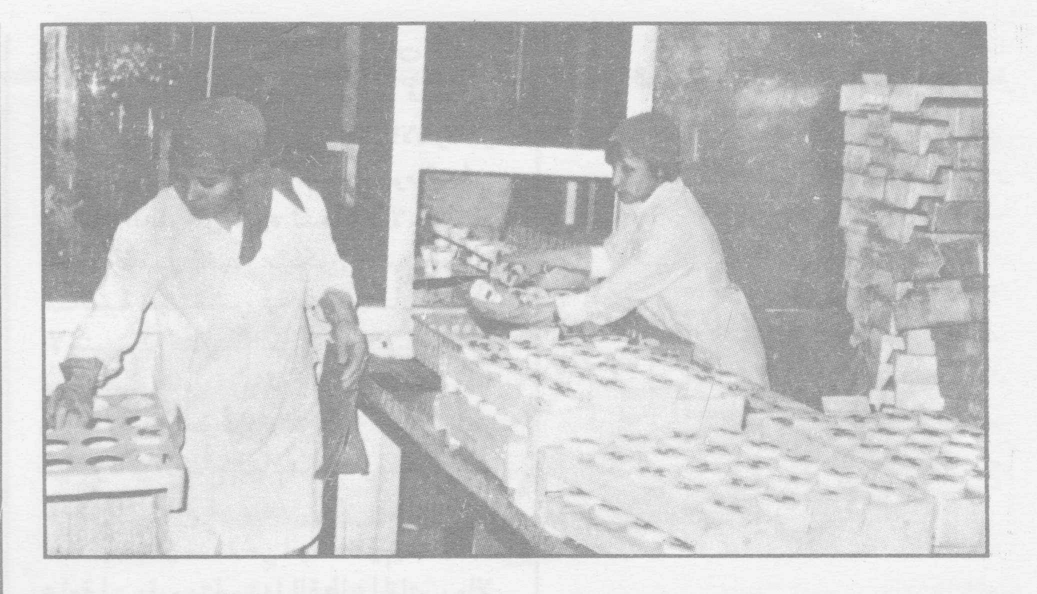
من العمر، انه حتى نهاية الستينات لم يكن معدل التضخم فى مصر شيئا يذكر، ولم تكن هناك بطالة تذكر (عدا بالطبع البطالة المقنعة الخالدة) وقد يعرف ايضا ان المديونية الخارجية عندما مات عبد الناصر فى ١٩٧٠ كانت تافهة للغاية اذا قورنت بديوننا الحالية وان عجز ميزان المدفوعات كان ايضا أخف بكثير منه الان رغم أنه فى ١٩٧٠، كانت قناة السويس مغلقة، وبترول سيناء فى يد اسرائيل، والسياحة شبة متوقفه، والغرب والمؤسسات الدولية ممتنعون تماما عن مد يد المساعدة لمصر. اذا كان الامر كذلك، فبأى حق يأتى مثقف وأستاذ اقتصاد كبير ليقول لنا أن القطاع العام هو المسئول عن البطالة والتضخم وعجز ميزان المدفوعات والمديونية الثقيلة؟

لن أحاول أن ارد على مقال د. سعيد النجار نقطة نقطة، بل سأختار نقطتين او ثلاث من مقاله تمثل طريقته فى تناولة للامر.

فى كلامه عن مسئولية القطاع العام عن سوء اداء الصادرات يقول الدكتور النجار بالنص:

«القطاع العام مسئول عن العجز المزمن فى ميزان المدفوعات. وتتضح الصلة بين الاثنين اذا عرفنا أن القطاع العام يمثل نحو ٨٠٪ من صادراتنا السلعية ومايقرب من هذه النسبة من واردتنا اذا استبعدنا الصادرات البترولية نجد ان اهم مايميز صادراتنا السلعية منذ أن تحكم فيها القطاع العام هو الركود المقيم»

وسوف أحتكم هنا للمنطق البسيط لدى القارئ غير المتخصص فى الاقتصاد لنفرض أن لديك قطاعين: قطاعا يصدر ٨٠٪ من اجمالى الصادرات، والآخر يصدر ال ٢٠٪ الباقية. ولنفرض أنك غير راض عن حجم



الصادرات بصفة عامة. فعلى من تقع المسئولية الكبرى: القطاع الذى يصدر ٨٠٪ أم ذلك الذى يصدر ٢٠٪؟! بعبارة آخرى، لنفرض أن لديك بعض السلع التى تعتقد أنه كان علينا تصديرها ولكننا فشلنا فى ذلك فلم نصدرها، فهل تلقى باللوم على القطاع الذى نجح فى تصدير ٨٠٪ من اجمالى صادراتك لانه هو الذى «يتحكم» فى الصادرات؟ أم على القطاع الذى لم يصدر أكثر من ٢٠٪ على أساس أنه كان يمكنه على الارجح تصدير اكثر من ذلك؟ الدكتور سعيد النجار يفضل ان يلوم القطاع العام لهذا السبب بالضبط: أنه يصدر ٨٠٪ من صادراتنا السلعية!!

نفس المنطق يتبعه الدكتور سعيد النجار فى الحديث عن البطالة، فعلى حد قوله: «القطاع العام مسئول الى حد كبير عن البطالة. لبيان الصلة بين الاثنين ينبغى أن نعرف أن القطاع العام يمتص نخو ٧٠٪ من مجموع الموارد الاستثمارية فى مصر. فى هذه الظروف فان قدرة الاقتصاد المصرى على توفير فرص العماله المنتجة تتوقف الى درجة كبيرة على مدى سلامة الاستثمارات فى القطاع العام والواقع أنها أبعد ماتكون عن السلامة».

سياسة الحكومة تطفئ النار بالتخلص من من رجال المطافئ

لنضرب الصفح أولا عن كلمة «يمتص» الذى يستخدمها الدكتور سعيد ليوحى للقارئ بأن القطاع العام يرتكب شيئا أقرب الى «مص الدم» منه الى أى شئ آخر، بينما يتعلق الامر بالقيام باستثمارات وليس بمص دم، وكان من الممكن جدا أن يستخدم لفظا محايدا مثل «تحقيق» أو «القيام» ب ٧٠٪ من الاستثمارات وهما لفظان اقرب الى تأدية المعنى . بصرف النظر عن هذا، نجد ان المنطق هنا هو نفس المنطق المستخدم فى الكلام عن الصادرات. فالقطاع العام مسئول عن البطالة لانه مسئول عن ٧٠٪ من الاستثمارات التى تخلق فرص عمالة للناس، والقطاع الخاص غير مسئول عن البطالة مسئولية كبيرة لانه لا يستثمر الا ٣٠٪ من اجمالى الاستثمارات!

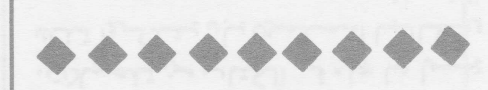
المنطق البسيط يقول لنا أن الذى يستثمر «يوظف الناس» وان الذى يحرمهم فرص العمالة هو الذى لايستثمر ولكن الأمر معكوس هنا: فالقطاع العام مسئول عن البطالة لانه أكبر مستثمر والقطاع الخاص غير مسئول لأنه لم يستثمر أموالا كثيرة!

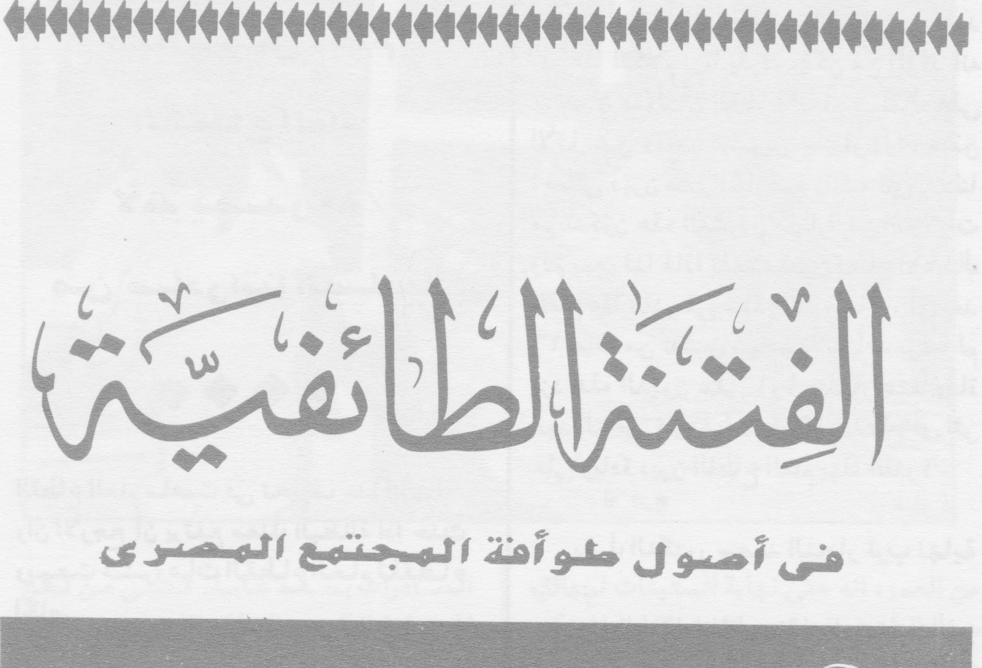
لا أحد ينكر أن هناك الكثير من المتبطلين بطالة مقنعة فى القطاع العام، وهو تعبير آخر عن انخفاض الانتاجية، ولكن الوصف الصحيح لهذا ليس هو القول بأن القطاع العام لم يوظف الناس بل القول بانه لم يستغل كل طاقاتهم. واذا كان القطاع الخاص، الوطنى والاجنبى، لم يستوعب خريجى الجامعات فى أعمال، لامنتجة ولا غير منتجة، كما ظلت الحكومة تأمل منذ ١٩٧٤، فاضطرت الحكومة والقطاع العام الى استيعابهم فى أعمال بعضها منتج وبعضها غير منتج، فمن المسئول عن ذلك: القطاع الذى وظف أم القطاع الذى لم يوظف؟

قد يقول د. سعيد أن الذى قصدته هو أن القطاع العام مسئول عن الجزء الاكبر من الاستثمار، ولكن عائده على الاستثمار منخفض جدا، وهذا يؤدى الى انخفاض معدل نمو الناتج القومى، وهذا بدوره يؤدى الى ارتفاع معدل البطالة، أى «ضعف القدرة على استيعاب الوافدين الى سوق العمل» فالخطوات المنطقية هنا هى كالاتى:

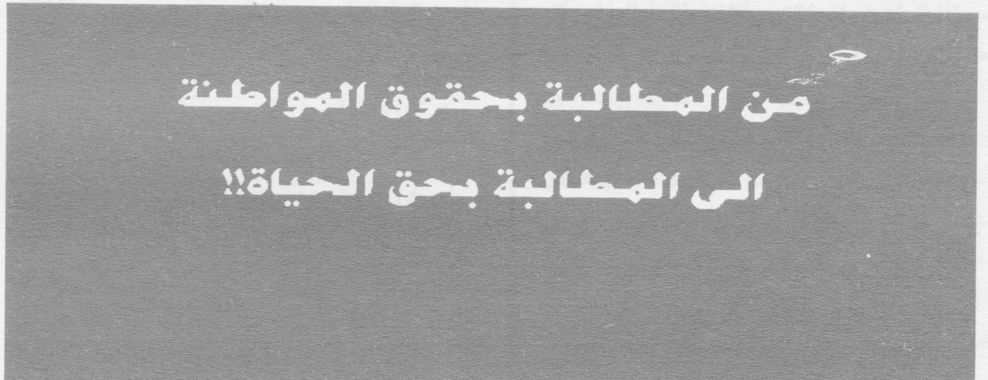
١- ملكية الدولة لمشروعات القطاع العام تؤدى الى انخفاض العائد على رأس المال المستثمر فى هذه المشروعات

٢- وانخفاض هذا العائد يؤدى الى انخفاض معدل نمو الناتج القومى.





فى أصول طوأفة المجتمع المصرى



فى ١٩٥٠ نشر الدكتور زغيب ميخائيل (مدير المستشفى الاهلى بابو قرقاص) كتابا بعنوان «فرق... تسد!! الوحدة الوطنية.. والاخلاق القومية!! فى ٣٧٥ صفحة، تناول باسلوب يقطر مرارة الممارسات الطائفية فى الوظائف العامة للدولة فى الوزارات والمصالح المختلفة، وطبيعة التعليم الدينى والجمعيات الدينية، وبعض مظاهر فساد الادارة من المحسوبيات والاختلاسات والرشاوى..، ومنتهيا الى ان ما حدث فى ثورة ١٩١٩ من تعانق الهلال والصليب وتساند الجميع كالبنيان المرصوص ايام الكفاح، اصبح حلما من احلام عصر مضى «وما كان احلاه رغم مراراته..».

ولقد قدم سلامة موسى للكتاب ملقيا تبعة الفوارق والامتيازات الطائفية على الاحزاب الدكتاتورية (الاقلية) التى كانت مصالحها تتفق مع مصالح الاستعمار، والحيلولة دون اتاحة الفرصة لحكم الوفد لكى يزيل مثل هذه الفوارق، مطالبا الاقباط بان ينسوا ما جاء فى الكتاب من تفصيلات، ومطالبا المسلمين بان يتذكروا تلك التفصيلات.

وكنت قد اشتريت هذا الكتاب من سور الازبكية فى اواخر الخمسينيات وتصفحته مسرعا، واعتبرت ما جاء فيه جزءا من تاريخ مصر قبل ١٩٥٢ الذى طويت صفحته بكل ما لها وما عليها، ومعتقدا وانا فى مطلع الشباب ان الثورة التى قامت فى مصر على الاقطاع والرأسمالية والاستعمار واقامة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، كفيلة بتجاوز هذا الماضى، وايجاد حاضر جديد على اسس واقعية تدفع بطاقات الشعب كله الى البناء، بعد ان تكون قد حررته من كل حقائق الماضى واوهامه وهمومه، وانتهت علاقتى بالكتاب وحفظته بالمكتبة.

فلما وقعت حوادث الفتنة الطائفية فى ابو قرقاص قبيل رمضان هذا العام (١٩٩٠) قفز الى ذهنى كتاب «زغيب ميخائيل» وأعدت قراءته فى ضوء الحاضر متأنيا، واكتشفت كم كانت تصوراتى بشأن الماضى والحاضر عند قراءتى الاولى له، متفائلة وطموحه وغير واقعية، وان الذى اعتبرته صفحة من الماضى، ما هو الا الحاضر والواقع بصورة شائهة ومتخلفة واكثر فجاجة، واصبح على الاقباط الذين كان يطلب لهم زغيب ميخائيل التمتع بحقوق المواطنة، ان يطالبوا بحق الحياة فى مواجهة طلقات رصاص الفتنة الطائفية. واكتشفت ايضا ان منحنى الوحدة الوطنية بعد اربعين عاما قد تدهور تدهورا خطيرا وملحوظا، وكنت اظن ان تعبير الوحدة الوطنية نفسه جزء من تعبيرات الماضى ومصطلحاته، وان الاصل هو الوطن الواحد شأن كل الشعوب فى كل اوطان الدنيا الذين استضاءوا بنور العقل وهديه.

ولاشك ان حوادث ابو قرقاص وما تلاها من حوادث فى اماكن اخرى قد أثارت فى الاذهان وقائع الماضى، ودفعت الشرفاء للبحث عمليا عن خلاص فى اطار الذات الوطنية وليس الذات الدينية، وشجعت البعض على البحث نظريا عن اسباب وجذور الطائفية لتحديد مسئولية المؤسسات والجماعات التى كانت وما تزال وراء العمل على تشرذم المجتمع وتفتيته، والتى لم يعد يجدى لمواجهتها استحضار شعار الهلال مع الصليب فى ثورة ١٩١٩، وتبادل العناق والقبلات او إقامة أسمطة الطعام تأكيدا لحق العيش والملح.. وكأن كلا منا يطلب الامان من الاخر.

ورغم ان بعض المثقفين من المتعاطفين مع الجماعات الاسلامية المحدثة فى مصر لايفضلون البحث فى الجذور التاريخية للمشكلة باعتبار ان هذه الجماعات غير مسئولة مسئولية مباشرة عن هذا النوع من الحوادث، الا ان وقائع تاريخ مصر القريبة والبعيدة تنفى هذا الزعم، وتفسر فى الوقت نفسه حذر اولئك المثقفين من استعادة الماضى الذى لايرفع عن تلك الجماعات مسئوليتها حتى لو كانت غير مباشرة عن اشاعة مناخ التعصب والطائفية، وذلك ان الحركة التلقائية للجماهير لاتنشأ من فراغ وانما تنشأ من واقع محددات فكرية يصوغها المثقفون، الامر الذى جعل مصطلح «الاسلام السياسى» خير معبر عن نشاط ذلك التيار منذ اوائل الثلاثينيات.

وفى هذا الخصوص.. ثمة سؤالان يرتبط كل منهما بالاخر ارتباطا عضويا..

السؤال الاول: من الذى أوجد الطائفية فى مصر.. او اوجد المشاعر الطائفية وجعل من الدين الواحد وطنا، وجعل من الملة الدينية طائفة اجتماعية.

والسؤال الثانى: من الذى يفيد من الطائفية ويغذى تيارها، ويعمل على استمرار اشتعال جذوتها.

اما بالنسبة للسؤال الاول فيمكن القول بشكل عام ان وجود حكم اسلامى فى مصر

منذ دخل العرب اليها (القرن السابع) ووجود اغلبية اسلامية اخذت تتزايد يوما بعد يوم لابد وان يترك ظلالا وشوائب على العلاقات والصلات مهما كانت النيات حسنة والدوافع طيبة، اذ يجب النظر الى هذه النقطة فى اطار انتقال مواقع السلطة والنفوذ وتغيرها.

ولكن.. ولأن البنية القومية فى مصر منذ البداية قامت على أساس الوعى بالذات والنزوع لتأكيدها فى مواجهة ما هو خارج عنها (راجع كتاب طاهر عبد الحكيم، الشخصية الوطنية المصرية)، فقد كانت القيم التى فرضتها تقاليد العمل والحياة بين المصريين قبل المسيحية والاسلام، هى القانون الطبيعى الذى يحكم العلاقات بينهم، ومنها يستمد المصريون مختلف الرؤى ووجهات النظر تجاه ما يواجهون من أمور ومشكلات.. ولعل الأمثلة الشعبية المتوارثة عبر السنين خير مثال يجسد تلك القيم والتقاليد الواحدة.

ورغم وجود الذات الوطنية الواحدة والتقاليد والقيم الواحدة، الا ان وجود عقيدتين سماويتين كان من شأنه ايجاد بعض الحساسية والتحفظات المتبادلة تحت السطح بين اصحاب العقيدتين، يعلو مدها ويهبط حسب تغير مواقع القوة وانتقال السلطة. وقد ادى تراكم مشاعر الحساسية والتحفظات عبر

الفقه الدستورى

مع تزايد احتمالات اختفاء الدكتور رفعت المحجوب من خريطة السياسية المصرية، بسبب فتاواه الدستورية التى قادت الحكم إلى مأزق، بعد مأزق، تؤكد دوائر مطلعة، أن المحجوب سيتفرغ لادارة دار للنشر مهمتها نشر الثقافة الدستورية. الدار الجديدة، سيكون اسمها «دار شاوسيسكو لنشر الفقه الدستورى»!

المصرى أفندى

السنين الى تخريب التقاليد والقيم الواحدة، وتفتيت الذات الوطنية الواحدة الى ذاتين منفصلتين تعتمد كل واحدة منهما الدين الواحد وطنا مستقلا عن الاخر.

وتكفى الاشارة فى هذا الخصوص دون حاجة الى تفاصيل كثيرة ان الوضع فى مصر قبل الغزو الفرنسى (١٧٩٨) طبقا للمصادر التاريخية كان يمنع على الاقباط واليهود لبس العمامة الخضراء او الحمراء او البيضاء.. ولكن يلبسون الزرقاء او الكحلية القاتمة اوالسوداء..

كما امتنع عليهم التدثر بالشيلان الفاخرة او انتعال المراكيب الحمراء او الصفراء.. كما كان عليهم ان يتركوا الجانب الايمن من الشارع لسير المسلمين، وان يترجلوا عن ركائبهم اذا مروا بجامع من الجوامع.. وايضا امتنع عليهم ركوب الخيل والبغال (راجع كتاب الدكتور محمد فؤاد شكرى، الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر ص ٩٥١)

وهذا يعنى ببساطة ان اجراءات الحملة الفرنسية فى السياسة والادارة والمتأثرة بافكار الثورة الفرنسية تمثل بدايات الخروج على ما كان قد اصبح مألوفا، واصبح الطريق مفتوحا امام فكرة المواطنة وهو الطريق الذى سار فيه بخطى ملحوظة محمد على وخلفائه حتى خضوع مصر للاحتلال البريطانى. ويبدو ان هذا النوع من السياسات الفرنسية لم يعجب العناصر المتشددة ورأت فيها اخلالا «بالاعراف» القائمة، والتى ظنت ان الفرنسيين يعملون على احتضان الاقباط على حساب المسلمين، ومن ثم فعندما قام اهل القاهرة بثورتهم الثانية ضد الوجود الفرنسى (مارس- ابريل ١٨٠٠) وقع اعتداء على الاقباط فى المدينة بتحريض من الاتراك والمماليك مع ان الاقباط رفضوا قبل ذلك ان يتدخل الفرنسيون فى نظام الميراث القائم



كتاب الأهالى
ثقافة الهدم والبناء

«كتاب الأهالى» سلسلة كتب شهرية تصدر عن الأهالى

رئيس مجلس الإدارة لطفى واكد

رئيس التحرير صلاح عيسى

من إصدارات عام ١٩٩٠

الدين والعرش فى السعودية
ترجمة: سيد زهران

حكايات من دفتر الوطن
صلاح عيسى

الخطاب الساداتى
عبد العليم محمد عبد العليم

الأرض والفلاح
إبراهيم عامر

بالنسبة للجميع طبقا للشريعة الاسلامية (راجع كتاب عبد الرحمن الرافعى، ثورة مصر القومية ج٢ص٠٨-١٠٩/١٤٧).

وبعد وقوع الاحتلال البريطانى (١٨٨٢) مارست السلطات البريطانية فى مصر لعبة الطرنف التى نجحت معها بالهند، فأخذ الانتماء الى الارض والوطن يتوارى ويعلو عليه الانتماء الى العقيدة. وتشير تفاصيل تلك الفترة الى ظاهر التنافر الذى اصبح يجرى مجرى الاعراف (راجع كتاب طارق البشرى، المسلمون والاقباط فى اطار الجماعة الوطنية).

ووسط هذا المناخ الشائه قامت ثورة ١٩١٩ ضد الاحتلال البريطانى وانتهت باعلان استقلال (١٩٢٢)، واصدر دستور ١٩٢٣ متضمنا كافة الاحكام الخاصة بكفالة المساواة فى الحقوق للمصريين جميعا بصرف النظر عن الدين او الجنس او اللغة وغيرها، مؤكدا على حرية الاعتقاد الدينى وحرية ممارسة الشعائر الدينية.

ولكن.. هناك دائما الفرق بين القانون وبين التطبيق والممارسة، وتلك هى المشكلة الاساسية فمنذ صدور الدستور جدت على ساحة العمل الوطنى والسياسى عوامل اسهمت فى الانتقاض على روح الدستور وحق المواطنة جعلت من نصوصه حبرا على ورق حيث بدأت الامور العامة فى السياسة والاقتصاد تأخذ شكل الطائفية المبطنة وباسلوب غير مباشر خلال العشرينيات والثلاثينيات والاربعينيات، وهى الامور التى كانت موضع ملاحظات وتأملات يزغيب ميخائيل» ودفعته الى تأليف كتابه المشار اليه.

أما من الذى يغذى تيار الطائفية على حساب المواطنة وخاصة فى السنوات الاخيرة فالمراقبون يؤكدون على دور الواقع الاقتصادى وانهيار التوازن الاجتماعى، ودور الازمة الاقتصادية فى ضرب القيم الاخلاقية السامية الرفيعة وتضخيم الذات وغرائزها على حساب المجموع العام. كما يشير المراقبون الى دور للقوى الخارجية بحيث تداخلت الاسباب والنتائج فى دائرة واحدة بطريقة يصعب معها عزل النتيجة عن السبب وعزل رد الفعل عن الفعل، وفصل الجزء عن الكل.

ان استغلال القوى الخارجية للواقع الطائفى وتوظيفه لصالحها أمر وارد، بل حدث ويحدث على مدار التاريخ. وتحريك المسألة الطائفية وتضخيمها يحدث لاشغال المجتمع عن قضايا البناء والتنمية الكبرى، ولاشك ان الاستجابة للمؤثر الخارجى لايتم الا اذا شعرت

ثلاث

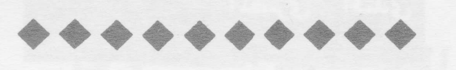
قوى خارجية

تغذى الفتنة الطائفية

– تل أبيب

– واشنطن

– قوى عربية مجاورة!



الاقليات بمرارة الاضطهاد وفقدان الامان، فحينئذ تبحث عن قوة خارجية تخلع عليها حمايتها. وقد حدث هذا فى سوريا ايام الحكم العثمانى فى القرن الماضى حين خلعت فرنسا حمايتها على موارنه لبنان، واعلنت بريطانيا بدورها حمايتها للدروز حتى لا تترك فرنسا وحدها فى الميدان.

ومن الملاحظ ان المؤثر الخارجى الذى يغذى الفتنة الطائفية ويعمل على انقسام الامة يتجسد فى ثلاث قوى تلتقى هلى هدف واحد وان اختلفت فى اسلوب الاقتراب والاستغلال.

وهذه القوى الثلاث هى: اسرائيل كدولة عنصرية تقوم على الدين الواحد تسعى لتحويل العالم العربى الى دويلات عنصرية حتى لاتكون غريبة وسط دائرة العروبة. والقوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية التى تجد فى اللعبة الطائفية خير وسيلة لتدمير القوة الذاتية، والمعروف ان مدرسة الاستشراق السياسى قامت فى الغرب على اساس توظيف واستغلال الواقع الطائفى فى لعبة التوازن السياسى. وقد انتهت هذه المدرسة فى القرن العشرين الى تغذية التيار الاسلامى على وجه الخصوص كجزء من حماية المنطقة من تغلغل الشيوعية. وتتمثل القوة الثالثة فى بعض القوى العربية المجاورة وان كا دورها بطريق غير مباشر ويتمثل فى استقطاب عناصر التيار الاسلامى ورموزه القيادية باستضافته وفتح مجالات العمل الاعلامى امامه، ومحاولة العناصر المهاجرة الى

بلاد النفط العربية نقل خصائص تلك المجتمعات الى المجتمع المصرى دون تقدير لخصوصيته، حتى لقد ظنت هذه العناصر ان الاسلام الحق لايكون الا بارتداء الجلباب وتغطية الرأس فخلطت بين ما هو بيئى وبين ما هو دينى.

واصبح معروفا الان ودون حاجة الى اثبات ان هذه العناصر تغلغلت فى البرامج الاسلامية والنقابات المهنية واندية هيئات التدريس الجامعية، وهى المسئولة عن اشاعة مناخ ان الرابطة الدينية بين المسلم المصرى والمسلم الافغانى اقوى من الرابطة الوطنية بين المسلم المصرى والقبطى المصرى.

وبعد.. عندما عرض زغيب ميخائيل فى عام ١٩٥٠ مظاهر التفرقة الطائفية القى المسئولية على عاتق كل من: الهيئات الرسمية، وبعض كبار الحكام والرؤساء فى وزارات الحكومة ومصالحها، وبعض القادة والزعماء والكتاب، والجمعيات الدينية الهدامة. كما رأى ان علاج المشكلة يكون فى اصلاح الحكم ورسالة الدين التى تدعو الى الفضيلة وتنهى عن الرذيلة، واصلاح المجتمع باصلاح الاخلاق وتكافؤ الفرص فى الكسب الحلال امام جميع الطبقات علاجا لحالة الفساد القائمة. والتربية الاخلاقية المنزلية والجامعية عملا بالحكمة القائمة «من لايعلم الناس باعماله لايستطيع ان يعلمهم باقواله».

واخيرا.. أليس غريبا ان يكون ذلك التشخيص الخاص بعام ١٩٥٠ ما يزال صحيحا الى حد بعيد!!

وهل كتب على مصر ان تبقى فى حالة دائمة من المشكلات لاتتجاوزها وانما تدور فى نطاقها بدرجة او باخرى!!

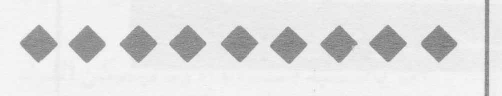
وهل يعقل ان يكون التطور فى مصر معكوسا.. من المطالبة بحقوق المواطنة الى المطالبة بحق الحياة!!

ان قدر مصر ان تكون وطنا للمسلمين والاقباط..

ان ترفع من مساجدها آيات التكبير للصلاة..

وان تدق من كنائسها اجراس الصلاة..

فهل نهرب من قدرنا ام نقبله ونعيش به ومن اجله.



د.عاصم الدسوقى

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆



كانت الطبقة الوسطى الانجليزية اكثر الطبقات الاجتماعية من ناحية العدد إستفادة من السياسة الاقتصادية التى انتهجتها السيدة مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا منذ عام ١٩٨٠ وحتى الان. فهى الطبقة التى استفادت أعلى نسبة منها بمكاسب إقتصادية كبيرة نتيجة لشرائها الاسهم فى الشركات المحولة من الملكية العامة الى الخاصة وكذلك التى استمتعت بالتسهيلات البنكية عندما منحت لها، وفرت لها فرص إمتلاك المساكن والسيارات الخ.

خلال الشهر الأخير وبعد أن خرج المتعطلون الى شوارع لندن يقودون أحداث شغب ويحتجون على نفس السياسات التاتشرية التى أدت الى تعطلهم ووقوعهم



تحت الضغوط الاقتصادية، انزعجت الطبقة الوسطى الانجليزية الاكثر استفادة من ذات السياسات وكان منطقها أنه لايهم أن يمتلك الانسان السيارة أو المسكن، فالاهم هو ألاتتعرض هذه الممتلكات لثورة الجياع او أعمال شغب. فتذهب الملكية وكأنها لم تأت.

لقد خرج الجياع والمتعطلون الى الشارع.. وعند انسحابهم منه لم يتركوا من السيارات الواقفة فيه الانوعا واحدا وهو «موريس مينور» أى أصغر السيارات الانجليزية والمعروفة بأنها سيارة شعبية. أما تلك السيارات المرسيدس والرولزرويس وماشابههما من ماركات أمريكية ويابانية فارهة فقد أحرقوها وحولوها الى رماد.

يروى نفسى الشئ، مع بعض الفارق، زميل صحفى يقطن فى المعادى. فيقول ان أبان أحداث الشغب التى قام بها جنود الامن المركزى عام ١٩٨٦ وجد سيارته الصغيرة (نصر) سالمة آمنه كما تركها فى الليله السابقة على الاحداث. كان ذلك عكس كل السيارات الفارهة والكبيرة الاخرى التى اصيبت باصابات متنوعة. منها ما «دشدش زجاجها» ومنها ماحطمت الاحجار طلاءها.. لحقت الاصابات بكل السيارات الكبيرة فيما عدا تلك «النصر» الصغيرة التى هى ملكه.

لاشك أن الجياع من جنود الامن المركزى لم يرسلوا «بسر المهنة» الى الجياع من المتعطلين من شباب لندن. فالاخرون لايعرفون العربية كما أن الاولين لايعرفون الانجليزية ولاحتى العربية. ولكن يمتلك الاثنان ملمحا واحدا وهو أنهم فقراء يستطيعون التميز بين هؤلاء الاثرياء المستغلين الذين يستطيعون شراء المرسيدس دون عناء وبين الاخرين الكادحين الذين يعرقون هنا وهناك حتى يحصلوا على سيارة صغيرة يستعينون بها على قضاء حاجاتهم وحاجات أسرهم اليومية.

فاللمشاغبين حكمة اكتشفتها الطبقة الانجليزية رغم عدم اكتشاف مارجريت تاتشر لها.

كثيرون منا، يعيدون شريط أحداث حالات الشغب فى مصر والتى وقعت فى عامى ١٩٧٥و ١٩٧٧ ثم على أيدى الامن المركزى عام ١٩٨٦ ويضعون أيديهم على قلوبهم، لاخوفا عن مرتكبى الشغب وانما خوفا على الوطن ذاته وعلى كل موقع بناء او إنتاج مقام فيه. يكمن السبب، فى أن هؤلاء الجياع والذين قاموا سابقا بهذه الاحداث، قد كبر عددهم وتنوعت فصائلهم و إمتدت بؤرهم وتكاثرت حيث انضم المتعطلون الى الجياع التقليديين، كما حدث فى انجلترا

لم تعد نسبة المتعطلين محصورة فى ٤٪ كما سجلت الاحصائيات فى عام ١٩٧٧ وانما تجاوزت ذلك الى ١٧٫٨٪ عام ١٩٨٩. ولم يعودوا من شريحه الأميين أو سكان الحضر الفقير فحسب وانما انضم اليهم اعداد من المهنيين خريجى الجامعات والمراحل التعليمية المتوسطة. ولم يعد وجودهم محصورا فى الريف والحضر الفقير وانما باتوا متواجدين فى اعداد واعداد من بيوت أسر الطبقة الوسطى المصرية.

فقد بات وجودهم رأسيا وأفقيا من الطبقة الوسطى «فنازل» ثم من الاسكندرية الى أسوان. لماذا اذا لانتزعج على الوطن؟

كما أن تأثيرهم لم يعد محصورا فى شخوصهم وانما امتدو انعكست مشاكلهم على أسرهم التى أنفقت على تعليمهم وتربيتهم ثم صبرت وصبرت حتى يلتحق الواحد منهم بالعمل او الوظيفة ويتحول من «انفاق» الى «دخل» دون أى جدوى من الصبر ودون اى نتيجة للانتظار الطويل. أصبح الامل مفقودا.

فاذا كان عدد المتعطلين فى مصر من مهنيين جامعيين وحاملى الشهادات المتوسطة قد بلغ ٢٫٩ مليون عام ١٩٨٩ فمعنى ذلك، وببساطة، أن ٢٫٩ مليون مشكلة أسريه تتجسد فى وجود إبن متعطل او ابنه متعطله تعيش فى بيوت مصر. كما يعنى

ذلك أن لدينا ٩ر٢ مليون فتيل قد يشتعل فى أى لحظة أو- ٩ر٢ مليون قنبلة موقوته قد تنفجر فى اى وقت . هذا اذا تحدثنا فقط عن المتعطلين فى صفوف المهنيين. أما فى حالة اضافة غير المهنيين فلنا أن نتصور كم الفتائل وكم القنابل ثم حجم الحريق الذى قد يندلع.

وهو حريق ليس ككل الحرائق التى تنطفىء نيرانها على أيدى قوات الاطفاء، ولكنه حريق اجتماعى فى الاساس يحتاج الى جهد جم لاعادة الامور الى سابق عهدها قبل الاندلاع.

لاتقاس أثار التعطل بمقاييس اقتصادية فحسب وانما لابد وأن يؤخذ فى اعتباراتها بجانب هذه المقاييس الاقتصادية تلك الاجتماعية والتى قد تصبح فى لحظة ما مربط الفرس. فالتعطل يحول الانسان الى مخلوق عاجز عن الحركة اليومية العامه المنظمة لانه فى الاساس يصبح فاقدا للتوازن العام. فهو، بسبب التعطل لايستطيع أن يطعم نفسه كما أنه لايستطيع أن بنشئ أسرة ثم لايمكنه بأى حال أن يخطط لنفسه مستقبلا *فهو إنسان عاجز لايستطيع اشباع حاجاته* الاساسية بالرغم من احساسه الجم بها. يحدث له ذلك فى سنوات هى الشباب ذاته بكل مايحمل اللفظ من معانى الاندفاع والطموح والقدرة. كما أن التعطل يقتل فى هذا الشاب قيمة الامل فى مستقبل قريب او بعيد ويعود الى مخلوق بائس محطم لايكاد يصدق أن الشمس ستسطع صباح اليوم التالى أو أن القمر سيستدير بدرا مع منتصف الشهر العربى التالى.

انتشار التعطل فى صفوف هذا الكم الجم من شباب مصر يجعلنا نخشى على جيل باكمله من تلك الاثار الاجتماعية والنفسية التى تجعله هشا وقابلا للاختراق من أى عامل محرك أو عنصر يسعى الى الانحراف بالمجرى الوطنى او الاجتماعى العام. ولنا أن نعى أن جيش التعطل هو رصيد لغير العناصر الوطنية والتقدميه او الديمقراطية، ذلك مايهدد الوطن و استمرار تقدمه.

وسوف اذ كرهنا توجهين اثنين يمثلان من وجه نظرى اخطر الاثار الاجتماعية للتعطل

على موجه الشبكة الرئيسية لاذاعة جمهورية مصر العربية وفى تمام الساعة العاشره وخمس دقائق من مساء كل يوم استمر تقديم برنامج جيد حمل اسم «أجراس الخطر» ناقش البرنامج العديد من المشاكل الاجتماعيه فى شئ من الجرأة. من بينها مشكلة الانفجار السكانى وتنظيم الاسرة ثم السموم البيضاء، والذى يهمنا من حديثنا الان هو موضوع إنتشار السموم البيضاء والمخدرات.

استمر البرنامج يلتقى بأعداد من باعة وناقلى هذه المواد المخدرة والذين كانوا للأسف الشديد من اعمار تتراوح بين ١٨و ٣٠ سنه. وكان اللقاء بهم فى السجون حيث يؤدون فترة عقوبة بعد القبض عليهم وصدور احكام بالسجن ضدهم.

والذى تابع من المستمعين للاحاديث التى جرت بين المذيعين والمتقدمين للأحكام لاحظ عده إجابات نمطية على عدة أسئلة نمطيه...

المهنة؟

– توزيع او تهريب مخدرات

العمل الاصلى؟

توزيع أو تهريب مخدرات

بمعنى أنت كنت بتشتغل ايه قبل كده؟

هو ده شغلى.. توزيع أو تهريب مخدرات

ثم يستمر الحوار الى أن يأتى الى نهايته ليطرح المذيع السؤال الاخير

بعد أن تقضى فترة العقوبة، ناوى تشتغل ايه بعد كده؟

كانت الاجابات تأتى اما بالسكوت و الصمت او بكلمة معرفش او، وقد حدث ذلك مرتين:

نفس الشغل لانى معرفش غيره.

كان من الواضح من البرنامج أن هؤلاء الشباب الذين انخرطوا فى هذه الاعمال ثم صدرت ضدهم هذه الاحكام كانوا فى الاصل *متعطلين ثم التقطهم شيوخ العصابات للقيام* بهذه الادوار فى هذه التجارة القذرة والخطرة على مصر عقلا وجسدا.

وهو شئ طبيعى فى ظروف هذه الشريحة من الشباب حيث يحاول كل منهم فى البداية أن يجد عملا شريفا ثم يفشل يمكن أن يتم التقاطه من هذه العناصر التى ترأس العصابات وتسيرها فالفشل فى السعى الى العمل الشريف يقود الى العمل غير الشريف. وقد استفاد اصحاب هذه التجارة من وجود هذا الجيش من المتعطلين.

والغريب أنه فى مثل هذه الانشطة الاقتصادية القذرة أن رئيس العصابة التجارية يعيش فى مأمن. فهو يدير الشبكة جالسا على عرش ولا يلوث بديه فى الاعمال فى أى مرحلة من مراحلها.

فى حديث للسيد اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية ذكر أن أحد تجار المخدرات لم يستطع التفرقة بين الحشيش والافيون. لم يتعمد التاجر عدم التفرقة أو إظهار جهله وانما اكتشف المحققون معه أنه بالفعل يجهل الفرق. ذلك لانه لايتعاطى أيا منهما لعلمه بخطوره اثارهما كما أنه لم ير أيا من تلك البضاعة التى يتاجر فيها ويروجها ويكسب منها فى موقفه العلوى يمثل صاحب رأس المال التجارى ويوظف فى تجارته عناصر عديدة من هذا الجيش المتعطل، الحامل



– إلحقنى.. مكتوب فى وظايف خالية. مطلوب رئيس للوزراء..!

مايخصهم..

ومايخصنا

علق الدكتور رفعت المحجوب على حكم المحكمة الدستورية العليا، ظبلان تشكيل مجلس الشعب الحالى منذ تكوينه بقوله «لهم مايخصهم.. ولنا مايخصنا».. ونظراً لغموض التصريح، فقد سألت أحد اساتذة الفقه الدستورى فى الحزب الحاكم، أن يفسره لى، فقال:

–المسألة واضحه.. هناك «حكم» وهناك «حل»، ومايخصنا هو «الحكم»، ومايخص المحكمة الدستورية هو «الحل»!

المصرى أفندى



والموزع والمهرب. أما صاحب التجارة فيجلس على عرشه مديرا لمملكته دون أن تلمس أصابعه او ترى عيناه البضاعة التى تقوده الى السجن

ويعيش هو فى المأمن، معرضا رجاله لكل المخاطر ومستدرجا زبائنه للموت ووطنه للدمار.

الذى عاش منا احداث الشغب فى اعوام ١٩٧٥و ١٩٧٧، ١٩٨٦ يدرك تماما النتائج الوخيمة التى قد تترتب من التحرك المفاجئ لهذا الجيش من المتعطلين اذا ما التحم بجيش الجياع فى مصر. فالمسألة لن تكون نزهة يوم او يومين ولكن الخوف من أن تستمر لفترة ثم تلتقطها عناصر سياسيه غير ديمقراطية تقودها الى التخريب وصولا للسلطة.

وهذا ماحدث ابان الازمة الاقتصادية السابقة لدخول الفاشية الى ايطاليا والنازية الى المانيا.

يرتبط نمو وتقدم المسار الديمقراطى فى أى مجتمع بدرجة حريه الحوار والصراع الديمقراطيين فيه. ويرتبط هذا الاخير بقدرة المجتمع على ادارة حديث وحوار عقلانى نابع من العقل ومستند الى الموضوعية. وهو شئ لا يتحقق الا اذا كان لكل منا موقعه من أدوات الانتاج فى البلاد. أى لكل منا وسيله عمل. يسترزق منها. ولانه يسترزق منها، فانه يحمى هذه الادوات التى يحقق فيها ذاته الاقتصادية اما فى حالات التعطل حيثما لايتحقق للانسان أى اقتراب من ادوات الانتاج فانه لايمكن أن يقدر قيمتها وتصبح كالعدم الذى لايعبأ به. كما أنه لايتعمق لديه أى احساس بها او بمحاولة صيانتها لانه فى الاساس لم يمارس الحياة معها او الاسترزاق منها.

فيساوى وجودها مع عدم وجودها، فهى بالنسبة للمتعطل لاشئ سواء كانت هنا او لم تكن هذه هى نفسية الجماهير العاطلة حالة تحركها المفاجئ وغير المنضبط والذى لايسير فى إطار تنظيمى.

كما أن المتعطل يتحرك دائما كفرد «فرط» فى المجتمع لاتربطه بمؤسساته او منظماته أيه رابطة. فهو غير مسئول أمام أى منها كما أن أيا منها لاتمارس قيادتها له.. فهو يفعل مايشاء دونما اى حساب من أحد. لذلك تأتى حركته كحركة عشوائية تلقائيه لاتسعى الى هدف او مرمى الا اخراج ذلك التعبير الغاضب من داخله.

إننا نذكرهنا مجالين اثنين فقط مهمشين لبعض الوقت من مجالات أخرى مثل نشاط تهريب العملة والاتجار بها ومجال النشل والسرقة الذى بدأ فى الانتشار هذه الايام ثم عمليات النصب والاحتيال.. وهى مجالات لانشطة تثبت لنا أن الدولة عندما تسقط عن مسئولياتها قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعيه التى هى السبيل الوحيد لتوفير فرص العمل ثانية.. فأنها تدفع جيش الشباب المتعطل الى البحث عن وسائل الاسترزاق.. المشروعة.. وغير المشروعة وعندما تضيق سبل الاسترزاق المشروعة يتجه الشباب إلى تلك غير المشروعة وبذلك يتحمل الوطن كله اخطاء النظام الاقتصادى والاجتماعى الذى تفرضه الطبقة الحاكمة.

كم نتمنى أن تدرك السلطة الحاكمة حكمة الجياع والمتعطلين كما ادركتها الطبقة الوسطى الانجليزية لاكما لم تدركها السيدة مارجريت تاتشر.

أمينة شفيق

◆◆◆◆◆◆◆◆◆

هَمّ م م م م م !

محيي الدين اللباد ١٩٩٠ ©


شيل عينك شوية عن الطبق يا فندى يا موظف يا جعان ... الأكل ح ينزل فى زور البطة بالسم!
حححح
عندك شى مستورد ماركة «البقرة الكلوب» ؟



هَمّ م م م م م !
جبنة البقرة الضاحكة المستوردة
La vache qui rit
140 g 55%
ها ها ها !
١١٠ ق
جبنة مِشّ بالدّود


محيي الدين اللباد
© ١٩٩٠

فكر



كادت الماركسية المعاصرة ان تتخلى تماما عن مصطلح «دكتاتورية البروليتاريا»، بل تخلى العديد من الأحزاب الشيوعية عن مفهوم «دكتاتورية البروليتاريا» وليس فقط عن المصطلح.. أننا نعلم، على سبيل المثال، ان «خروشوف» كان قد اعلن ان المجتمع السوفيتى الذى بلغ مرحلة «الاشتراكية المتقدمه» لم يعد مجتمعا قائما على «دكتاتورية البروليتاريا»، بل على «تحالف الشعب كله»، منطلقا من افتراض ان «دكتاتورية البروليتاريا» هى دكتاتورية الطبقات المستغلة «بفتح الغين» ضد الطبقات المستغلة «بكسر الغين» فى المجتمع السوفيتى، وبالتالى اصبحت فكرة «دكتاتورية البروليتاريا» فكرة تم تجاوزها. وأصبح المطروح «ديمقراطية الشعب كله».

وقد رأينا ان أحزابا شيوعية اخرى فى غرب اوروبا قد تخلت هى الاخرى عن مفهوم «دكتاتورية البروليتاريا»، واحيانا بطريقة مثيرة صاخبة!.. شهدنا على سبيل المثال «جورج مارشية»، الامين العام للحزب الشيوعى الفرنسى، وهو يعلن فى مناسبة ما منذ بضع سنوات امام التليفزيون الفرنسى ان «ديكتاتورية البروليتاريا لم تعد من اهداف الحزب». وقد اثار هذا الاسلوب فى شطب المفهوم زوبعة داخل الحزب، اذ بأى حق يدلى الامين العام بمثل هذا التصريح المتعلق بقضية نظرية جوهرية دون الرجوع الى هيئات الحزب القيادية؟ ولكن.. لم يكن للاعتراضات جدوى فى منع تخلى الحزب عن المفهوم.. وما انسحب على الحزب الفرنسى، انسحب ايضا على عديد من الاحزاب الشيوعية الاخرى.

وحتى فى شرق اوروبا، عندما اقيمت بها انظمة نسبت نفسها الى الاشتراكية فى اعقاب الحرب العالمية الثانية، او وصفت نفسها بانها تتجه الى الاشتراكية، لم تشخص هذه الانظمة بانها تقوم على «دكتاتورية البروليتاريا»، بل نسبت اليها صفة «الديمقراطيات الشعبية»، وكان هناك على ما يبدو حرص على تحاشى مصطلح «دكتاتورية البروليتاريا».

ولذلك كان لامفر من طرح السؤال: الى أى حد يمكن لنا ان نقول ان مفهوم «دكتاتورية البروليتاريا» وثيق الارتباط بالمفهومات الاساسية للماركسية، ام هو مجرد مفهوم عارض يمكن التخلى عنه، ويمكن تصور قيام ماركسية بدونه؟

مصطلح على أهميته ورد نادرا عند ماركس

بادئ ذى بدء، ينبغى لنا ان نقول ان المصطلح، على اهميته، ورد نادرا على لسان «ماركس» و«انجلز». وربما لم يرد اكثر من عشر مرات، على سبيل الحصر، فى كل كتاباتهما، على غزارتها.. لقد ورد بالذات فى كتاب ماركس الشهير، المؤلف عام ١٨٥٨، عن «صراع الطبقات فى فرنسا» وبوجه عام، يمكن القول بان المصطلح ورد فى كتابات ماركس وانجلز فى مرحلتين متميزتين من تاريخهما الفكرى: المرة الاولى فى فترة ١٨٤٨-١٨٥٠، اى فى اعقاب الثورة التى اجتاحت اوروبا كلها عام ١٨٤٨، والمرة الثانية بعد «كوميونة باريس» - أول ثورة بوليتارية فى التاريخ- التى اطلقها عمال باريس عام ١٨٧٠ اثر هزيمة نابليون الثالث على يد بسمارك، وهى ثورة قمعتها البروجوازية الفرنسية قمعا دمويا رهيبا..

تعرض ماركس وانجلز اذن لفكرة دكتاتورية البروليتاريا اثر تجربتين ثوريتين بالغتى الاهمية فى حياتهما، مرة اولى فى المرحلة التى اعقبت عام ١٨٤٨ انتكاسة الثورة البرجوازية الديمقراطية، ومرة ثانية فى المرحلة التى شهدت هزيمة الثورة البروليتارية الاولى التى قمعت واجهضت عام ١٩٧٠. وفى كل من المرحلتين، اوردا المصطلح بمفهوم مختلف، مما يدل على انه مفهوم لم يكن مستقرا لديهما، ولم يكن قد بلغ حد الانضاج.

فلقد طرحت فكرة «دكتاتورية البروليتاريا» اصلا ردا على واقع «دكتاتورية البرجوازية»، أى انطلاقا من مقولة ماركس بان المجتمع الطبقى ينطوى فى الحقيقة على ديكتاتورية طبقة.. حتى لو اتخذت هذه الدكتاتورية اشكالا «ديمقراطية»!.. فان السلطة فى النهاية فى يد طبقة، وهى فى المجتمعات الرأسمالية الطبقة البرجوازية. ولا سبيل للاطاحة بسلطة البرجوازية الا بدكتاتورية الطبقة المضادة لها فى المجتمع، أى بدكتاتورية البروليتاريا. هذا هو الاصل فى المفهوم. وقد عبر عنه ماركس فى فقرة

شهيرة بمؤلفه «نقد برنامج جوثا» على النحو التالى: «بين المجتمع الرأسمالى والمجتمع الشيوعى، هناك مرحلة تحول ثورى حيث الدولة لايمكن ان تكون الا الدكتاتورية الثورية للبروليتاريا».

غير ان ماركس عندما طرح المفهوم للمرة الاولى عام ١٨٤٨ طرحه بمعنى ان «دكتاتورية البروليتاريا» يتعين تصورها كاستراتيجية ثورية للطبقة العاملة فى ممارسة الثورة الاجتماعية.. وقد انطلقت فكرته وقتذاك من مقدمات معينة، منها ان الحرب الاهلية الكامنة

فى المجتمع البرجوازى هى حرب لامفر من بلوغها حد الانفجار، ولا تحتمل الارجاء الى غير اجل.. ولان الظروف مازالت غير مواتية، وغير ناضجة لانجاح ثورة بروليتارية، فان نضال الطبقة العاملة لابد ان يسعى الى نوع من الدكتاتورية، لأسباب عديدة منها ان العمال مازالوا اقلية فى المجتمع.. وان الثورة، بوصفها عملية معقدة مركبة، لاتحسم مرة واحدة، وهى معرضة لانتكاسات ولثورات مضادة.. وبناء على ذلك، فان التطور السلمى للمجتمع تطور غير ممكن، كما ان توقف الثورة فى منتصف الطريق امر غير ممكن هو الاخر. ولذلك ارتبطت مواصلة الثورة بممارسة الطبقة العاملة لدكتاتوريتها.

غير ان هذا المفهوم انزوى بعد ذلك، اذ ان الرأسمالية ، فى المرحلة التى اعقبت ثورة ١٨٤٨ ، انتعشت انتعاشا كبيرا فى اوروبا ، وترتب على ذلك تطوير للطبقة العاملة كما وكيفا ، لقد اصبحت المصانع تقام فى كل مكان، وأصبحت البروليتاريا قوة تعاظم شأنها فى المجتمع. واصبحت المدن تجتذب الفلاحين باعداد غفيرة وتحولهم الى بروليتاريا. وتدريجيا ، لم تعد الطبقة العاملة اقلية.. فانزوت فكرة الدكتاتورية، لارتباطها بأن الطبقة العاملة مازالت فى المجتمع اقلية مجبرة كى تحقق اهدافها على فرض ارادتها بالقوة.. وهذه الاشكالية برزت بالذات فى قضية التحالفات التى كان يتعين على الطبقة العاملة اقامتها وهى مازالت اقلية لقد كانت البرجوازية ناجحة فى اجتذاب الفلاحين كقوى احتياطية لها فى مواجهتها مع الطبقة العاملة.. وأصبح على الطبقة العاملة واجب اجتذاب الفلاحين الى صفها ضد البرجوازية..

ثم جاء التصور الثانى عن مفهوم «دكتاتورية البروليتاريا» لدى ماركس المستوحى من تجربة «كوميونة باريس» وفى هذه المرة ارتبطت فكرة «دكتاتورية البروليتاريا» بفكرة «الدولة» اكثر مما ارتبطت بفكرة «الصراع الاجتماعى» و«باستراتيجية الثورة» فلقد اظهرت تجربة «كوميونة باريس» أن الطبقة العاملة، بسبب انها لم تحاول ان تسيطر على الدولة كما كان ينبغى، وتركت البنوك وبالتالى الروافع الاقتصادية والاجتماعية فى ايدى البرجوازية، قد عرضت ثورتها لهزيمة محققه. لقد اثبتت التجربة ان الطبقة العاملة لاتستطيع ان تنتزع السلطة من البرجوازية طالما بقيت هذه الاخيرة مسيطرة على الدولة، وعلى حد تعبير ماركس مالم «تدمر» الثورة البروليتارية الدولة البرجوازية، وتقيم دولة بروليتارية محلها ذات الولاء التام للطبقة العاملة. ولذلك طرح ماكس فكرة ان مرتبات كل موظفى الدولة يتعين ان تكون مساوية لمرتبات العمال، وان يكون أى موظف عام عرضة للاستدعاء والاقالة فى حالة فقده ثقة الجماهير، وان لاحصانة لموظف عام.. بل ولا فواصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، حتى يكون للشعب العامل سيطرته عليهما، وتحاشيا لتحول السلطة التنفيذية الى سلطة متاحة للبرجوازية فرصة التسلل اليها..

وهكذا اصبحت «دكتاتورية البروليتاريا» تعنى انتقال جهاز الدولة من البرجوازية الى البروليتاريا. غير ان مفهوم ماركس كان يحمل ايضا معنى اقامة دولة هى بسبيلها الى الانزواء، بمعنى ان كثيرا من وظائف الدولة التى تحقق الهيمنة للقوى المستغلة (بكسر الغين) بسبيلها ان تلغى مع زوال الطبقة المستغلة ذاتها. انها عملية جدلية، ذات صفة تركيبية، تجمع خصائص «الدولة» و«اللادولة» معا.. ويجرى بمقتضاها تعبيد الطريق «اللادولة» من خلال «دولة بروليتارية» تزول عنها صفات الاستغلال..

ومن النقاط الجديرة بلفت النظر فى مفهوم ماركس عن دكتاتورية البروليتاريا فى اعقاب «كوميونة باريس» ادراكه للحاجة خلال معايشته لتجربة ثورية حية الى تسليح الشعب، والى ضرورة اقامة «جيش شعبى» يجرى به «تحييد» اجهزة القمع لدى دولة البرجوازية. وهو المفهوم الذى اصبحت له فى القرن العشرين تطبيقات عديدة فى كثير من ثورات العالم الثالث. كما يجدر بنا ايضا الالتفات الى ان ماركس لم يتحدث ابدا حتى بعد معايشته لتجربة «كوميونة باريس»، عن دور الحزب البروليتارى فى اطار دكتاتورية البروليتاريا فلقد كان لماركس فى تلك الفترة

مصطلح

ديكتاتورية البروليتاريا

لم يرد فى مؤلفات

ماركس وانجلز

إلا عشر مرات!

مفاهيم ستالين

وجرامشى

عن ديكتاتورية

البروليتاريا

تختلف عن مفاهيم

لينين فى جوانب

اساسية

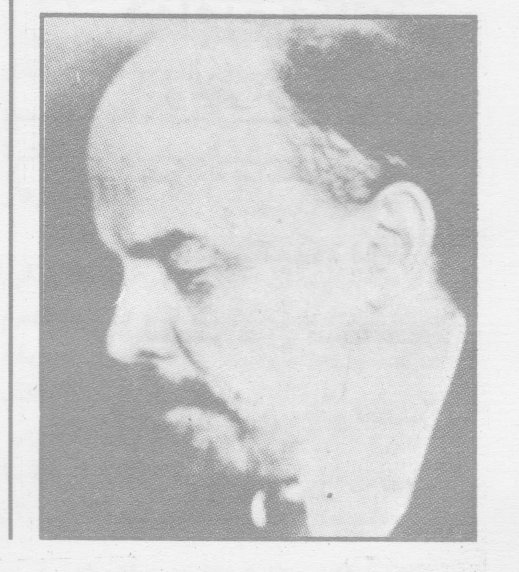
كتابات عن ديكتاتورية البروليتاريا واخرى عن الحزب، ولكنه لم يجمع هذه الكتابات جميعا فى تصور تركيبى واحد.. ان اول اجتهاد ربط دور الحزب بدكتاتورية تولاه لينين، ثم كان لستالين٢٣البروليتاريا كتابات عديدة فى الموضوع فى مرحلة تالية..

دكتاتورية البروليتاريا لدى لينين وماو

والحقيقة ان مفهوما مختلفا عن دكتاتورية البروليتاريا طرحه لينين فى بداية القرن، طوره ماو تسى تونج بدوره فى الستينات.

عند اندلاع ثورة فى روسيا عام ١٩٠٥، طرح لينين لاول مرة مفهوما جديدا لم يكن قد طرحه ماركس من قبل، بهدف شل البرجوازية فى قدرتها على مزاولة دكتاتوريتها على الفلاحين فى ظروف بلد متخلف مثل روسيا، وبهدف احلال الطبقة العاملة محل البرجوازية كطبقة كفيلة بان تجذبهم اليها والى نضالها الثورى ضد الاوتوقراطية القيصرية.

طرح لينين فكرة «الدكتاتورية الديمقراطية الثورية للعمال والفلاحين».. ومعنى ذلك انه وضع العمال والفلاحين فى مصاف واحد، من منطلق ان هذا تطلبه، فوق تخلف المجتمع الروسى، تركيبه الاجتماعى الخاص القائم على ان الفلاحين كانوا مازالو يشكلون فيه الغالبية العظمى من السكان، وانه بالتالى لم يكن ممكنا طرح قضية سيطرة العمال عليهم، او اعتبار القطب المقابل لسلطة الاوتوقراطية الروسية – ومعها طبقة البرجوازية– هو قطب متمثل فى الطبقة العاملة وحزبها الثورى

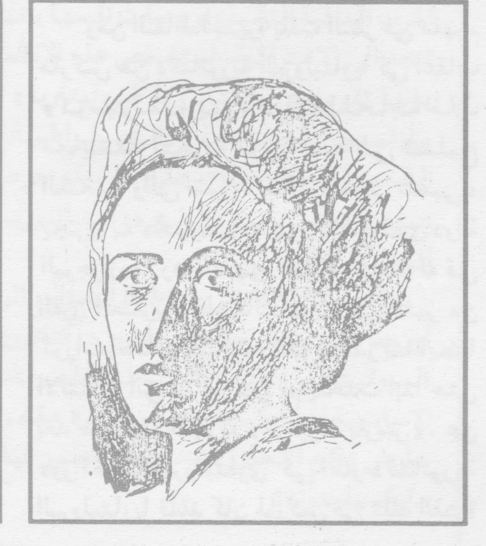


لينين

ماركس
لم يتحدث أبداً
حتى بعد كوميونة
باريس
عن دور الحزب
فى إطار
ديكتاتورية البروليتاريا

وحدهما، بل كان ينبغى ان يضم هذا القطب العمال والفلاحين على قدم المساواة، كسبا لجماهير الفلاحين الفقيرة فى هذا الصراع الاجتماعى الشامل.

لقد قال ماركس عن ديكتاتورية البروليتاريا انها مرحلة انتقالية بين الرأسمالية والشيوعية، بينما طرح لينين فكرة انها مرحلة انتقالية ليس فقط فيما يتعلق بالبناء التحتى وبتغيير الاساس الاقتصادية للمجتمع، بل ايضا فيما يتعلق بالبناء القومى وبتغيير الابعاد الثقافية للمجتمع، اى بضرورة تثوير المجتمع تثويرا شاملا وتغيير مفاهيم الناس وعاداتها وسلوكياتها وثقافتها وقيمها الحضارية.. ومن هنا، فان دكتاتورية البروليتاريا لم تعد فى مفهوم لينين مسألة تتعلق فقط بالتغيير الاجتماعى والاقتصادى



روزا لوكسمبورج

«التحتى» وانما ايضا بالبناء القومى الفكرى والمؤسسى والثقافى كله.

وربما برز هذا المفهوم لدى ماو بشكل اوضح عندما اطلق فى الصين فكرة الثورة الثقافية عام ١٩٦٦، وهى فكرة تنطلق من ان المجتمع الاشتراكى مازالت تحكمه تناقضات، وانه ليس بالمجتمع الذى زالت فيه الرأسمالية وانتصرت فيه الاشتراكية انتصارا نهائيا، بل هو مجتمع يميزه استمرار وجود خطين معا يعبران عن قطبى الصراع الطبقى.. خط اشتراكى واخر رأسمالى.. وان دكتاتورية البروليتاريا هى التى تضمن– فى اطار هذا المجتمع الاشتراكى ذى الخطين – سيطرة الخط البروليتارى على الخط الرأسمالى.. ومن هنا الحاجة الى ثورة ثقافية متجددة لارساء اسس هذه السيطرة وتوطيدها بصفة مستمرة..

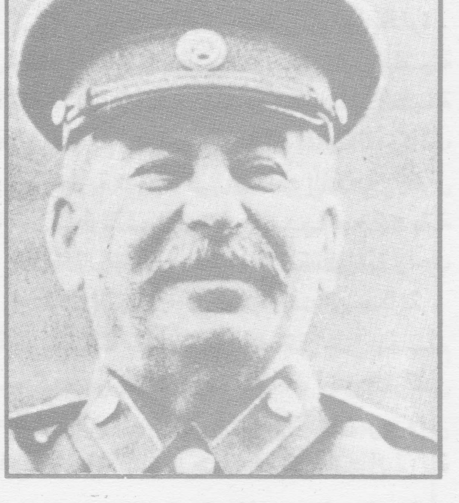
ومعنى ذلك ضمنا ان هناك مرحلة تاريخية طويلة يجرى فيها صراع الخطين برجوهه المتعددة داخل مجتمع واحد بين الرأسمالية والاشتراكية.

مفهوم ستالين وجرامشى

والجدير، ختاما، ان نلتفت الى مفاهيم ستالين وايضا جرامشى عن دكتاتورية البروليتاريا. فانها تختلف عن المفهومات السابقة، وتنطوى أوجه الاختلاف بينها على جوانب اساسية من اشكاليات الاشتراكية المعاصرة.

لقد طرح ستالين لأول مرة، وبشكل مسهب، ما يجمع بين فكرة دكتاتورية البروليتاريا وبين الحزب.. فان الحزب من وجهة نظره هو جهاز مزاولة دكتاتورية البروليتاريا.





ستالين

هو الكيان القيادى الحاكم فى المجتمع الاشتراكى الذى تجرى من خلاله هذه المزاولة. وكان هذا التصور بذرة تحول الحزب فى ظل سلطة ستالين الى جهاز قمعى يوفر للمهيمن على مصائره سلطات دكتاتورية، ذلك انه حزب يخضع تنظيميا لقواعد المركزية الديمقراطية، وهى قواعد تضع سلطات واسعة فى أمينه العام، خاصة اذا ما كان هذا الامين العام هو فى الوقت ذاته المسيطر على سلطة الدولة وعلى اجهزتها التنفيذية والقمعية.. والحقيقة انه لم يكن هناك تمييز لدى ستالين بين الحزب والدولة. فان الدولة جهاز يتبع الحزب ويباشر مهاما يقررها الحزب. معنى ذلك فى النهاية ان رئيس الحزب هو رئيس الدولة هو صاحب سلطات دكتاتورية لاتقيدها قيود.

وفى مواجهة هذا المفهوم، وربما بهدف درء ما ينطوى عليه من اخطار، طرح جرامشى مبكرا مفهوما كاد أن يكون على نقيض مفهوم ستالين، قصد به حماية المجتمع الاشتراكى من سيطرة الحزب، وتحصين المجتمع ضد اخطار البيروقراطية الحزبية. ومن هنا فكرته عن «الهيمنة»..

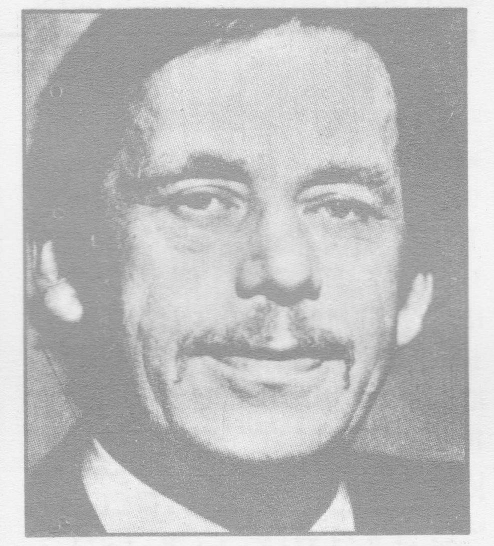
ان دكتاتورية البروليتاريا لدى جرامشى، قبل ان تكون «دكتاتورية اجهزة»، ينبغى ان تكون «هيمنة افكار وقيم».. ان قيم الاشتراكية يتعين ان تكون لها الاسبقية على قيم الرأسمالية.. وان هيمنة القيم الاشتراكية هى المؤشر عن ان دكتاتورية البروليتاريا قد تم تنفيذها فعلا.. ذلك ان الصراع لابد ان يتمحور على صراع قيم وصراع ثقافى، ولاينبغى ان يقتصر فقط على صراع اقتصادى. ولايكتمل هذا الصراع الاقتصادى، ولا تتحقق له آثار، دون احراز نتائج محققة فى ارساء قيم باقية، اى ما لم يكن لهذا الصراع بعد ثقافى حضارى عصرى.

والحقيقة ان مفهومات جرامشى عن «الهيمنة» هى اقرب التفسيرات التى قدمت عن فكرة «دكتاتورية البروليتاريا» والتى تلبى متطلبات الصراع الاجتماعى فى عصرنا، كما هى اكثرها توافقا مع مفهومات «البيريسترويكا».

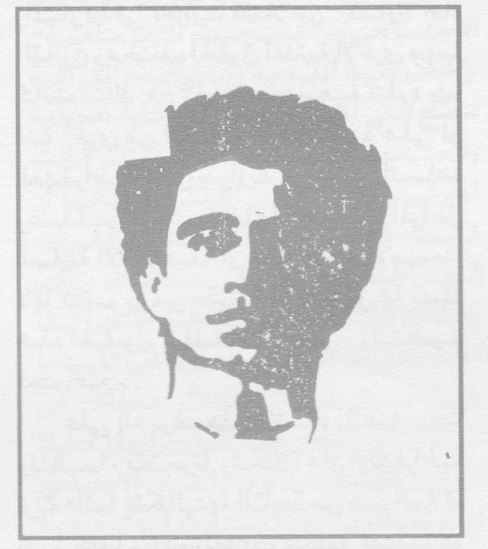
وبمقتضى هذا المفهوم «الجرامشاوى» لفكرة «دكتاتورية البروليتاريا»، يمكن لنا ان نقول بانه ليس هناك الغاء للفكرة، بل الغاء لممارسات باسمها اصبحت تتعارض مع متطلبات العصر. والحقيقة ان ظاهرة الفاشية، بوصفها اكثر اشكال الدكتاتورية بشاعة فى كل العصور، قد حملت كلمة «الدكتاتورية» معانيا كريهة لايمكن لأحد الدفاع عنها، ناهيك



ماوتس ترنج



فاتسلاف هافل



غرامشى

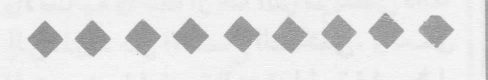
عن تمجيدها خاصة فى عصر «حقوق الانسان».. ان ماركس عندما تحدث عن «دكتاتورية البروليتاريا» انما كان يتحدث داخل اطار سياق اجتماعى مختلف، وملابسات تاريخية مختلفة، ملابسات لم تكن البشرية قد تعرضت فيها لتجربة الفاشية، ولا عاشت انجازات الثورة التكنولوجية العصرية، الكفيلة بصنع اسلحة للافناء المتبادل تحمل فى طياتها خطر القضاء تماما على كوكبنا كوعاء للحياة، وهذا امر لابد ان يضع قيودا على ممارسة الصراع، حتى لايكون الانسان مع الانسان اداة قضاء على البشرية بدلا من اداة ارتقاء بها.

كانت فكرة ماركس ان البرجوازية حتى اذا ما تظاهرت بالديمقراطية، فانها تباشر فى كل الاحوال دكتاتورية تستند الى امتيازاتها الطبقية المتمثلة فى ملكيتها لادوات الانتاج وهيمنتها على رأس المال. لذلك كانت هناك مشروعية فى فكرة ان دكتاتورية البروجوازية يتعين الرد عليها بدكتاتورية البروليتاريا، فى جو صراع طبقى حاد، جو كان يعمل العامل فيه ١٤ ساعة فى المتوسط يوميا، ولم تكن له حقوق على اى نحو كان. وقد تحقق للعامل بفضل نضاله فى القرن العشرين، نضاله النقابى وايضا نضاله السياسى، حقوق متعددة، منها حق الانتخاب وحق الترشيح للمجالس النيابية والتمثيلية.. لقد تعددت انجازات الديمقراطية فى المجتمعات الرأسمالية، واصبحت فكرة الدكتاتورية فكرة مرفوضة بعد تجربة الفاشية.. اصبح التخلى عنها فى كافة صورها- حتى اذا ما قصد بها دكتاتورية البروليتاريا- امرا واردا ومطلوبا ولكن يظل مطروحا: كيف يكفل لفكرة جرامشى عن «الهيمنة» ان تكون هى البديل العصرى عن مفهوم لم يعد فى تعبيره الاصلى ملائما؟

ذلك ان المستقبل يتوقف فى النهاية على الاجابة على سؤال جوهرى هو: لمن سوف تكون الغلبة؟ لأية قيم، قيم الاشتراكية ام قيم الرأسمالية؟ هل الحافز الفردى بما يكفله من هيمنة للقلة لابد ان يظل هو الآلية المتحكمة؟ ام ان هناك بديلا متمثلا فى تغليب القيم الجماعية، والتضامن الاجتماعى، اساسا لبناء مجتمعات المستقبل؟ هذا، على ما يبدو، كان ويظل قضية العصر الجوهرية وجوهر صراعه.



محمد سيد أحمد





نفسها إلا أن طابع الوعى والتخطيط والتنظيم غلب على طابع التطور والتدرج التلقائى. بل إن بعض الأنظمة الاشتراكية، قد نشأت وتطورت بفضل عوامل خارجية أكثر من نشأتها وتطورها بفضل عوامل داخلية، وينطبق هذا بوجه خاص على الأنظمة الاشتراكية فى أوروبا الشرقية التى قامت بعد الحرب العالمية الثانية وكان لانتصار الاتحاد السوفيتى على النازية وللجيوش السوفيتية نفسها فضل كبير فى قيام هذه الأنظمة هذا الى جانب بعض البلدان الاسيوية السوفيتية التى فرضت عليها الاشتراكية من الخارج

وفضلا عن هذا، فإن النظام الرأسمالى قد تولد ونضج فى صراع ضد القيود فى الظلامية الاقطاعية ومن أجل حرية العمل وحرية التجارة وحرية السوق وحرية التداول وحرية الصناعة، وحرية الربح والاستثمار والاستغلال والتوسع وكانت شعاراته الأولى كما نعرف دعه يعمل، دعه يمر ثم دعه يتوسع، دعه يبنى مستعمرات الى غير ذلك .

هذا على حين أن التحول الى النظام الاشتراكى، قد تولد أساسا ضد حرية السوق ضد حرية الربح والاستغلال وهكذا أخذ شكل التنظيم السياسى والاجتماعى الاشتراكى بالضرورة شكل القيد أكثر مما أخذ شكل الحرية.

حقا، إنه القيد المدى يتيح المزيد من الحرية للأغلبية المنتجة، وليس الحرية التى تقضى الى المزيد من القيود على هذه الأغلبية المنتجه.

ولهذا قامت دكتاتورية البروليتاريا فى مواجهة الديمقراطية البورجوازية. حقا، إن دكتاتورية البروليتاريا هى فى جوهرها ديمقراطية للأغلبية كما سبق أن أشرنا، وأن الديمقراطية البورجوازية هى دكتاتورية للأقلية إلا أن دكتاتورية البروليتاريا، نتيجة - كما ذكرنا- للسعى نحو التغيير الاشتراكى، لجأت الى العنف فى مواجهة المقاومة الرأسمالية أو الاقطاعية، سواء من داخل المجتمع أو من خارجه. حقا إن الثورة البورجوازية قد تحققت

الماركسية فى الصين

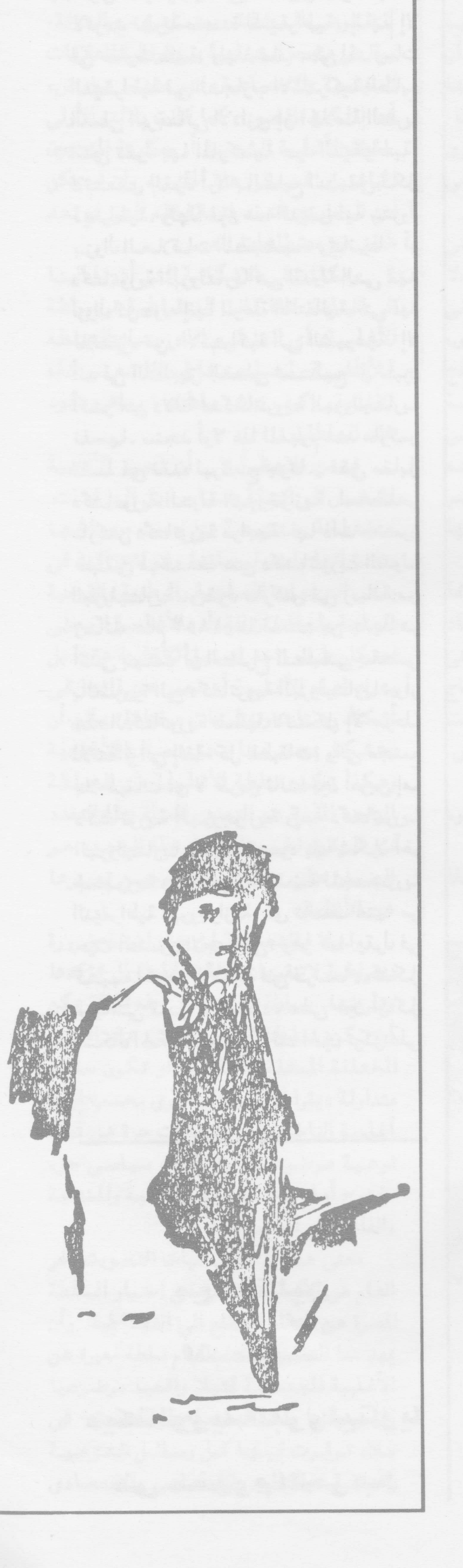
كانت صينية

اكثر منها ماركسية!

فى اكثر البلاد- باستثناء انجلترا مثلا- بفضل العنف الثورى كذلك، ولعل الثورة الفرنسية أن تكون نموذجا فذا على ذلك، إلا أنها تحققت بنضج عوامل التغيير الاجتماعى الرأسمالى على حين أن التغير الاشتراكى لم يتحقق ثمرة هذا النضج، كما كان يتوقع ماركس الذى تنبأ بالثورة الاشتراكية فى البلاد التى تنضج فيها الأنظمة الرأسمالية كانجلترا وفرنسا وألمانيا بل كان يرى أن التغيير الاشتراكى بشكل عام، سيكون نتيجة لنضج النظام الرأسمالى نفسه وامتدادا له، واستفادا لاغراضه، وإنما قامت الاشتراكية، فى بلاد لم تنضج فيها الرأسمالية، أصلا، بل تحققت على حد تعبير سمير أمين فى بلاد الأطراف سواء تلك الانظمة الاشتراكية فى أووربا أو آسيا أو افريقيا أو أمريكا اللاتينية.

وهكذا كانت هذه الأنظمة خطوة الى الوراء على الأقل من حيث المظهر والشكل- بالنسبة للتجربة الديمقراطية البورجوازية، وان لم تكن كذلك من حيث المضمون الاجتماعى لقد اصطبغ نظامها الاجتماعى الجديد- رغم طابعه المتقدم نظريا- بالطبيعة المتخلفة لمجتمعاتها، نضح هذا التخلف الاجتماعى، أوعلى الأقل الطبيعة الاجتماعية بشكل عام على طابعها الايدلوجى الجديد. فنستطيع أن نقول مثلا إن الماركسية فى الصين كانت صينية أكثر منها ماركسية، والماركسية فى التطبيقات الافريقية هى قبلية عشائرية افريقية أكثر منها ماركسية وهكذا إن السياق الاجتماعى، والخصوصية الاجتماعية- والخصوصية القومية والثقافية والتراثية تنضح على المفاهيم النظرية الكلية الكونية وتصبغها بصبغتها الخاصة. ولو كانت الماركسية تحققت فى انجلترا أو ألمانيا أو فرنسا، فلاشك أنها كانت تتأثر بالخبرات الديمقراطية والثقافية فى هذه البلاد والذى حدث أن الديمقراطية فى الأنظمة الاشتراكية، كانت بطبيعة مهمتها الثورية فى تقييدها لحرية السوق حرية الاستغلال متخلفة- فى الشكل عن الديمقراطية البورجوازية، فضلا عن أنها اصطبغت وتأثرت بالسياق الاجتماعى المتخلف الذى أخذت تستنبت فيه. وهذا ما ضاعف من إشكالية التجارب الديمقراطية فى هذه البلاد .

وفضلا عن هذا، فإنى أزعم فى ضوء الخبرة التاريخية الطويلة لهذه التجارب



الاشتراكية أنه ليس هناك تحديد نظرى دقيق للديمقراطية فى النظرية الماركسية أو لاتوجد نظرية محددة للديمقراطية، إللهم إلا فى خطوط عامة. ولهذا غلب على الممارسات الديمقراطية فى التجارب الاشتراكية الطابع العملى البرجماتى الادارى إن الخلاصة النظرية التى تقول بها الماركسية حول الديمقراطية، لاتتعدى القول أولا بالطابع الطبقى لكل ديمقراطية، ولهذا فإن هذه الديمقراطية ستزول بزوال العلاقات الطبقية. وثانيا- أن دكتاتورية البرولتاريا هى الدولة التى تمهد لزوال كل دوله إنها المرحلة الانتقالية التى تمهد للانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية. إلا أنه فى التطبيق العملى نستطيع أن نتبين أكثر من دلالة لدكتاتورية البروليتاريا نفسها. سنجد أولا هذا المفهوم عند ماركس نفسه فى نقده لبرنامج جوتا.. ففى مقابل دكتاتورية الدولة البورجوازية، استخلص ماركس دكتاتورية مواجهة لها ذات مضمون طبقى مختلف هى دكتاتورية الدولة البروليتارية. ويقول ماركس فى رسالة من رسائله عام ١٨٥٢«ما قدمته من جديد هو أننى بينت أن الصراع الطبقى يفضى بالضرورة الى دكتاتورية البروليتاريا، وأن هذه الدكتاتورية نفسها لاتشكل إلا مرحلة للانتقال الى إلغاء كل الطبقات، والى مجتمع بلا طبقات أى لا طريق ثالثا بين أمرين إما دكتاتورية البورجوازية وإما دكتاتورية البروليتاريا وكان المقصود بها شكلا آخر لجمهورية ديمقراطية مناقضة للجمهورية الديمقراطية البورجوازية، أى تختلف عنها من حيث المضمون الاجتماعى، وهو كما يقول فى كتيبه الحرب الأهلية فى فرنسا «شكل سياسى قابل للامتداد، على حين أن كل أشكال الحكم كانت فى ذلك الحين تركز على

مع ستالين

اندمجت

ديكتاتورية البروليتاريا

فى مفهوم الحزب!

الانسانية

ماتزال تتطلع الى

التخلص من الاستبداد

والاشتراكية

ماتزال هى الطريق

لتحقيق هذا!

القمع. إن سره الحقيقى هو التالى: إنه فى الجوهر حكومة الطبقة العاملة وهو محصلة الصراع الطبقى للمنتجين ضد طبقة المالكين، وهو الشكل السياسى الذى وجد أخيرا والذى يسمح بتحقيق التحرير الاقتصادى للعمل».

ونلاحظ فى هذا النص ثلاثة أمور

١- أنه يعبر عن شكل سياسى لحكومة المنتجين.

٢- أنه شكل قابل للامتداد أى التطوير الذاتى.

٣- هدفه التحرير الاقتصادى للعمل.

فاذا انتقلنا ثانيا إلى لينين سنجد من الناحية العملية اختلافا فسنجده فى ثورة ١٩٠٥ يتحدث عن«دكتاتورية الديمقراطية الثورية للبروليتاريا والفلاحين» متخليا بهذا عن دكتاتورية البروليتاريا وذلك فى كلامه عن ثورتين داخل ثورة واحده. إلا أن لينين يعود بين ١٩١٨-١٩٢٣ الى مفهوم دكتاتورية البروليتاريا، لا كمجرد شكل سياسى لحكومة- وإنما تعبيرا عن مرحلة كاملة من الانتقال بين الرأسمالية والشيوعية وهى الفكرة التى سبق أن قدمها باختصار ماركس فى نقده لبرنامج جوتا.

إلا أن لينين عمق مفهوم دكتاتورية البروليتاريا، وأعطاها دلالة شاملة كظاهرة صراعية على مختلف المستويات، العسكرية والاقتصادية والثقافية والادارية ضد قوى وتقاليدا لمجتمع الرجعى القديم. أى ضد قوى العادة لدى الملايين وعشرات الملايين، ويتحقق هذا الصراع عن طريق المنتجين انفسهم وفى اطار تحالف اجتماعى يتمثل فى سلطة السوفيتيات وبهذا الصدد يؤكد لينين: إن

الطبقات تستمر وسوف تستمر فى مرحلة دكتاتورية البروليتاريا.. ولكن يتغير كل منها وتتغير العلاقات بينها، ولن يختفى الصراع الطبقى فى ظل دكتاتورية البروليتاريا، وانما سيتخذ أشكالا أخرى.

وهذا الفهم نفسه هو الذى نجده عندما وتس ثونج الذى عبر عن استمرارية دكتاتورية البروليتاريا فى بنية سلطة التحالف بين الطبقات الأربع، وهى تتضمن تناقضات جديدة تنشأ سواء كانت عدائية أو غير عدائية. وبهذا المفهوم تتخذ دكتاتورية البروليتاريا طابعا جديدا لاكمجرد مرحلة انتقالية تأتى عند الاستيلاء على السلطة، بل تصبح تتابعا ممكنا للعديد من الثورات الشعبية التى تقع حتى يتحقق التحول الاقتصادى السياسى الايديولوجى الذى يفضى الى مجتمع بغير طبقات.

ومع ستالين، اتخذت دكتاتورية البروليتاريا تصورا خاصا.. فقد حول دكتاتورية البروليتاريا الى مؤسسة شاملة أو بتعبير آخر تأسست دكتاتورية البروليتاريا باعتبارها النسق الأساسى والشكل الأعلى لتنظيم طبقة البروليتاريا فى الدولة، أى القوة المهيمنة والموجهة للدولة. وأصبح الحزب هو مركز هذا النسق الأساسى، وهكذا اندمجت دكتاتورية البروليتاريا فى مفهوم الحزب نفسه، وأصبح الحزب معبرا عنها، ممثلا لها وتمركزت الدولة وازدادت تمركزا، وأصبحت قضية زوال الدولة قضية مطروحه على مستقبل بعيد للغاية، و غير محدد، لم تعد دكتاتورية البروليتاريا مجرد شكل حكومة للمنتجين، بل مؤسسة دولة كلية السلطة تزداد قوة وتركيزا ودعما و عمم هذا التصور فى مختلف التجارب الاشتراكية الاخرى فى

فشل النموذج

الستالينى

فى الديمقراطية

ليس انتصارا للنموذج

الديمقراطى

البورجوزاى!

أوروبا الشرقية، وإن اتخذ أسماء مختلفة مثل الديمقراطيات الشعبية. ومع ستالين تحولت نظرية استمرار الصراع الطبقى فى ظل الاشتراكية الى القول بتفاقم الصراع الطبقى مع نمو الاشتراكية، تارة، الى القول تارة أخرى باختفاء الصراعات العدائية (دستور ١٩٣٦)، أما فى الواقع فقد طمست التناقضات الاجتماعية وتوقف الصراع الاجتماعى، وتعاظم الدور القيادى المنفرد للحزب وتوحده المطلق مع مؤسسه الدولة وظل هذا هو النموذج السائد فى الاتحاد السوفيتى والبلاد الاشتراكية الأخرى الى أن ظهرت حركة الشيوعية الاوروبية، التى تخلت عن مفهوم دكتاتورية البروليتاريا، وتمسكت بالتعددية الحزبية الحقيقية واحترام قاعدة تداول السلطة فى إطار النسق الديمقراطى السائد فى البلاد الرأسمالية، وتجيء أخيرا المرحلة الجورباتشوفية، لتلغى احتكار الحزب الشيوعى للسلطة، وتقيد- نظريا حتى الآن - لسلطة للسوفييتات، وتفتح الطريق أمام امكانية التعددية الحزبية، بل تتحقق هذه التعددية فى البلاد الاشتراكية فى أوروبا الشرقية وتفقد الاحزاب الشيوعية القديمة مصداقيتها الجماهيرية أو بتعبير آخر يفشل النموذج الستالينى للسلطة الاشتراكية، وتنفتح التجارب الاشتراكية اليوم الى امكانيات عديده لم تتحدد معالمها بعد.

خلاصة هذا الكلمة إن الديمقراطية فى النظرية والممارسة الماركسية لم تكن لها ملامح واحدة، وإن سيطر النموذج الستالينى لمرحلة طويلة ولكن هذا النموذج قد سقط أخيرا.

ولايمكن اليوم ان نقول، أن النظرية الماركسية للديمقراطية هى التى ينبغى أن تتبناها البلاد الاشتراكية إذا كانت شعوبها حريصة على مواصلة طريق التحول والبناء الاشتراكى. حقا سيكون الجوهر فى تقديرى هو تأكيد المشاركة الجماهيرية الفاعلة فى اصدار القرار السياسى والاجتماعى.

على أن فشل النموذج الستالينى فى الديمقراطية او فى دكتاتورية البروليتاريا، لا يعنى، كما يزعم البعض، الانتصار النهائى والحاسم للنموذج الديمقراطى البورجوازى، وبالتالى الانتصار النهائى والحاسم للنموذج الرأسمالى عامة فى السلطة والسياسة والاقتصاد، وأن التاريخ كما يزعم اليابانى المتأمرك فوكوياما قد وصل الى نهايته باستقرار الرأسمالية كنظام عالمى منتصر ونهائى أخيرا. لا.. فالرأسمالية تعانى أزماتها كذلك.

ماتزال الانسانية تتطلع الى التخلص مما تعانيه من اغتراب واستغلال واستبداد واستعمار وعنصرية. وماتزال الاشتراكية هى الطريق الى تحقيق هذا، ولكن الامر يحتاج الى البحث عن بديل عن النموذج الذى ثبت فشله، وأفضى الى هذه الازمة التى تتعرض لها التجارب الاشتراكية

هل يعنى هذا التخلى عن مفهوم دكتاتورية البروليتاريا؟

إن الامر يتوقف على ما نفهمه من هذا المفهوم. فماذا كان المقصود به النموذج الستاليينى للحكم، الذى يحتكر فيه الحزب الشيوعى السلطة، ويتماهى مع الدولة، ويفرض منهجا استبداديا بيروقراطيا للعلاقات السياسية والاجتماعية، فهو مفهوم مرفوض، أما إذا كان المقصود- كما كانت دلالته الأولى سلطة الأغلبية الشعبية أو حكومة المنتجين المباشرين، فسيبقى هذا المفهوم، وإن لم يكن من الضرورى التمسك بالفاظه التى لم تعد تتفق مع مصطلحات العصر.

وهكذا تبقى الاشكالية التى أشرنا اليها فى البداية. فاذا كانت الديمقراطية هى سلطة الأغلبية، أى التنظيم الذى يتيح السلطة للأغلبية ولمصلحتها فماذا تعنى هذه الأغلبية، وكيف تباشر سلطتها؟ وماهى حدود هذه السلطة؟

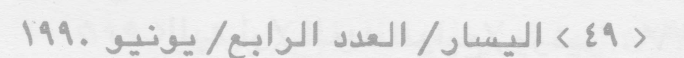
فنحن نلاحظ أولا.. أن تعبير الأغلبية لايشير الى كتلة صماء.. بل الى فئات مختلفة ومتنوعة من حيث مصالحها وتصوراتها وايديولوجياتها رغم اشتراكها فى بعض التوجهات المصلحية والوطنية والقومية العامة ولهذا فان القول بالأغلبية لايعنى احتكار طرف واحد لتمثيل الأغلبية هذه، بل يترك لهذه الأغلبية أن تعبر عن ذاتها فى أشكال وهيئات وتنظيمات مختلفة، يمكن أن يتشكل بمجموعها بحق مصالح الأغلبية وهكذا تكون سلطة الأغلبية هى السلطة الواحدة المعبرة عن التعدد والممثلة بهذا التعدد فى الوقت نفسه ويكون هذا التعدد هو الضمان على وحدة السلطة وحسن تعبيرها عن الأغلبية.

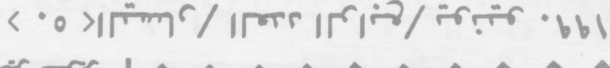
ولهذا فالتعددية فى هذه الحالة ضرورة ديمقراطية لاتنفيها مقولة الأغلبية بل تؤكدها وتفرضها. وسلطة الأغلبية فى هذه الحالة يمكن أن تكون سلطة تحالف ممثلى هذه القوى المختلفة الممثلة للأغلبية، أو تكون سلطة متداولة ديمقراطيا بين هذه القوى بحسب إرادة أغلبية الناخبين فى انتخابات حرة هى ثمرة توعية موضوعية، وتثقيف سياسى حر، مفتوح أمام مختلف القوى الحية والمنتجة والفاعلة فى المجتمع.

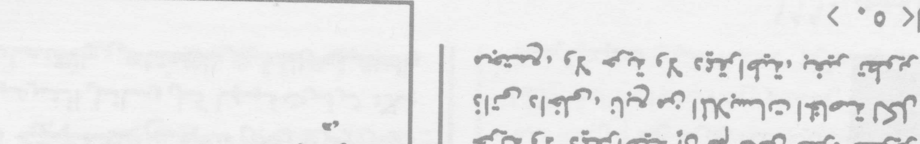
معنى هذا أن تكون آليات التصويت الحر العام هى الآلية الاساسية فى اختيار السلطة المعبرة عن النظام المتطلع الى الديمقراطية. وأن يمهد هذا التصويت العام لقيام سلطة معبرة عن الأغلبية المجتمعية تمثيلا واقعيا موضوعيا وليس رمزيا ولكن قد يصلح هذا - بحق- فى بلاد توفرت فيها كل وسائل التوعية والتثقيف والتطوير الاجتماعى والاقتصادى

جورج مارشيه

جورباتشوف







الدور القيادى للحزب

«٢»

البريسترويكا.. محاولة لتصحيح الافتراضات..

وكالعادة تكون تجربة كوميونة باريس حدا فاصلا فى انضاج أفكار ماركس وانجلز..

فمن خلال تجربة الكوميون تأكدت أفكار ماركس حول الدور القيادى للبروليتاريا. ويكتب ماركس.. «تأكدت هذه الفكرة(الدور القيادى للطبقة العاملة) خلال كوميونة باريس حيث انخرط فى غمار العمل الثورى عدد كبير من البرجوازيين الصغار (الباعة والتجار والحرفيين) ولكن الطبقة العاملة كانت الوحيدة التى تصدت للمبادرة الثورية والاجتماعية، والتى استمرت ثورية حتى النهاية بينما الآخرون تذبذبوا وترددوا تجاه الطبقة العاملة، بل وتجاه الثورة ذاتها، عند أول بادرة لتدهور أوضاع الكوميونة»

ويتحدث لينين عن ذات الموضوع قائلا« إن العمال وحدهم ظلوا أمناء للكوميونة حتى النهاية، فسرعان ماتخلى عنها الجمهوريون البرجوازيون والبرجوازيون الصغار، البعض منهم خشى من الطابع الثورى والاشتراكى والبروليتارى للحركة، والبعض الأخر تباعد عنها عندما أطل شبح الهزيمة محلقا فوقها، البروليتاريون وحدهم، دعموا حكومتهم بلا خوف ولا كلل، وحدهم قاتلوا وماتوا من أجلها، أى من أجل تحرير الطبقة العاملة ومن أجل مستقبل أفضل لجميع الكادحين»

.. ولأن البروليتاريا ليس لديها ماتخسره سوى القيود (العبارة لماركس) فقد أكدت مختلف التجارب الثورية انها وبالفعل ودون أدنى مبالغة أكثر الطبقات ثورية وأكثرها استمرارا للثورة.

وتختلف البروليتاريا كتكوين اجتماعى عن غيرها من الطبقات والفئات الاجتماعية الآخرى حتى الكادحة منها.. فجماعية العمل، وانتظامه فى تجمعات كبيرة العدد، ووضوح نسق الاستغلال ونتائجه، ووقوع الاستغلال بشكل مباشر، كذلك ارتباطها بأحدث وسائل الانتاج فى المجتمع، واغترابها فى ذات الوقت عن عملية الانتاج.. كل ذلك يجعل منها طبقة ثورية بحق..

ولأن الماركسية هى نظرية ثورة الطبقة العاملة، فقد ارتبطت عملية الثورة عندها بقيادة حزب الطبقة العاملة لها..

يقول لينين « تمارس البروليتاريا المنظمة فى السوفيتيات دكتاتوريتها ويتولى حزب البلاشفة قيادة البروليتاريا »

والى هنا فإننا نقف على أرض من الحقيقة الصلبة التى أكدت وقائع التاريخ صحتها.

وعندما سطع فجر ثورة أكتوبر الاشتراكية، كانت البروليتاريا تلعب الدور القائد بلا منازع، لكنها لم تزاحم أيا من الفئات الاجتماعية المؤيدة للثورة فى موقع القيادة.

فان فكرة سوفيتات العمال والفلاحين والجنود والأحياء كانت أقرب الى الحشد الجماهيرى الجبهوى الواسع لجماهير الكادحين، وكل القوى المعادية للنظام القيصرى وللبرجوازية.

ولم يفرض العمال قيادتهم بالشعارات، بل كانت عملية التصويت فى مؤتمرات السوفيتات تتم بواسطة المندوبين وعلى قدم المساواة..

«كل السلطة للسوفيتات»هذا هو شعار الثورة الأول، ويمكن ترجمته الى « كل السلطة للشعب» ولكن الانقسامات والانشقاقات مالبثت أن جابهت العمل الثورى. فالاشتراكيون الثوريون والمناشفة وغيرهم بدأوا فى التآمر على الثورة، وحاولوا أكثر من مرة القفز عليها وتغيير مسارها الى عمل مغامر لاتؤمن عواقبه..

واستطاعوا لبعض الوقت أن يحصلوا على نسبة عالية من المندوبين فى السوفيتات، هنا طرح لينين جانبا شعار «كل السلطة للسوفيتات» ورفع شعار « بلشفة السوفيتات» أى سيطرة الحزب البلشفى على السوفيتات كضمان أساسى لصيانة الثورة واستمرارها وحمايتها من يسارية وطفولة العناصر الانتهازية والبرجوازية الصغيرة.

وهكذا بدأت عملية جماهيرية واسعة النطاق، استندت فى الأساس الى الثقل الجماهيرى المتصاعد لقائد الثورة لينين، والى الدور البارز للحزب البلشفى، والى عملية تثقيف الجماهير بمخاطر الانزلاق فى مهاوى التطرف اليسارى.. هذه العملية طبقت الشعار الماركسى المستمد من تجربة الكوميونة.. حق سحب المندوبين.

وفى أواخر عام ١٩١٧ بدأت فى كل مكان عملية جماهيرية ذات طابع ديمقراطى واسع النطاق لسحب المندوبين المناوئين لخط الثورة من الاشتراكيين الثوريين والمناشفة وغيرهم وحل محلهم مندوبون من البلاشفة.

وكنتيجة لعملية السحب هذه واجراء انتخابات جزئية لاحلال بدلاء للمندوبين الذين

الايدلوجية

الماركسية تحولت

الى كهنوت

فاختفى

الابداع الفكرى

فكرة لينين التى

طبقت بشكل

خاطىء

فأنتهت

الى سيطرة

سكرتير عام

الحزب

على كل شىء!

تم سحبهم زاد عدد ممثلى البلاشفة فى سوفييت بتروجراد من ٦٠ الى ٢٥٠ ثم مالبثوا أن ارتفعوا الى ٤٠٠ مندوب ..

وقد وصف لينين عملية بلشفة السوفيتات هذه بأنها انجاز لمرحلة الانتقال من دكتاتورية العمال والفلاحين والديمقراطية الثورية الى ديكتاتورية البروليتاريا.

... وبعد بلشفة السوفيتات أمكن من جديد طرح شعار «كل السلطة للسوفيتات».

وهكذا وبما أن الحزب هو قيادة الطبقة العاملة، والحزب هو القائد للسوفيتات فقد أصبح قائد السلطة السوفيتية بشكل طبيعى.

الحزب

-------- السوفيتات ----------

الدولة

وأصبحت ثمة دائرة مغلقة الحزب---السوفيتات ----- الدولة

ولعل معارك ثورة أكتوبر الضارية، وعملية صيانة الثورة وحمايتها من الانحراف، قد فرضت ذلك فى بداية الأمر ولكن الأمر استقر، واستمرأ الحكام هذا الثالوث الذى أصبح أشبه بالاقانيم المقدسة، أو الثالوث المقدس المتحد فى كل واحد..

فلم يعد بالامكان عزل أحد هذه العناصر من العنصرين الآخرين، وسرعان ماأمسك قائد واحد بزمامها جميعا .. سكرتير عام الحزب، ورئيس مجلس السوفيت الأعلى، ورئيس الدولة..

واذا كان لينين قدأكد «أن التطوير المطرد لعملية تنظيم الدولة السوفيتية يجب أن يكمن فى ضرورة قيام كل عضو من أعضاء السوفيتات بشكل حتمى بعمل دائم فى ادارة الدولة الى جانب اشتراكه فى عملية التشريع» فان هذه الفكرة قد استخدمت لاحقا



جهنكرف

بشكل خاطئ: حيث قام سكرتير الحزب بعمل دائم هو قيادة الدولة وسيطر أيضا على التشريع.

ومرة أخرى تغلق الدائرة وتتم السيطرة من خلالها على كل شئ..

أيديولوجية --- تنفيذ ---تشريع

وبما أن الحزب الشيوعى الحاكم قد تقدم الى المجتمع باعتباره الممارس الأساسى للفكر الماركسى فإن الأيديولوجية قد تحولت على أيدى سلطة كهذه الى كهنوت، ليس مسموحا لأحد من الرعية باقتحام معبده المقدس.

وكان من الطبيعى أن يختفى الابداع الفكرى وأن تترك حرية التفكير وفقط للقائد الممسك بزمام الثالوث المقدس.

والمعبر عنه، وحامى حماه. والويل لمن يتجاسر برفض أو نقد أو انتقاد أو حتى عدم انصياع..

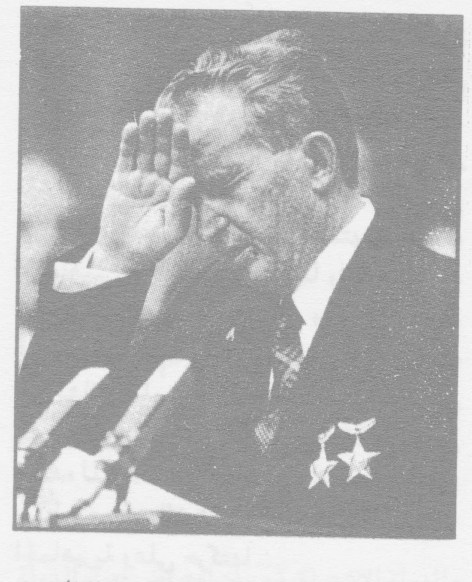
وقد أدى اغلاق هذا الثالوث الى سؤال حول علاقة الأيديولوجية بالدولة -. وهل نحن بصدد ايديولوجية لدولة، أم دولة للأيديولوجية.

ثم أن اغلاق هذه الدائرة قد خضع لتداعيات جدلية، كل منها يضاعف من خطر الآخر .

فسيطرة سكرتير الحزب على الدولة جعل من المستحيل طرح أى تجديد للفكر (الا من خلاله هو) ولقد فضل الجميع الاكتفاء بالكهنوت القائم فقد أدركوا أن الدعوة لاعمال العقل تجاه نظرية حية ومتجدده بطبيعتها كالماركسية سوف يفجر عملية العقلنة، والمواقف الانتقادية تجاه كل فكر وكل فعل... ومن ثم أصبح الجمود هدفا فى ذاته..

وجمود النظرية أدى الى جمود التشريع، وجمود التشريع أدى الى المزيد من دكتاتورية الحاكم، ودكتاتورية الحاكم أدت الى المزيد من الجمود .. الخ ومن ذلك كله ينبت الفساد والافساد والمميزات غير المحدودة للقادة .. وتنبت أيضا وبالضرورة العزلة عن الجماهير.

وكم عانت الماركسية فى هذه الفترة، فقد تصدى «مفكرو الحاكم » ليزوجوا ويبرروا كل مايفعل وكل مايقول وكانت الكتابات (التى تدعى أنها ماركسية) كثيرة للغاية ، بعضها مجرد ترديد كهنوتى ، والبعض الآخر محاولات لكسر عنق الحقيقة أن استعصت على الالتواء، بهدف تبرير وتمرير سياسات الحكم .. وينطوى تحت هذه العباءة الكثير من الأفكار التى شوهت الماركسية وتلاعبت بها



فارسكو

ارضاء لسياسة الحكم - مثل «الطريق اللارأسمالى.. الديمقراطية الجديدة - الاشتراكية الحديثة-. الخ»

ومرة أخرى نعود الى الحقيقة الأولية البسيطة .. أن الماركسية افتقدت نظرية متكاملة للدولة الاشتراكية. وللحزب الشيوعى الحاكم ، ولعلاقات القوى وتوازناتها داخل هذه الدولة-.

.. واذا كانت الماركسية قد تحدثت عن فكرة «ذبول الدولة فى ظل المجتمع الاشتراكى» واستراحت الى ذلك ، فان واقع الحياة قد فرض سلطة الدولة، وعزز مكانتها، وأكد استمراريتها، ومع تعاظم دور الدولة..تعاظم أيضا دور الحزب

ومرة أخرى يساء استخدام أفكار لينين..

فعندما قال لينين «تعلمنا الماركسية ، ان الحزب السياسى للطبقة العاملة أى الحزب الشيوعى هو وحده القادر على توحيد وتدريب وتنظيم طليعة البروليتاريا هى وكل جماهير الشعب العامل.. وأن يقود كافة نشاطات البروليتاريا أى أن يقودها سياسيا ومن خلالها يقود كل جماهير الشعب العامل»

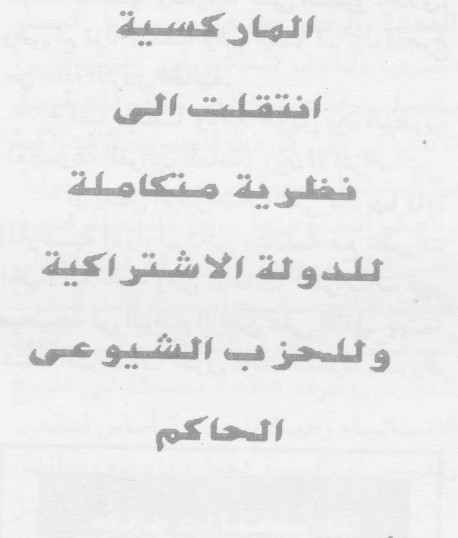
هذا القول المتسق يتحول على أيدى «مفكرى الحاكم» اللاحقين الى عملية «اكراه» للقوى السياسية والاجتماعية الأخرى.. ومرة أخرى نعود الى ذات النموذج التبريرى-. يقول ستراشون «فى نظام الاشتراكية السياسى يشغل الحزب الشيوعى مكانا خاصا بين جميع الأحزاب السياسية حتى ولو كان فى هذا البلد أو ذاك بضعة أحزاب سياسية.

فبما أن الحزب الشيوعى هو طليعة الطبقة الأكثر تقدما فأنه فى الوقت نفسه طليعة جميع الشغيلة، وهذا يعنى أن المصالح الجذرية للطبقة العاملة تتطابق مع المصالح الاجتماعية الجذرية لسائر الشغيلة، وان الحزب الشيوعى يعبر ويدافع فى المقام الأول عن هذه المصالح على وجه التحديد. ولهذا السبب يصبح الحزب الشيوعى طليعة الشعب بأسره»

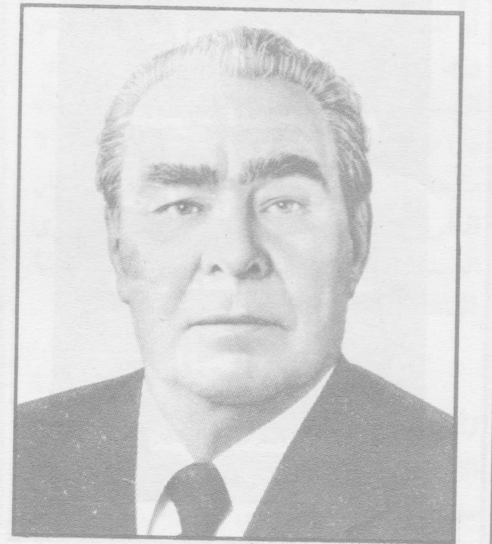
ولنتأمل هذه العبارة جيدا، فانها تتخذ من المنطق الشكلى سبيلا لفرض مالا يمكن افتراضه، وتبرر مالايمكن تبريره، بل لعلها تجسد تلك السياسات التى فرضت الحزب الشيوعى- بقوة القانون وليس بالوجود الجماهيرى- فوق الجميع..

وعندما يصبح حزب مابقوة الدستور وقوة القانون فوق الجميع فانه لايكون بحاجة الى جماهير، ولايكون بحاجة الى كسبها الى صفه، لأنه لايكون بحاجة الى الاحتكام اليها.

واذا كانت دساتير البلدان الاشتراكية قد قدمت الغطاء القانونى للاحزاب الشيوعية بما يفرض وضعها القيادى.. كمثال: «القوة القائدة» والموجهة للمجتمع السوفيتى، والنواه لنظامه السياسى ولمؤسسات الدولة والمنظمات الاجتماعية هى الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى.



الماركسية انتقلت الى نظرية متكاملة للدولة الاشتراكية وللحزب الشيوعى الحاكم



برجنيف



هونيكر

واذا كان الحديث يتواصل، بل ويتصاعد عن «تعاظم الدور القيادى للحزب» ويجرى تفسير ذلك بعبارات مثل:« كلما اتسع النشاط الخلاق للكادحين فى مجال اعادة بناء المجتمع على الأسس الشيوعية، وكلما اتسعت دائرة الملايين من الناس الذين ينخرطون فى هذا النشاط ازدادت متطلبات مستوى القيادة السياسية فى جميع جوانب الحياة فى المجتمع وتعاظمت أهمية الدور الموجه والمنظم الجماعى للحزب.. وفى الظروف التاريخية المعاصرة التى تواجه فيها البلاد (الاتحاد السوفيتى) مهمات خطيرة فى التطور الداخلى وعلى الصعيد العالمى، فان الحياة نفسها تطرح متطلبات جديدة وأكثر صرامة لمستوى نشاط الحزب فى المجالات السياسية والايديولوجية والتنظيمة»

ولأن هذه العبارة ترد فى معجم أسمى «معجم البناء الحزبى» صدر فى موسكو عام ١٩٨٧ أى فى ظلال البريسترويكا فانها تستحق وقفه تأمل..

فالمعجم عندما يتحدث عن الدور المتعاظم للحزب لايورد أية كلمة أو شرط أو اقتراح بضرورة التواصل مع الجماهير، ولامع الطبقة العاملة، ولا التعرف على ارائها.. فقط يتحدث عن «تعاظم» دور الحزب وازدياد متطلبات مستوى القيادة فى جميع جوانب الحياة فى المجتمع، وفوق ذلك فهى متطلبات أكثر صرامه..(!)

.. واذا كان ذلك كله، فان المنظرين يسرعون بتقديم غطاء فكرى يحمى الحزب وسلطته المتعاظمة -. يحميها ممن ؟ والاجابة وياللغرابة هى: من الجماهير .

فاذا كانت الماركسية تلح وتؤكد وتتمسك بحق الناخبين فى اختيار «المندوبين» فان ستراشون أستاذ «نظرية الحق» يقدم التفسير

الدور القيادى للحزب

والتبرير الذى يفرض الحزب فوق الجماهير.. ستراشون يقول :« أن انتخابات الهيئات التمثيلية تؤدى- قبل كل شئ - فى ظل الدولة الاشتراكية مهمة ضمان تحقيق الأغلبية فى هذه الهيئات لممثلى الشعب الكادح(لاحظ انه فى عبارة سابقة قد جعل من الحزب ممثلا شرعيا ووحيدا للمصالح الجذرية للشعب الكادح) والحيلولة دون استيلاء أعداء الثورة على هذه الهيئات .

وهذه المهمة الأساسية للانتخابات الاشتراكية تفسر غياب الصراع بين الأحزاب فى الانتخابات حتى فى البلدان الاشتراكية التى يوجد فيها حزبان سياسيان أو اكثر »

واذا كانت الماركسية تؤكد وتتمسك بحق الناخبين فى سحب الثقة من المندوبين فى أى وقت فان ستراشون يسحب هذا الحق من الناخبين، بل هو يحذر الناخبين ويروعهم قائلا «أن مسئولية النائب أمام ناخبية تتجلى فى حق الناخبين فى سحب الثقة من النائب- ولكن هذه المسئولية تتسم بطابع سياسى ذلك أن النائب الاشتراكى مسئول امام الحزب الذى قام بترشيحه».

ماذا يتبقى من تعاليم ماركس ولينين..

- الحزب .. الطليعة السياسية اصبح قوة قدرية تفرض بقوة القانون.. ولم يعد بحاجة الى الاستناد الى الجماهير أو البحث عن تأييدها أو الاحتكام اليها.

- والايديولوجية- الماركسية النظرية الحية« التى تتجدد مع كل اكتشاف علمى جديد» كما قال انجلز أصبحت كهنوتا فى يد حاكم يحكم قبضته على ثالوث السلطة المقدس..

- ورقابة الجماهير المتمثلة فى حق الانتخاب وحق سحب الثقة صودرت لحساب الحزب..

فهل تدهش بعد ذلك اذا تعالى صراخ الجماهير فى بلدان أوربا الشرقية مطالبا بالغاء مادة وحيدة فى الدستور.. مادة وحيدة يتفق على ضرورة الغائها- وياللمصادفة- كل المتظاهرين فى كل بلدان أوروبا الاشتراكية هى المادة الخاصة بالدور القيادى للحزب-.؟

أننا نرى أمام أعيننا نموذجا واضحا لحالة من التخلى المستمر عن الأسس الفكرية للماركسية، وتحويل النظرية الى كهنوت حاكم، يستخدم كوسيلة للقصاص من الخصوم السياسيين وترويعهم وليس كمنهج للتفكير ، منهج حى يتجدد ويتغير مع كل جديد .. نموذجا يتحول فيه الحزب الى سلطة بيروقراطية قاهرة تستند الى نصوص القانون والى القهر، وتفرض نفسها فوق الجماهير ورغم أنف الجماهير، بزعم حماية الاشتراكية، وكأن الاشتراكية دواء مرير يتعين أن نسقيه للناس بالاكراه..

فماذا كنا نتوقع من الجماهير أن تفعل غير مافعلت؟

استنتاجات عامة

- القوانين العامة للماركسية اذا وضعت موضع التطبيق، أو اختبرت فى واقع الحياة أثبتت صحتها وقدرتها على التطور الخلاق، وهى لم تزل كذلك، وهى أيضا لم تزل المخرج من حالة التردى الحالية.

- اننا خلطنا ولأمد طويل بين النظرية (مجموعة القوانين العامة) وبين الافتراضات.

- ان بعض الافتراضات التى قال بها قادة الماركسية الأول لم تكن متلائمة مع تطورات الحياة اللاحقة، ومن ثم فانها افتراضات غير صحيحة فى الوضع الراهن على الأقل. بينما هناك افتراضات أخرى كانت مقترنة بشروط محدودة، وقد تمسك الحكام الاشتراكيون بالافتراضات ولم يطبقوا الشروط، ومن ثم سقطت امكانية تحقق هذه الافتراضات.

جمود النظرية
أدى إلى
جمود التشريع
ثم إلى المزيد
من ديكتاتورية
الحاكم
ومن الفساد!

- أن الدور القيادى للحزب الشيوعى فى المجالات الجماهيرية وأجهزة الدولة قد فهم ليس على أنه معركة نضالية تستهدف كسب الجماهير وتنظيمها وحشدها وانما على أنه قانون عام واجب التطبيق، ومن ثم يتعين فرضه بقوة الدستور والقانون، وقد أدى ذلك الى نتائج سلبية بالغة الخطورة. فالحزب لم يتوجه الى الجماهير لكسب ثقتها بل كرس جهده للبحث عن أساليب وأسانيد لفرض سيطرته على الدولة ومن ثم على المنظمات الجماهيرية وعلى حركتها..

وقد أدى ذلك الى فراغ المنظمات الجماهيرية والحزبية معا من مضمونها الجماهيرى وتحولت من ثم الى منظمات ضخمة البنيات شكلية النفوذ، معزولة تماما عن حركة الجماهير. واذ افتقدت حركة الجماهير فقد افتقدت رقابتها ، ومن ثم انفرد القادة بالنفوذ، وبحق اصدار القرار، واختفت كافة الضمانات الديمقراطية التى حددتها الماركسية كشرط لتحقيق الديمقراطية فى ظل الدولة الاشتراكية مقومات وجودها.

- كانت السلطة فى بعض بلدان أوروبا الشرقية لاتحتمى فقط بقوة القانون، وبجهاز الدولة (كجهاز قمع) لكنها كانت تستند أيضا الى حماية القوات السوفيتية المسلحة، وظلت تجربتا تشيكوسلوفاكيا والمجر تحلقان دوما فوق رؤوس الحكام والمحكومين، ولعل هذا، يفسر تداعى العديد من الحكومات على أثر تواجد البريسترويكا، وتأكد الجميع من أن السوفيت لن يفعلوها مرة أخرى، ولعله أيضا يفسر بعض المشاعر المعادية للسوفيت لدى بعض القوى المطالبة بالتغيير فى هذه البلدان.

- ان تحول الحزب الى سلطة حكم معزولة عن الجماهير، وتستخدم أدوات القهر لكبت الجماهير، قد جعل من نظرية الحزب (أى الماركسية) كهنوتا لايجب المساس به ولايمكن المساس به، لقد أصبحت الماركسية مثل كهنوت العصور الوسطى، كل نظرة انتقادية اليها أو الممارسات المنسوبة اليها تعتبر هرطقة، ليس فقط لأن مثل هؤلاء الحكام يخشون من مبدأ اعمال العقل، وانما لأن النظر الصحيح للماركسية كان كفيلا باظهار مدى فساد التطبيق، ومدى فساد القائمين عليه، ومدى تباعده عن الماركسية نظرية ومنهجا.

- ان الماركسية لم تمتلك نظرية متكاملة

بعض الافتراضات

التى قال بها

قادة الماركسية

الاوائل

لم تتلاءم

مع تطورات الحياة

اللاحقة

«للدولة الاشتراكية» وان افتراض ذبول الدولة بعد اختفاء الصراع الطبقى، لم يتحقق ولن يتحقق فى المستقبل المنظور، لكن هذا الافتراض قد منع مفكرى الماركسية الأوائل من البحث فى قوانين حركة وفعل الدولة فى ظل المجتمع الاشتراكى.

واكتفى الجميع بأطروحات مستندة الى تجربة الكوميونه وهى كما أسلفنا تجربة محدودة.

– أن كثيرا من المقولات الماركسية الصحيحة قد جرى استخدامه عكس ماهو مفترض فيه. فمثلا القول بالمضمون الاجتماعى لقضية الحرية وهو قول صحيح تماما، جرى استخدامه لتبرير نفى الحرية بحجة أن المضمون الاجتماعى يكفى وحده للتعبير عن حرية الانسان بالرغم من انكار حقوق أخرى مثل حرية التعبير وحرية النشر .. الخ

– أن البريسترويكا هى فى اعتقادنا محاولة لوضع قوانين عامة جديدة ومتلائمة مع الواقع المحلى والعالمى لحركة ومسئوليات وعلاقات القوى داخل الدولة فى المجتمع الاشتراكى– وأن مثل هذه القوانين لاتخترع بين يوم وليلة كذلك فانها تحتاج الى وقت كى تتلاءم مع الواقع وكى تتوافق معه.

– أن الموقف من البريسترويكا ليس ثنائى الجانب، أى نزعة محافظة ترفضها ونزعة تقدمية تحبذها، بل أن هناك خطا ثالثا أكثر خطرا يحاول انتهاز فرصة عملية تخليق القوانين العامة الجديدة لحركة الدولة فى اطار المجتمع الاشتراكى لينحو بالأمر كله منحى يبتعد بنا عن الأساس الماركسى وليتخلص من كامل التراث النضالى للماركسية، ومن ثم يقلم أظافرها ويجعلها مجرد ميراث فاشل عاجز عن التطور، ثم يبحث فى البئر الرأسمالى عن بدائل يتشبث بها.

– ان الفترة الحالية هى فترة مخاض، وهو مخاض عسير لأنه تأخر عن موعده طويلا.. بل وطويلا جدا ومن الطبيعى أن تهتز افتراضات عديدة فى فترة كهذه، لكننى أعتقد أنه بمجرد استقرار أدوات الفهم لدور الدولة الجديدة فى ظل الاشتراكية فان المجتمعات الاشتراكية سوف تحقق انطلاقا غير مسبوق.

– وفيما يخصنا نحن .. أعتقد أننا لم نزل ننظر للأمر من بعيد ، بمعنى أنه يتعلق بأمور قد تؤثر فينا لكنها ليست منوطة بنا، وهذا غير صحيح، فقد ركن الماركسيون فى العالم الى أن عملية التفكير فى الماركسية وتطويرها هى أمر يخص «الكبار» وحدهم، وأعتقد أن زمانا كهذا قد انتهى، لكن عملية تطوير الماركسية وفق الواقع المحلى وتطوراته تتطلب لكى تصبح صحيحة ومفيدة– دراسة متأنية للنظرية الماركسية وتراثها الشديد الثراء وللواقع المحلى وتفهما لكيفية الملائمة بينهما.

– ولسوف تنعكس الملابسات الجديدة ومايصاحبها من تداعيات مريرة ومثيرة للدهشة والرفض معا على مسيرتنا كيسار مصرى، ولسوف تنعكس فى أحيان كثيرة بالسلب، فالصورة التى تقدم للتطبيق الاشتراكى وفى كل دول المجموعة الاشتراكية بلا استثناء صورة كريهة وغير مقبولة ولايمكن الدفاع عنها ، واذا كانت الماركسية المصرية فى موجتها الحديثة قد تولدت على طلقات مدافع ستالينجراد حيث كانت البطولة السوفيتية، والمقدرة السوفيتية فى مواجهة النازية ودحرها علامة مضيئة فى تاريخ الانسانية، وحيث اتخذت كأساس لتقدير وتقييم الماركسية كفكرة ناجحة وصائبة، فلابد أن التداعيات السلبية سوف تخلق انعكاسات سلبية على الجماهير أيضا. ولاشك أن المستفيد الأساسى من ذلك – فى مصر وربما فى غيرها من دول المنطقة – هو التيار السلفى المتطرف، فاذا كان هذا هو حال «الاشتراكية»، واذا كانت الرأسمالية لاتثمر الا مايعانى منه الناس فى هذا الزمن الصعب فان الطريق الثالث يكون مفتوحا أمام الدعاوى الدينية المتطرفة. ويمكن تلخيص واجباتنا المباشرة ازاء هذه القضية كمايلى:

– ضرورة اللجوء الى المنابع الأصلية للفكر الماركسى فى محاولة للتعرف على الأصول الحقيقة والقوانين العامة التى تولدت منه، التعرف عليها ليس كنصوص يتم حفظها

الماركسيون فى العالم

ركنوا

الى أن التطوير

ليس مهمتهم

ولكنه دور الكبار

وتكرارها وانما كمادة حية يمكن تخليقها ودمجها مع الواقع المصرى واستنباط أدوات ومناهج عمل على ضوئها، وسوف يمكننا التعرف على الأصول من فرز ماهو «قانون عام» وماهو «افتراض» كما سيمكننا من التعرف على المنحنيات التى مرت بها هذه الأفكار وكيفية تخليقها، كسبيل لأداء دور فاعل وغير متفرج ازاءها، بمعنى التعامل معها ليس كمادة صالحة للتعرف عليها فحسب، وانما كمادة يتعين علينا أن نتعلم كيفية تصنيع مثيل مصرى لها.. يستنبط منها الأسس العامة والمنهج الأساسى، ويدمجها مع الواقع المصرى دمجا غير مفتعل وغير مكتبى، وانما عبر نضال مستمر وجماهيرى واسع. كذلك يتطلب الأمر دفع سياسة تحالفاتنا الى الأمام ، ففى ظل واقع كهذا يتعين أن تتسع دائرة تحالفاتنا وتتنوع وتكتسب مرونة خاصة ليس فقط من أجل توسيع رقعة الوجود السياسى، وانما أيضا من أجل توسيع رقعة العمل الجماهيرى، بما يتيح لنا القدرة على اختيار أفكارنا بين الجماهير، و بما يتيح محاصرة خطر انتشار مد التطرف الدينى وكل الدعاوى المعادية للاشتراكية التى لابدلها أن تجد سوقا رائجا فى هذه الأيام.

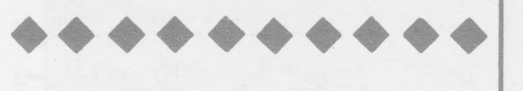
...... أخيرا

لست أعتقد أنه بالامكان وفى موضوع كهذا أن نضع نقطة الانتهاء.

فلازال الموضوع مفتوحا.. ويحتاج الى المزيد من البحث منا ومن غيرنا.

د. رفعت السعيد

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆



النص منه هو موقف التجريم كما هو واضح من سياق النص السابق. ولايصح الاستشهاد بما يروى من السحر الذى حدث للنبى على يد أحد اليهود، فقد كان الواقع الثقافى يؤمن بالسحر ويعتقد فيه. واذا كنا ننطلق هنا من حقيقة أن النصوص الدينية نصوص انسانية بشرية لغة وثقافة، فان انسانية النبى بكل نتائجها من الانتماء الى عصر والى ثقافة والى واقع لاتحتاج لاثبات.

وما ينطبق على السحر ينطبق على ظاهرة «الحسد» ومايلابسها من ممارسات وطقوس كالرقى. والتعاويذ، ومعتقدات كالايمان بقوة العين وسحر اللغة الخ. وليس ورود كلمة «الحسد» فى النص الدينى دليلا على وجودها الفعلى الحقيقى، بل هو دليل على وجودها فى الثقافة مفهوما ذهنيا. وعلى عكس التصنيف التراتبى الفلسفى التراثى القديم لمراتب الوجود : العينى فالذهنى فاللفظى ثم الكتابى يرى علم اللغة الحديث أن المفردات اللغوية لاتشير الى الموجودات الخارجية ولا تستحضرها، ولكنها تشير الى المفاهيم الذهنية. لذلك قد تشير اللغة الى مدلولات ليس لها وجود عينى، وفى اللغة العربية دوال لغوية مثل كلمة «العنقاء» ليس لها مدلول عينى واقعى. والذين يستدلون على وجود ظواهر السحر والحسد بوجود الألفاظ الدالة عليها فى النص الدينى يقعون فى خطأ التسوية بين الدال والمدلول، ويقعون فى التسوية التراثية القديمة بين مستويات الوجود العينى والذهنى واللغوى ومما له دلالته أن السورة التى تتحدث عن السحر والحسد حديثا تفصيليا سورة مكية هى سورة الفلق، حيث تتضمن اشارة الى «النفاثات فى العقد» والى شر الحسد والحاسد ، فيما عدا هذه السورة نجد أن كلمة الحسد استخدمت فى القرآن استخداما مجازيا، فقد وردت فى سورة البقرة/ ١٠٩ «ود كثير من أهل الكتب لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا حسدا من عند أنفسهم من بعد ما تبين لهم الحق، فاعفوا واصفحوا حتى يأتى الله بأمره ان الله على كل شيئ قدير» وترد فى سياق مشابه وبنفس الدلالة المجازية فى سورة النساء/ ٥٤، وكذلك فى سورة الفتح/ ١٥. تلك كل المواضع التى وردت فيها الكلمة فى القرآن، ثلاثة منها بالمعنى المجازى المستخدم اليوم فى لغتنا الحية، وموضع واحد بالدلالة الحرفية المرتبطة بنسق من العقائد والتصورات شبه الاسطورية القديمة.

ان التحويل الدلالى الذى أحدثه النص فى استخدام كلمة «حسد» له مغزاه دون شك فى الكشف عن اتجاه النص لتغيير بنية الثقافة السائدة ونقلها من مرحلة «الأسطورة» الى بوابات «العقل».

وكل تأويل للنصوص الدينية فى اتجاه عملية الانتقال هذه يكون تأويلا من داخل النص لامفروضا عليه من خارج. أما تثبيت المعنى الدينى عند مرحلة أراد النص أن يتجاوزها بآلياته اللغوية الخاصة فهو التأويل المفروض من خارج، بل هو فى الحقيقة «التلوين» الايديولوجى النفعى البراجماتى، هو فى رأينا التأويل المستكره.

ومن مظاهر تثبيت المعنى الدينى الخطرة فى الخطاب الدينى المعاصر استدعاء كلمة «الربا» -وهى كلمة تجاوزتها اللغة فى الاستعمال لاختفاء الظاهرة التى تدل عليها

كل النصوص

عن السحر والحسد

والجن والشياطين

مجرد شواهد

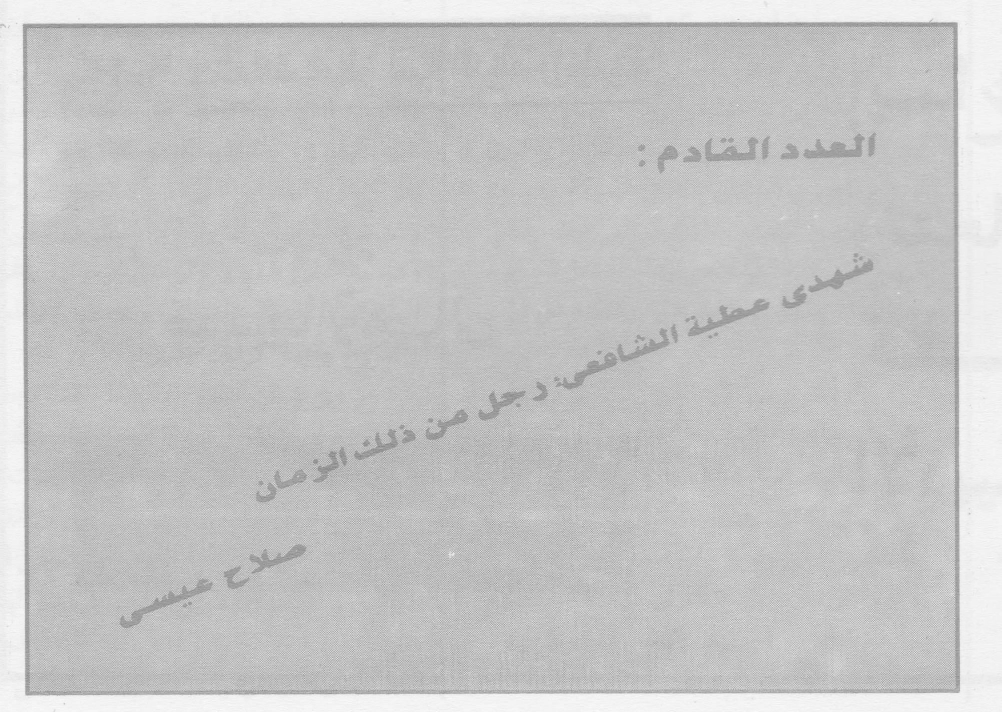
تاريخية

لم يعد هناك مبرر

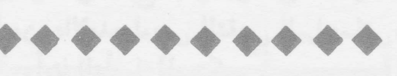
لاعتبارها حقائق!

من المعاملات الاقتصادية- للدلالة على نمط من التعامل الاقتصادى يختلف فى بنيته وفى مستوى تعقيده عن النمط الذى يدخل الربا فى تركيبه. ودون الدخول فى محاورات فقهية عن علة التحريم ومناطه نقول ان استدعاء كلمة «الربا» للدلالة على مايسمى فى النظام الاقتصادى الحديث والمعقد اسم «الارباح» أو «الفوائد» انما هو بمثابة الاصرار على ارتداء الجلباب فى وسائل المواصلات المزدحمة ذات الايقاع السريع، والتعرض من ثم لخطر الوقوع تحت عجلات السيارات فى الطريق العام. وعلينا أن نلاحظ أن الأمرين- ارتداء الجلباب واستدعاء كلمة الربا- يتمان باسم «الصحوة الاسلامية». انه محاولة لالباس الجديد والعصرى ثياب القديم، فتستدعى كلمة «الشورى»- مثلا آخر- بديلا للديمقراطية، رغم اختلاف بنية الواقع وتطور آليات الفعل السياسى.و الأمثلة كثيرة على اصرار الخطاب الدينى على استخدام اللغة القديمة واحيائها طردا للغة الحية المعبرة عن الواقع، وذلك لتغييب الواقع لحساب الحياة فى الماضى.

لقد شاع استخدام عبارات مثل «الاستكبار العالمى» و «المستضعفون فى الأرض» للدلالة على علاقة الدول الكبرى بالدول الصغرى، وهى عبارات ترد العلاقة المعقدة الى تصنيفات أخلاقية، فتغيب حقيقة الصراع وتتميع حدوده.



استخدام كلمة «الربا» للدلالة على أرباح النظم الاقتصادية الحديثة وفوائدها ليس مجرد حكم فقهي موضوعي مجرد، فلا وجود لأحكام فقهية من هذا النوع، بل هو جزء من آلية من اليات الخطاب الديني لاعادة صياغة الحاضر في قوالب الماضي. واذا كان النص الديني كما لاحظنا في مناقشة السحر والحسد يسعى لنقل الواقع التاريخي الذي أنتجه الى مرحلة أكثر تطورا من خلال آلياته اللغوية الخاصة فان الخطاب الديني في سعيه لاحياء اللغة القديمة- لغة النص- التي تجاوزها تطور الواقع يتناقض مع النص ذاته، وان بدا على السطح أنه يحاول التوافق معه. ان الخطاب الديني في مناقشته للنظم البنكية الحديثة يلجأ دائما لآلية القياس الفقهي، الذي يؤدي في الواقع الى كل من «التحريم» أو «التحليل». ويتوقف الحكم على طبيعة «العلة» التي يكشف عنها الاجتهاد لتحريم الربا. لذلك لم يكن غريبا- والاجتهاد ليس الا صياغة لموقف من الواقع ومشكلاته- أن يقف أنصار شركات توظيف الأموال المعادون لتدخل



لا علاقة

بين نظم البنوك

وبين الربا

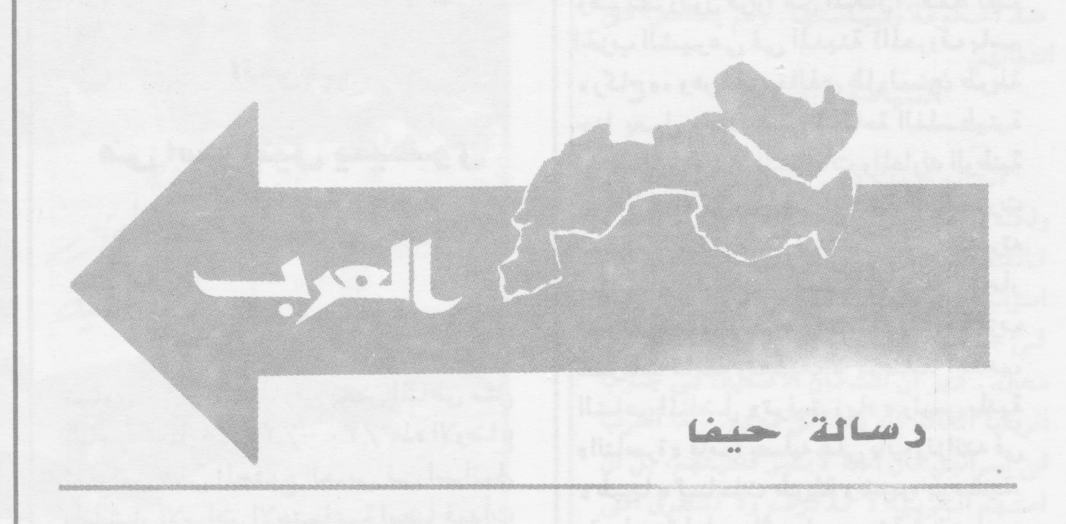
الذي حرمه القرآن!

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

الحكومة في شؤونها الى جانب «التحريم»، وأن يقف المفتي ومعه قليلون الى جانب «التحليل».

والحقيقة أن النظم البنكية لاتتعامل بالربا، بل تمنح أرباحا للمودعين وتحنى فوائد من المقترضين، ولاعلاقة بين النظم البنكية الحديثة وبين الربا الذي حرمه القرآن وشدد في النكير على آخذيه. وعلينا أن نلاحظ أن القرآن لم يتعرض بالنكير- أو حتى باللوم- للمحتاجين المضطرين. لكن السؤال الجوهري في قضية النظام الاقتصادي الرأسمالي وما يرتبط به من نظم بنكية تقوم على الأرباح والفوائد لم يطرح من جانب الخطاب الديني. وتفسير غياب السؤال- أو بالاحرى تغييبه ليس عسيرا، مادام الخطاب الديني يتبنى باسم الاسلام مفاهيم الاقتصاد الرأسمالي بكل آلياته من حرية الملكية والاعتماد على المشروع الخاص وإطلاق المجال لآليات السوق في العرض والطلب، وكلها مفاهيم لم يعد لها مثل هذا الحضور الحاد الغليظ في المجتمعات الرأسمالية المعاصرة. مرة أخرى انه تناقض الخطاب مع ذاته نتيجة لتناقضه مع النص الذي يوهمنا أنه ينطلق من معطياته.

د. نصر حامد أبو زيد



رسالة حيفا



الفلسطينيون في اسرائيل أو عرب ١٩٤٨

يفاجأ الكثيرون من أشقائنا العرب حين يلتقون عربيا يحمل جواز سفر اسرائيليا وفى الوقت ذاته يعتبر نفسه فلسطينيا فيتساءلون: هل انت من الضفة الغربية! من غزة وحين يجيب: لا انا من الناصرة، او حيفا، او يافا.. يستغربون. أجل هناك حوالى ٧٥٠ الف فلسطينى؟يحملون جواز السفر الاسرائيل ويعيشون فى تخوم دولة إسرائيل منذ عام ١٩٤٨. فمن هم هؤلاء؟ وكيف يعيشون؟ وما هو دورهم فى الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى اسرائيل؟ ؟ وبماذا تفكر القوى السياسية الحاكمة فى اسرائيل تجاههم؟-

– «.. يعنى انت مش يهودى من البلاد العربية؟»

– «لأيا أخى انا عربى فلسطينى.»

– «انت علوز تقو للى ان فى اسرائيل عايشين كمان عرب؟ وكمان فلسطينيين»!!

– «نعم. نعم.»

هذا الحوار بين مواطنين مصريين وبين زوار عرب فلسطينيين يحملون جواز السفر الاسرائيلى، وحضروا الى مصر عبر الحدود المصرية- الاسرائيلية المفتوحة. وقد ترك هذا التساؤل اثرا مؤلما فى نفوس اولئك الفلسطينيين، الذين بمجرد وصول الواحد منهم الى مصر يتملكه شعور غامر من الفرحة والسعادة. فهذا هو البلد العربى الوحيد الذى يتاح لهم زيارته. وهو ليس أى بلد عربى. ففيه تنتعش مشاعر الانتماء ويزداد نبضها قوة. هذا هو بلد «جمال عبد الناصر» الذى احبوه من بعيد لبعيد، وكثيرا ما دفعوا ثمن حبه بالسجن او حتى بمصدر الرزق. هذا هو بلد العبور. هذه هى ام الدنيا.

توقعوا كل شىء، ما عدا ان يكون المواطن المصرى العادى جاهلا بحقيقة وجودهم ودورهم ومكانتهم. لذلك ننشر فيما يلى تقريرا عن هذه الفئة من ابناء امتنا العربية وحياتها، علها تساعد على وقف مثل ذلك الحوار.

* أضيع من الأيتام
على مائدة اللئام.. *

فى العام ١٩٤٨، حين قامت دولة لاسرائيل، كان عدد السكان فى فلسطين يضاهى المليونين (٠٠٠٠٠٠* نسمة). العرب الفلسطينيون شكلوا نسبة ٦٥٪ منهم (ما يعادل ١,٣ مليون نسمة). واليهود ٧٥٨ ألفا.

حسب قرار الأمم المتحدة (١٩٤٧/١١/٢٩)، الشهير بقرار التقسيم كان من المفروض ان تقوم اسرائيل على رقعة تعادل ٥٢٪ من مساحة فلسطين لكنها احتلت مناطق اضافية من اراضى دولة فلسطين (التى كان يجب ان تقوم حسب القرار المذكور، لكن مؤامرة استعمارية. صهيونية شاركت فيها الانظمة العربية الرجعية الحاكمة منعت قيام هذه الدولة). فاحتل الجيش الاسرائيلى كل الجليل ومناطق واسعة اخرى. وفى العام ١٩٤٩ قام الملك عبد الله، ملك الاردن، بتسليم اسرائيل شريطا حدوديا واسعا يعرف باسم «المثلث»، مع سكانه الفلسطينيين.

فى المنطقة التى قامت عليها دولة لاسرائيل كان من المفروض ان يعيش ٨٠٠ الف فلسطينى. لهم بيوت وأراض وأملاك. لكن هؤلاء تعرضوا لعملية ترحيل شرسة بواسطة المذابح الارهابية واعمال القتل، التى اخافت الكثيرين، فرحل منهم ٦٤٠ الف نسمة. ولكن هناك مجموعة من هؤلاء الفلسطينيين تمسكت بأراضها ووطنها بلغ تعدادها حوالى ١٦٠ الف نسمة، هم الذين يسمون اليوم «عرب ١٩٤٨»، وهم عرب «الجليل» و «المثلث» و «النقب» و «الكرمل» هم سكان «الناصرة» و «حيفا» و «يافا» و «عكا» و «الطيبة» و «ام الفحم» و «شفا عمرو». هم أصحاب «يوم الارض» وصانعوه هم الذين انبتوا باقة من كبار الكتاب والشعراء العرب: «محمود درويش» (الذى ترك البلاد فقط فى العام ١٩٧٠) و «توفيق زياد» و «سميح القاسم» و «سالم جبران» و «سعود الاسدى» و «طه محمد على» و «راشد حسين» و «حنا ابو حنا» و «فوزى عبد الله» و «شكيب جهشان» و «جمال قعوار» و «فهد ابو خفرة» و «سميح صباح». وكتاب القصة والرواية «اميل حبيبى» و «محمد على طه» و «توفيق فياض» (غادر البلد فى اواخر الستينيات) و «سلمان ناطور» و المؤرخ «اميل توما» وغيرهم..

إن من ينظر اليوم الى هذه الفئة يجدها جزءا حيا ومكافحا من الشعب الفلسطينى وقوة لها وزنها فى اسرائيل. ولكنها مرت فى رحلة عذاب طويلة مريرة مرعبة قبل أن تصل الى هذه المرحلة وبدأت رحلة العذاب فى ايام الرحيل والترحيل الاولى، حين أفرغت البلاد من أهلها ودمرت لا اقل من ٤٨٢ قرية فلسطينية، وصودرت الغالبية العظمى من

اراضيها لمصلحة الاستيطان اليهودى. ورحلت القيادة كلها والمثقفون الى البلدان العربية المجاورة.

لقد كان حال عرب ٤٨، المتبقين فى وطنهم، مثل الايتام على مائدة اللئام. القيادات العربية بل العالم العربى كله نسيهم ولم يذكرهم، لافى الامم المتحدة ولا فى المنابر الدولية ولا حتى فى الخطب الرنانة او التعليقات الصحفية والاذاعية.. وكان عليهم أن يخوضوا المعركة وحدهم- اولا لتثبيت أقدامهم فى وطنهم وضمان ارزاق عوائلهم. وثانيا، وهذا ليس اقل اهمية، الحفاظ على انتمائهم القومى العربى الفلسطينى. وثالثا- مجابهة سياسة حكومات اسرائيل المتعاقبة، وهى سياسة عنصرية استهدفت جعلهم حطابين وسقاة ماء. كما اعترف بذلك فيما بعد احد مستشارى رئيس الحكومة للشؤون العربية «اورى لوبرانى».

الترحيل الجماعى

إن مسألة تثبيت الأقدام هذه لم تنته بعد حتى اليوم. وخلال الـ٤٢ عاما الماضية تم الكشف عن محاولات ومخططات لتهجير ما تبقى من عرب فى اسرائيل ليلحقوا بأخوانهم المشردين الفلسطينين فى الخارج. فى سنة ١٩٥٦، خلال حرب العدوان الثلاثى على مصر، نفذت السلطة الاسرائيلية مجزرة فى قرية كفر قاسم (٢٩/١٠/١٩٥٦). وتبين فيما بعد ان الهدف منها كان ترحيل اهالى المثلث (حوالى ربع السكان العرب فى ذلك الوقت). وفى سنة ١٩٧٣ كشف رئيس الاستخبارات العسكرية، «هرون يريف»، ان هناك مخططا يقضى باستغلال حالة نشوب اى حرب لتهجير ٦٠٠- ٧٠٠ ألف فلسطينى من الضفة الغربية والجليل الى الاردن. ونلفت الانتباه الى ان الحكم فى اسرائيل ذلك الوقت كان بيد حزب العمل وليس الليكود. والحديث عن الترحيل لم يتوقف. بل بالعكس. فقد قام حزب جديد فى اسرئيل اسمه حزب الترانسفير (الترحيل الجماعى). ويقوده جنرال جيش عنصرى إسمه رحبعام زينع» (لقبه.. غاندى!!)ويدعو صراحة الى تفريغ البلاد من العرب. هذا الحزب سينضم الى حكومة «شمير». وهو يطالب بوزارة الشرطة.

أما فى مسألة الرزق فان الاحصائيات الرسمية تفيد بأن نصف المواطنين العرب فى اسرائيل يعيشون تحت مستوى خط الفقر. وان ثلثى عدد الفقراد من الاولاد فى اسرائيل هم عرب واذا كانت نسبة البطالة عموما فى اسرئيل ٩.٨٪ فانها بين العمال العرب

نصف المواطنين العرب فى اسرائيل يعيشون تحت مستوى خط الفقر

تساوى ٢٠٪ بالمعدل وفى بعض المناطق مثل الناصره تصل الى ٢٥٪- ٣٠٪ هذه الاوضاع تنعكس على المجتمع العربى فى اسرائيل بانتشار الامراض الاجتماعية ايضا فبدأت تتسلل اليه الجريمة والمخدرات والجنوح على اختلاف انواعه.

الانتماء القومى

عندما أصبح الوجود العربى فى دولة اسرائيل واقعا لايمكن تغييره بلحظة او بمجزره (كما فى كفر قاسم) حاول بعض المسئولين الحكوميين اللجوء الى وسيلة تهويد للعرب، اى سلخهم عن شعبهم الفلسطينى وأمتهم العربية فى البداية فى مناهج التعليم فى المدراس ثم فى الاذاعة الاسرائيلية بالعربية. ثم بالقوة

وكانت هناك معركة تاريخية فى هذا الموضع وقعت عام ١٩٥٨. فى تلك السنة احتفلت اسرائيل بالذكرى العاشرة لاستقلالها، وقد حاولت السلطة ان تظهر للعالم الغربى ان السكان العرب فى اسرائيل سعداء فى العيش تحت ظلها، وانهم يحتفلون بيوم استقلالها، مع ان شعبهم يعتبر هذا اليوم يوم نكبة وشؤم فقامت السلطة بترتيب أسبوع كامل من الاحتفالات فى مدينة «الناصرة». وجلبت المغنين والراقصات. ودعت جيشا من الصحفيين ووسائل الاعلام.. ليتفرجوا..

ولكن، الامور لم تسر على نحو ما تشتهيه السلطة فقد انفجرت هذه الاحتفالات من الليلة الاولى. وبينما كان وزير الشرطة جالسا على المنصه بعد أن ألقى كلمته، راحت الكراسى تتطاير فى سماء القاعة واخذت

عرب ١٩٤٨ أول ضحايا هجرة اليهود السوفييت لاسرائيل

امطار من الحجارة تتساقط على المشاركين وهم يهرولون فرارا من المكان. فقد نظم الحزب الشيوعى فى المدينة (المعروف باسم «ركاح»، وهو الحزب الذى ظل لسنين طويلة جدا يعمل وحيدا على الساحة الفلسطينية فى اسرائيل ويقود النضالات والمعارك الوطنية لها ذلك الانفجار فى الاحتفال. فقررت السلطة الانتقام منه. فاعتدت على مظاهرته بمناسبة يوم اول ايار (بعد ٣ أيام من انفجار الاحتفالات). وتعرض اعضاء وقادة الحزب لضربات قاتلة وتعذيب لا يوصف. احدهم، الشاعر المناضل «توفيق زياد» رئيس بلدية «الناصرة» قاموا بصلبه على باب زنزانته فى «طبريا» لساعات طويلة وضربوه بوحشية. وقد اعتقلوا حوالى خمسمئة شخص من اعضاء ونشطاء الحزب فى المنطقة لفترات تتراوح ما بين ٣ أشهر وسنتين ونصف السنة.

لكن الأهم من هذا إفشال مؤامرة التهويد فقد حسمت تلك المعركة الى الابد، بالنسبة للمواطنين العرب، قضية الانتماء القومى. وبدأت المسألة تأخذ شكلا من العلنية والمجاهرة.. حتى اصبحوا يفرضون على السلطة ان تعترف بهم جزءا لايتجزأ من الشعب الفلسطينى.

ومن المفارقات التى تنبغى الاشارة اليها هنا هى ان الحزب الشيوعى الذى قاد معركة الانتماء القومى هذه دفع ثمنها باهظا. لقد زرع رفاق هذا الحزب حُب العروبة فى نفوس الناس حبة حبة حتى امتدت جذوره الى اعماق الاعماق. كانوا يعتزون ب بثورة مصر وثورة العراق والجزئر. و«الاتحاد»، صحيفة هذا الحزب، كانت منبرا لكل ما هو ثورى خصوصا فى العالم العربى.. وخصوصا فى مصرعبد الناصر عندما كان يخطب فى الاذاعة لم تكن تجد «صوصا ابن يومين» فى الشارع فكل الناس ملتصقة بالاذاعة.

وفجأة عندما اختلف عبد الناصر مع الاتحاد السوفيتى، وهاجم الشيوعيين.. حملت السلطة الاسرائيلية لواء التمجيد بعبد الناصر بين العرب فى اسرائيل. واصبحت صحيفة الحكومة «اليوم» تنشر خطابات عبد الناصر وتروج لها، فهبطت قوة الحزب الشيوعى بين العرب الى النصف (من ٦ أعضاء كنيسته الى ٣). وزادت قوة الاحزاب الحكومية خصوصا حزب العمل.

لكن تلك كانت فترة عابرة فى حياة هذه الجماهير وحتى قبل ان تصحح العلاقات المصرية السوفيتية عادت المياه الى مجاريها وعاد العرب فى اسرائيل الى موقعهم النضالى

ضد الحكومة وسياستها. ولم يتخلوا عن انتمائهم.

السياسة العنصرية

العالم تحدث كثيرا جدا عن الابرتهايد ولكنه لم يقل شيئا بعد عن «الاسرائيلتهايد» فالتمييز العنصرى المتبع ضد العرب فى اسرائيل، لا يختلف بجوهره عن ذلك المتبع فى جنوب افريقيا. واذا كان هنالك فرق معين.. فهو ان السكان الاصليين فى جنوب افريقيا العالم كله يتضامن معهم. واما العرب فى اسرائيل فان احدا لايثير قضيتهم، بل ان امتهم العربية لا تذكرهم ولا تتطرق الى سياسة الابرتهايد المنتهجة ضدهم فى كل مجالات الحياة.

لقد احتاج عرب ٤٨ الى معركة نضالية، واجتماعات ومظاهرات واعتقالات واضرابات، من اجل تحقيق الحد الأدنى الاولى من متطلبات الحياة- مثل ادخال مياه الشرب الى قراهم، او التيار الكهربائى، او تعبيد الشوارع او مد خطوط تصريف المجارى (هذه بالذات مشكلة لم تحل بعد) او بناء مدارس (تنقص فى القرى والمدن العربية ١٥٠ مدرسة على الاقل، يتعلم طلابها فى غرف غير صالحة). وحتى اليوم لا يوجد اى مصنع فى أية بلده عربية. مشاريع الاسكان تتخطى البلدان العربية بدون سؤال او جواب. السلطات المحلية العربية لاتجد فى الكثير من الاحياء المال لصرف رواتب الموظفين والعمال. وهناك ازمة حقيقية بسبب النقص فى الاراضى فالسلطة لم تكف عن مؤامراتها لنهب الارض العربية. فى سنة ١٩٧٦ (كانت الحكومة برياسة «اسحاق رابين» وكان وزير الدفاع «شمعون بيريز» قامت الحكومة باعلان مصادرة عشرات الالوف من دونمات الارض العربية. فخرجت الجماهير ترد بمعركة مصيرية. واعلنت الاضراب العام (٣٠ آذار ٧٦). واصطدمت مع قوات الشرطة والجيش وحرس الحدود، قوات رابين بيرس. وسقط منها ٦ شهداء (بينهم فتاة) اثر تلك المعركة جمدت الحكومة مشروع المصادرة. ولكنها فى السنة الماضية، اى بعد ١٣ سنة من التجميد، عادت لتجدده

وجماهيرنا العربية الفلسطينية فى اسرائيل قلقة جدا فى الأشهر الأخيرة بسبب الهجرة اليهودية الكبرى من الاتحاد السوفيتى واثيوبيا ودول امريكا اللاتينية. فحين تتحدث الحكومة عن تخصيص ٢٠٠ الف من الاراضى لاقامة ٧٠ الف وحدة سكن لهم-



يخشى العرب على اراضيهم ويعرفون انهم لن يحظوا بأية مشاريع اسكان فى قراهم فالاولوية، كالعادة، لليهود. وحين يقولون انهم يحتاجون الى ٤٠ الف مكان عمل للمهاجرين الجدد، يعرف العمال العرب العاطلون عن العمل ان لا امل فى الحصول على مكان عمل. والادهى من ذلك ان العمال العرب والاطباء العرب والموظفين.. الذين يعملون اليوم باتوا يخشون على اماكن عملهم. فليس غريبا ان يفصل الواحد منهم فقط لكى يحل محله مهاجر يهودى. ومن الملفت للنظر هنا انه حين يجرى الحديث عن الهجرة اليهودية وأخطارها لا يذكر ابدا المواطنون العرب فى اسرائيل الذين قد يكونون الضحية الاكبر لها. ويكتفى المعترضون والمحتجون، فى العالم العربى او الغربى وفى الاتحاد السوفيتى وغيره، بالاحتجاج على الهجرة فى المناطق المحتلة عام ١٩٦٧.

لاتكفى المطالبة بالمساواة.... فلنا الحق فى المشاركة فى ادارة الدولة

ان المعركة من اجل المساواة وضد التمييز العنصرى تعتبر بالنسبة لعرب ٤٨ معركة مصيرية. ولكنهم لا يكتفون بهذه المعركة. فهم أهل البلاد. جزء لايتجزأ منها. وهم من الشعب العربى الفلسطينى أيضا لذلك فقد ربطوا دائما بين نضالهم من أجل المساواة، ونضالهم من أجل حقوق شعبهم الفلسطينى الوطنية- تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية.

لايوجد مصنع واحد فى القرى العربية.. وتعانى من مشاكل المجارى ومياه الشرب

لقد رفعت هذه الفئة من شعبنا طول عمرها شعارا واضحا بخصوص تسوية القضية الفلسطينية. فقبلت بمبدأ الدولتين للشعبين، اسرائيل وفلسطين ومازالت متمسكة بهذا الموقف حتى الآن.

ومن منطلق رؤية هذه الفئة دورها ومكانتها فى البلاد، حيث انها تشكل نسبة ١٧٪ من سكان دولة اسرائيل (٧٤٠ ألف نسمة)، تطالب بأن يعترف بها كأقلية قومية لها حق المشاركة الكاملة فى ادارة شؤون دولة اسرائيل. وهى تضع حكام اسرائيل امام تحد كبير فى مزاعمهم حول الديمقراطية وحقوق الانسان. فاذا كان النظام ديمقراطيا يجب ان يفسح المجال امام الأقلية ان تأخذ دورها. بل ان الامتحان الاكبر لكل ديمقراطية هو بمقدار تعامل الاكثرية مع الاقلية وفتح المجال لها للمشاركة.

فى الاشهر الاخيرة، ابان ازمة الحكومة، سقطت الديمقراطية الاسرائيلية مرة اخرى فى هذا الامتحان. فعندما تبين أن شمعون بيريز قد نجح فى تشكيل حكومة تعتمد على دعم ٦١ عضو كنيست اقام اليمين الدينيى

والمتطرف الدنيا على بيريز لانه «يريد اقامة حكومة تعتمد على دعم اعضاء الكنيست العرب»، ونجحوا فى الضغط على اثنين من اعضاء الكنيست. فانسحبا من ائتلاف بيريز. ومنع بذلك من تشكيل الحكومة.

وقد فتح هذا التصرف مرة اخرى جرح العنصرية فى جسد العرب فى اسرائيل، وكذلك قوى اليسار والليبرالية الصهيونية فنظموا حملة احتجاج واسعة ضدها، واقاموا مهرجان احتجاج فى الناصرة حضره ١٤ عضو كنيست (السبعه العرب وسبعة يهود) واعرب ٣ أعضاء كنيست آخرون عن تأييدهم له. بل وقام رئيس الدولة بتحية هذا المهرجان والتضامن مع اهدافه.

الاحزاب السياسية

لقد تبلورت مكانة الجماهير العربية الفلسطينية فى اسرائيل، كقوة ذات وزن سياسى، خطوة خطوة، بما يمكن ان يسمى عمل النمله، وكان بالامكان ان يكون اقوى واكبر بكثير، ولولا العراقيل الذاتية والموضوعية التى وضعت فى طريقها وهى عراقيل كثيره تمتد جذورها الى عالمنا العربى الرحب. فالأنظمة العربية التى نسيتنا عشرات السنين تذكرتنا فى مرحلة معينة، لكن ليس للدفاع عن مصالحنا لاسمح الله- انما للتخريب على وحدتنا ومكانتنا. لذلك قصة تبدأ مع بداية تبلور هذه الجماهير من مجموعة ايتام مشتته الى جزء حى من شعب حى، ومكافحة. منذ العام ١٩٤٨ وحتى العام ١٩٨٤ لم تكن هناك اية قوة سياسية منظمة، تعمل وتناضل فى صفوف الجماهير العربية فى اسرائيل، سوى الحزب الشيوعى الاسرائيلى (ركاح) والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (التى اقامها هذا الحزب العام ١٩٧٧

الحزب الشيوعى يفشل محاولات التهويد ويتعرض قادته للاعتقال والصلب والتعذيب

الحزب الشيوعى راكاح يناضل وحيداً فى صفوف الجماهير العربية من عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٨٤

ومازالت قائمة ومستمرة حتى يومنا هذا).

كل ماتحقق من مكاسب وانجازات لهذه الجماهير خلال تلك الفترة بطولها كان بفضل النضال الذى قادة «ركاح» فكما اشرنا آنفا تركت هذه الجماهير عام ١٩٤٨ بلا قيادة وبلا مثقفين ليحاول الحكم العسكرى الاسرائيلى اكلها سائغة فقام قادة الحزب الشيوعى آنذاك بأخذ زمام المبادرة والقيادة وكانوا جميعا شبانا صغارا لايتجاوز اكبرهم الثلاثين من العمر: توفيق طوبى واميل توما واميل حبيبى وسليم القاسم وجمال موسى وتوفيق زياد وزاهى كركبى وحسن ابو عيشة وعلى عاشور ومنعم جرجورة وثليبا خميس وصبحى بلال وعودة الأشهب وغيرهم.

كانوا أعضاء وقادة فى عصبة التحرر الوطنى، التى ضمت الشيوعيين الفلسطينين العرب. بعد قيام اسرائيل تحالفوا مع الشيوعيين اليهود (الذين كانوا منتظمين فى الحزب الشيوعى الفلسطينى). واقاموا معا الحزب الشيوعى الاسرائيلى ، ورفعوا الاهداف المشتركة: اشتراكية، دولتان للشعبين حسب قرار التقسيم، اعادة اللاجئين الفلسطينين، التعامل مع العرب بمساواة، النضال من اجل الحياد الاسرائيلى فى الصراعات العالمية والتعاون مع حركة التحرر الوطنى العربية.. والخ لقد خاض هذا الحزب كل النضالات من اجل مصالح وحقوق الجماهير الفلسطينية. وعمل على صيانة وحدتها. ودعا دائما الى اقامة الأطر الخاصة النضالية للعرب على أساس جبهوى وكان هذا الحزب ورفاقه وحتى قراء صحيفته، عرضة، طول الوقت للاعتقال والتحقيق والتعذيب والمطاردة وقطع الارزاق وبعضهم دفع روحه ثمنا لانتسابه، فى سنة ١٩٦٧، قبيل عدوان حزيران «ولضمان الامن الداخلى» قامت السلطة باعتقال جماعى لاعضاء الحزب

التنظيم السياسى الوحيد الذى قام خلال هذه الفترة هو «حركة الارض» وهى حركة القوميين العرب. حالما قامت بطشت بها السلطة وما عادت تقوم لها قائمة الا بشكل فردى باشتراك قسم بسيط من اعضائها الذين شاركوا فى اقامة حركة ابناء البلد. وهى حركة صغيرة مازالت قائمة لكن نفوذها محدود جدا بين الجماهير العربية. لأن طروحاتها غير واقعية وعملها النضالى فى الشارع لا يعرف المبادرة الا نادرا وهى تظهر بالاساس فى النشاطات التى يقوم بها الآخرون.

اما تنظيم الجبهة فقد اقيم فى العام ١٩٧٧ على اثر معركة يوم الارض، فكانت عمليا تتويجا للنضال السياسى والشعبى الكبير الذى شهدته البلاد.

ففى العام ١٩٧٤ بدأت تتبلور فى مدينة الناصرة اطر تحالفية ما بين الحزب الشيوعى ورابطة الجامعيين ولجنة الطلاب الجامعيين ولجنة التجار والحرفيين وأسمى التحالف جبهة الناصرة الديمقراطية وقد وضع امام ناظريه هدف اسقاط ادارة البلدية التابعة لاحزاب الحكومة وانتخاب ادارة وطنية ونجحت التجربة وانتخب الشاعر توفيق زياد رئيسا للبلدية بتأييد ٧٠٪ من الناخبين (ومازال رئيسا لها حتى اليوم). وكان ذلك عام ١٩٧٥. وبعد عدة أشهر نجحت التجربة فى منطقة اخرى وهى الضفة الغربية التى احتلت عام ١٩٦٧ فمع ان العلاقات بين المجموعتين الفلسطينيين لم تكن متطورة فان الاخوة فى الضفة استفادوا من تجربة جبهة الناصرة. فأقاموا جبهات على نمطها فى انتخابات البلديات وانتصرت القوى الوطنية الجبهوية فى جميع انحاء المناطق المحتلة تقريبا (مما جعل سلطات الاحتلال تبطش بهم وتقيلهم وتطردهم الى الخارج الواحد تلو الآخر وهذا فضلا عن الرؤساء الذين جرت محاولات اغتيالهم مثل بسام الشكعة فى نابلس والمرحوم كريم خلف فى رام الله وابراهيم الطويل فى البيرة والذى نجا صدفة).

على اثر ذلك اقيمت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة التى ضمت الحزب الشيوعى الاسرائيلى وجبهة الناصرة الديمقراطية واحزاب يسار يهودية صغيرة مثل اليهود السود واليسار الاشتراكى الجديد وشخصيات جماهيرية يهودية وعربية مثل رئيس اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، المرحوم حنا مويس، ورئيس لجنة الدفاع عن الاراضى العربية. القس شحادة شحادة، واتحاد الطلاب الجامعيين العرب فى البلاد واللجنة القطرية للطلاب الثانويين العرب فى

الاسرائيل.. وغيرهم وفى الانتخابات للكنيست حصلت الجبهة على ٥ أعضاء مع ان الجبهة هبطت الى ٤ أعضاء كنيست فى انتخابات ١٩٨١ (لمصلحة حزب العمل) فقد حافظت حتى اليوم على موقعها كقوة مركزية فى قيادة الجماهيرية العربية. وهى تحصل على اكثر قليلا من ثلث الاصوات العربية اما الثلثان المتبقيان فقد توزعا فى الانتخابات الاخيرة (١٩٨٨) على النحو التالى:

حزب العمل ٣٠٪

حزب مبام ٣٪

بقية الاحزاب الصهيونية ٨٪

الحزب الديمقراطى العربى ١١٪
(عبد الوهاب دراوشة)

الحركة التقدمية للسلام ١٥٪
(محمد ميعارى)

وهنا يحتاج الامر بعض التفسير فلماذا تقوم احزاب عربية جديدة بينما كل طفل يعرف الحاجة الى الوحدة؟ ولماذا تعطى هذه الكمية من الاصوات للاحزاب الصهيونية؟ ولنبدأ بالسؤال الثانى؟

ان جميع الاحزاب الصهيونية، بما فى ذلك الحزب الذى يدعو الى ترحيل العرب من البلاد، تحصل على اصوات من العرب ويرتبط ذلك بالمصالح الذاتية أو على الاقل بالخوف على مصدر الرزق بالاساس ان عضو الكنيست من حزب العمل «نواف مصالحة»، مثلا قريب بافكاره آقواله من الجبهة اكثر بكثير من حزب العمل. ولكنه اختار البقاء فى هذا الحزب الصهيونى (مع ان الرجل نفسه غير صهيونى) من منطلق رؤيته الذاتية للمصلحة الذاتية وقناعته كما يقول، انه يخدم المصلحة العامة. وعضو الكنيست من حزب مبام «حسين فارس» يعلن على الملأ أن ما يلزمه فى عمله ليس مواقف حزب مبام فقط بل الاطر القيادية للجماهير العربية. والاحزاب الصهيونية عموما. «العمل» ومبام» بشكل خاص لها مصالح تجارية وصناعية وزراعية واسعة وتقوم بتشغيل ألوف العمال العرب الذين يخشون على مصدر الرزق وفى مرحلة معينة فى الماضى كان مديرو الشركات يجبرون العمال على التصويت بواسطة ورقة معينة عليها اشارة حتى يضمنوا الصوت لحزبهم ومن كان ينشط فى صفوف الحزب الشيوعى كان يطرد من عمله وهلمجرا. ومع ذلك، فان التصويت لهذه الاحزاب بعد كل هذه الفترة من الزمن اصبح بالنسبة لجماهيرنا العربية عارا الكل يتحدث عن التخلص منه.

اما بالنسبة للاحزاب العربية، فهذه مسألة عربية ذاتية تتعدى حدود دولة اسرائيل. فالحركة التقدمية قامت عشية انتخابات ١٩٨٤ بتشجيع عربى وفلسطينى ليس خفيا «وعبد الوهاب دراوشه» الذى كان قد انتخب عضوا للكنيست فى اطار قائمة حزب العمل عام ١٩٨١، انسحب من هذا الحزب عشية انتخابات ١٩٨٤ وأقام حزبا «الحزب الديمقراطى العربى» ايضا بتشجيع عربى ليس بعيدا عن دائرة التأثير المصرية وفى مطلع ايار ١٩٩٠ اعلن عن قيام حزب جديد باسم «الحزب التقدمى الاشتراكى» قال احد مؤسسيه صراحة انه يسترشد بافكار كمال جنبلاط، مؤسس الحزب الذى يحمل الاسم نفسه فى لبنان، وكما هو معروف، فان اكثر من حلقة اتصال قائمة بين اسرائيل ولبنان. وقبل مدة جرى الحديث عن اقامة حزب باسم «الحزب الديمقراطى المسيحى» فى اسرائيل والجميع عندنا يشم رائحة الليكود فى هذا الحزب مع ان اصحابه يؤكدون انه جاء ردا على نشاط الحركة الاسلامية.

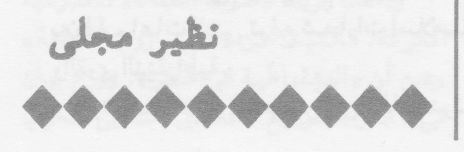
لماذا يصوت أكثر من ٤٠٪ من العرب للأحزاب الصهيونية؟!

اما الحركة الاسلامية عندنا فهى شبيهة بحركات التعصب الدينى فى مصر مثل الجهاد وغيره. وقد بدأت نشاطها فى صفوف جماهيرنا العربية قبل بضع سنوات قليلة ويتركز نشاط هذه الحركة ضد الشيوعيين والجبهة ولا نكاد نسمع كلمة منهم ضد الحكومة الاسرائيلية وسياستها او ممارساتها العنصرية ولا حتى الممارسات ضد المساجد ورجال الدين.

ان مثل هذا التمزيق للجماهير العربية يفسح المجال على وسعه امام مخططات الحكومة الاسرائيلية للسيطرة عليها وضمان عدم بلورة وتجميع قوتها ويسهل عمليا البطش بها ولكن تبقى هناك حقيقة اساسية اخرى هى ان هذه الجماهير، بكل الاحزاب الفاعلة بين صفوفها ترفع الشعارات والبرامج السياسية المتقاربة جدا والتى لاتبرر هذا الانشقاق، باستثناء الحركة الاسلامية التى ترفع شعارات مغايرة (خصوصا ضد منظمة التحرير الفلسطينية) ولذلك تسمع الاصوات بين صفوف هذه القوى جميعا حول ضرورة الوحدة.

وفى الانتخابات النقابية الاخيرة (١٩٨٩) خطت ثلاثة احزاب منها خطوة هامة على طريق الوحدة (الجبهة والتقدمية والديمقراطى العربى) الا ان التجربة لم تكتمل بعد....

نظير مجلي



الجزائر

مواجهة بين الجبهة الاسلامية وجبهة التحرير واليسار

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

تشهد الجزائر يوم ١٢ يونيه القادم، انتخابات المجالس البلدية ومجالس الولايات (المحافظات) وهى أول انتخابات تجرى فى ظل التعددية السياسية، والاصلاحات الديمقراطية الواسعة التى بدأها الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد. عقب الانتفاضة الشعبية فى أكتوبر ١٩٨٨.

ويشارك فى الانتخابات (١٣٦) الف مرشح و١١ حزبا سياسيا، وعدد كبير من المستقلين ويدور التنافس بصورة أساسية بين حزب «جبهة التحرير الوطنى الجزائرى» الحاكم وهو حزب الثورة الجزائرية الذى انفرد بحكم الجزائر منذ الاستقلال وحتى الآن، وحزب «الجبهة الاسلامية للانقاذ» وهو حزب أصولى اسلامى يدعو لاقامة الدولة الاسلامية وتطبيق الشريعة والحل الاسلامى!. وهناك ٥ أحزاب أخرى تشارك بفعاليه فى الانتخابات، وهى «الحزب الاجتماعى الديمقراطى» وسط و«حزب الطليعة الاشتراكية» شيوعى «حزب النهضة الجزائرية» اسلامى ليبرالى، «التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية» و«الحزب الوطنى من أجل التضامن والتنمية» أما الاحزاب الاربعة الاخرى فمشاركتها رمزية ويلعب المستقلون دورا بارزا، فقد قدموا فى انتخابات المجالس البلدية ١٣٦٥ قائمة، وشاركوا فى انتخابات مجالس الولايات ب (٢٢٦) قائمة.

وتدور الانتخابات فى مناخ بالغ التوتر، نتيجة للأزمة الاقتصادية والنقص الواضح فى السلع الاستهلاكية وارتفاع الاسعار، وتزايد عدد العاطلين على العمل، ثم المواجهة الحادة بين الجماعات التى ترفع شعارات اسلامية والقوى الديمقراطية.

وتتعدد صور التعبير عن هذا التوتر والصراع الجارى فى المجتمع الجزائرى فى هذه المرحلة... بدءا من دعوة الاتحاد العام للعمال للاضراب العام احتجاجا على الاصلاحات الحكومية الرامية الى تصفية ملكية الدولة لوسائل الانتاج وتحويلها الى القطاع الخاص، والصدام بين الشرطة ومواطنين فى شرق الجزائر قطعوا الطريق الى مدينة «قسنطينة» للفت النظر الى ظروف معيشتهم المأساوية، ونشوب معركة داخل مسجد فى مدينة بالقرب من «تلمسان» فى الغرب الجزائرى بين أنصار قيادتين محليتين من جبهة التحرير اختلفا حول قوائم المرشحين واستخدمت فى المعركة المدى والهراوات، وحرق المتظاهرين لمقر فرعى لحزب جبهة التحرير فى منظمة «مسكرة».. وصولا الى اعتداء جماعة التكفير والهجرة. على مقابر شهداء الثورة، والمواجهة بين التيار الذى يرفع شعارات دينية والقوى الديمقراطية.

واتخذت هذه المواجهة فى المرحلة الاخيرة شكل تصريحات متبادلة، ومسيرات متنافسة.

فصرح «على بلحاج» أحد قادة الجبهة الاسلامية للانقاذ أن..» «الاصوليون سيواصلون السعى لتحقيق هدفهم، وهو اقامة دولة اسلامية، حتى اذا أريقت الدماء».. ان الطريق الى الدولة الاسلامية ملئ بالدموع والدم..»

ويرد عليه «محمد صلاح محمدى» وزير الداخلية قائلا ان الحكومة« مصممة على مكافحة عنف المجموعات الهادفة الى اخضاع الافراد» وأضاف «أنه لاديمقراطية من دون نظام ولكن الحل لايكمن فقط فى قمع أعمال العنف. وقد أعدت الحكومة خطة طموحه تواجه المسببات ذاتها لتلك الأعمال » فى اشارة واضحة لاستغلال التيار الاسلامى المتعصب للأزمة الاقتصادية وجيوش العاطلين فى ممارسة إرهابه ضد المواطنين خاصة النساء، وقد طالبت جمعيات نسائية عديده أثناء مقابلة وفد منها لرئيس الوزراء بمواجهة أعمال العنف التى يقوم بها الاصوليون ضد النساء، خاصة منذ بداية شهر رمضان».

المواجهة الفعلية كانت فى شوارع الجزائر من خلال المسيرات المتتالية التى نظمتها القوى والجماعات المختلفة.

وقد بدأت هذه المسيرات، التى اتخذت شكل استعراض للقوة، عندما قررت«الجبهة الاسلامية للانقاذ» بزعامة «عباس مدنى» و«على بلحاج» تنظيم مسيرة وطنية يوم الجمعة ٢٠ ابريل فى مدينة الجزائر العاصمة الى مقر الرئاسة للمطالبة بالاستجابة لعدد من القضايا التى تطرحها الجبهة.

وردت جبهة التحرير الجزائرية (الحزب الحاكم) بالدعوة الى تيسير مسيرات فى كافة المدن الجزائرية بمافيها العاصمة فى نفس اليوم (الجمعة ٢٠ أبريل) احتجاجا على «استخدام المساجد فى غايات حزبية وانتخابية ضيقة».

ويبدو للحظة أن هناك مواجهة دامية توشك أن تقع فى العاصمة الجزائرية. ولكن الامانة العامة لحزب جبهة التحرير قررت فى اللحظة الاخيرة تأجيل مسيرة العاصمة تجنبا لاى صدام مع الجبهة الاسلامية للانقاذ.

وبعد صلاة الجمعة يوم ٢٠ ابريل انطلقت مسيرة الجبهة الاسلامية التى شارك فيها عشرات الالوف وتميزت بدقة التنظيم وانتشار جهاز الأمن الخاص بالجبهة على طول الطريق الذى مرت به المسيرة ويتكون من عشرات من الشبان الملتحين فى زى موحد أبيض وعلى ايديهم شعار الجبهة والعلم الجزائرى، وقد شبههم مواطن جزائرى«ب» الميليشيا غير المسلحة» وفى تصرف بالغ الذكاء من الحكومة الجزائرية، خففت بشكل واضح من وجود رجال الشرطة فى الطرقات التى عبرتها المسيرة، وقصرتها على سيارتى شرطة عادية. وقد رفعت المسيرة شعار «الاسلام هو الحل». وسلم المشاركون فى المسيرة مذكرة بمطالب الجبهة، وفى مقدمتها..

–حل البرلمان الجزائرى خلال ٣ أشهر وتنظيم انتخابات تشريعية مبكرة

–الافراج عن المعتقلين السياسيين

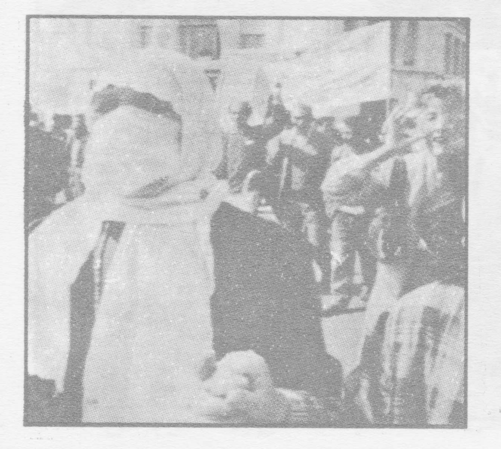
–اصلاح نظام التعليم

–مطالبة رئيس الدولة التقيد بالشريعة الاسلامية

وجاء الرد على هذه المسيرة يوم الخميس ١١ مايو ١٩٩٠ عندما دعت أربعة احزاب يسارية وهى..

– حزب الطليعة الاشتراكية

– الحركة الديمقراطية من اجل التجديد الجزائرى



– الحزب الاجتماعى الديمقراطى
– التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية
وعدد من الجمعيات والمنظمات الثقافية، مثل «تجمع الفنانين» ولجنة حقوق الانسان الجزائرية» و «لجنة الدفاع ضد التعذيب» لتنظيم مسيرة جماهيرية لتأكيد وجودها على الساحة السياسية فى مواجهة الجبهة الاسلامية. وقدر المراقبون عدد المشاركين فى المسيرة بنحو ٢٠٠ ألف مواطن ولاحظوا المشاركة الواسعة للنساء (حوالى ثلث المشاركين) وقد عبرت سيدة من المشاركين فى المسيرة عن موقفها قائلة..» لقد عشنا فى ظل دكتاتورية الحزب الواحد، ولانريد الان العودة الى دكتاتورية من نوع آخر، هى دكتاتورية الجبهة الاسلامية للانقاذ ورفعت المسيرة مجموعة من الشعارات ،من بينها «الديمقراطية تعنى التقدم» «نعم للتسامح... لا للعنف» .. لاديمقراطية ولا تقدم من دون مشاركة المرأة...» الاسلام دين تسامح واجتهاد » السلم المدنى والعدالة الاجتماعية فى خدمة الوطن»

وقد اهتمت اجهزة الاعلام الحكومية بنقل وقائع هذه المسيرة وقال مصدر حكومى «الهدف الان هو احداث توازن بين القوى السياسية لطمأنة الرأى العام وتعميق المسيرة الديمقراطية فى الجزائر، ووضع حد لكل محاولات تغذية النزعة المشككة فى صلاحية الخيار الديمقراطى..»

وفى يوم الخميس ١٧ مايو قادت «جبهة التحرير الوطنى الجزائرى» المسيرة الثالثة– والاخيرة– عبر شوارع العاصمة. وشارك فيها مليون مواطن، يتقدمهم الامين العام للجبهة واعضاء المكتب السياسى، وعدد كبير من النساء ورفع المتظاهرون صور الشاذلى جديد وهوارى بومدين وشعارات تدعو الى تعزيز الديمقراطية فى البلاد.

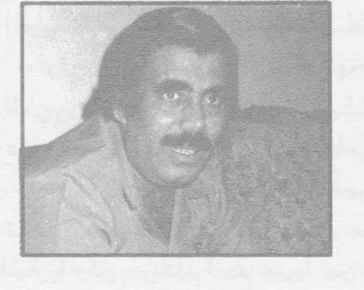
ويحسم تصويت الناخبين فى ١٢ يونيه الصراع حول أى القوى يتمتع بتأييد الشعب الجزائرى فى هذه المرحلة... جبهة التحرير... أم الجبهة الاسلامية أم اليسار، الذى يقف فى صف واحد مع الجبهة فى مواجهة خطر الدكتاتورية المتسترة بالدين

وبانتهاء هذه الانتخابات تبدأ مرحلة الخيارات الصعبة فى الجزائر.. مواجهة الازمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وصولا الى تحديد شكل الحكومة القادمة بعد انتخابات البرلمان فى عام ١٩٩٢.

◆◆◆◆◆◆◆◆◆

اليمن

المخاض الصعب
قبل قيام الوحدة اليمنية



لم تستطع موجة الفرح الغامر بالوحدة التى اجتاحت اليمن بشطريه «الجنوبى والشمالى» أن تخفى المشاكل والتناقضات التى عاشتها عدن وصنعاء على السواء فى الأسابيع القليلة الماضيه.

فى عدن أستئنفت العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية فى أول مايو ١٩٩٠ بعد قطيعة تجاوزت العشرين عاما. وصدرت قوانين تعدل قوانين الاصلاح الزراعى والاسكان «لتصحيح الأخطاء التى مورست فى هذا المجال» وتسمح بانشاء مناطق حرة للاستثمار. كما تقرر مراجعة الأحكام التى صدرت «بحق الكثير من القيادات الوطنية ورد الاعتبار الى أولئك الوطنيين الذى كان لهم شرف المشاركة فى الكفاح الوطنى» كما قال الرئيس اليمنى الجنوبى «حيدر أبو بكر العطاس» أمام مجلس الشعب الأعلى فى منتصف الشهر الماضى. وألغى، قانون منع تعاطى القات خلال أيام الأسبوع وحظر التوسع فى زراعته، بحيث أصبح مباحا تعاطيه طوال أيام الاسبوع– أسوة بالشمال– بعد أن كان محظورا بإستثناء مساء الخميس وطوال يوم الجمعة:

وتفجرت على السطح وبصورة علنية– سياسية وليست مسلحة هذه المرة– الخلافات داخل الحزب الاشتراكى اليمنى «الذى تولى السلطة منفردا فى الجنوب. وقد أشار «على سالم البيض» الأمين العام للحزب منذ أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦، الى هذا الخلاف، عندما تحدث عن وجود «محاولات تستهدف إعاقة تنفيذ قرارت دورات اللجنة المركزية للحزب، والتلكؤ فى تنفيذ برامج الاصلاح، يقوم بها المتمسكون بتقاليد الماضى».. وأضاف أن» التفكير الجديد والصحيح فى العمل الوحدوى يتمثل فى التخلى عن المناورات والتكتيكات التى رافقت النشاطات الوحدوية فى السابق وعدم التلكؤ فى تنفيذ إتفاق عدن». وهاجم البيض» الحزبيين الذين يرون وحدة الحزب «عبر الأحاديث فى مجالس مضغ القات والهمس».

وإثر الانتخابات الخاصة بمحافظ «عدن» (رئاسة المجلس التنفيذى لمحافظة عدن) والتى فقد فيها المحافظ السابق «ناجى عثمان» عضو اللجنة المركزية للحزب وعضو مجلس الشعب الأعلى والذى تولى منصب المحافظ عقب أحداث ١٣ يناير ٨٦) منصبه، وحل محله «عثمان كرمانى» الذى ساندته لجنة الحزب فى عدن.. نظم أنصار المحافظ السابق مسيرتى إحتجاج، الأولى مساء الخميس فى حى «كريتر» والثانية مساء السبت فى حى «خورمكسر».. رددت خلالهما هتافات ضد أمين منظمة الحزب فى العاصمة «سيف صايل» وشعارات «لاشللية ولاقبلية»، و «عاش الرأى والرأى الأخر». وتردد أن «سعيد صالح سالم» وزير فى الدولة وعضو المكتب السياسى للحزب الاشتراكى اليمنى، و «عمر عبد العمد» قائد لجان الدفاع وعضو اللجنة المركزية للحزب قد شاركا فى هذه المظاهرة.

ونددت منظمة الحزب فى عدن «بالأعمال التكتيكية والتحريضية»، وقالت أن الهدف من التظاهرتين هو «تصفية حسابات ذاتية على أسس مناطقية وإنفصالية» فى إشارة واضحة الى الصراعات القبلية والعشائرية. كما وصفها المجلس الشعبى للعاصمة بأنها «ضجة مفتعلة ومدبرة تستند الى أسس وقناعات ضيقة وأنها تساعد على الانفصال فى بنية الوحدة الوطنية.

ودخلت جريدة «صوت العمال» الأسبوعية المعركة، فكتبت عن «ظهور روح القبلية» وعن أن «الديمقراطية فى خطر». ووزع بيان فى «عدن» بتوقيع «المنتدى الشعبى للحزب

الاشتراكى اليمنى على طريق الوحدة والديمقراطية» هاجم جريدة «صوت العمال»

وكاتب المقال ووصفه بأنه «أحد أبواق القرويين».

ووزع بيان آخر باسم «الحزب الاشتراكى اليمنى- الفقراء المتعهدين بالدفاع عن الحزب ووطنيته وتقدميته منشورا جاء فيه..» إن مايدفعنا إلى كتابة هذا المنشور هو الظروف التى يمر بها حزبنا والتفكك الواضح والسعى وراء المصالح الشخصية على حساب المصالح العامة، والاستناد إلى القوة القبلية والمناطقية لتحقيقها..»

ووصل الأمر إلى أن إتهمت جريدة «صوت العمال» الذى هاجموا الصحيفة ومنظمة الحزب فى عدن باستعدائهم للقوات المسلحة ضد الحزب.. «وجدناهم يتحدثون بلغة جوبلز (وزير اعلام هتلر)، ويستعدون علينا الجيش والسلاح..» وكانت «الراية» صحيفة وزارة الدفاع قد شاركت فى الحملة ضد مقال «صوت العمال»

ولم تظهر المشاكل والتناقضات فى الشمال على الملأ لطبيعة البناء السياسى القائم هناك والذى لايسمح بظهورها للسطح.. باستثناء الخبر الذى أذاعته وكالة الأنباء الفرنسية، ونسبته الى مصادر موثوق بها فى صنعاء وعدن، حول وقوع «اضرابات قبلية فى منطقة صعدة، وصدامات بين القوات الحكومية وقبائل المنطقة التى تقع على حدود المملكة العربية السعودية. وسفر الرئيس اليمنى على عبد الله صالح الى عدن لطلب مساعدة عسكرية من اليمن الجنوبى لوقف هذه الاضطرابات. وأن عدن بعثت بعشرة الاف جندى للسيطرة على الموقف فى هذه المنطقة التى تقع فى أقصى شمال اليمن الشمالى»

كما أذاع مصدر دبلوماسى فى صنعاء نبأ «تعرض قافلة من الصهاريج للهجوم فى منطقة مأرب شمال شرق البلاد، حيث تسود إضطرابات قبلية بصورة شبه دائمة.»

وقد كذب الرئيس على عبد الله صالح هذه الأنباء فى اتصال هاتفى مع الملك حسين فى أول مايو الماضى. ووصف مصدر يمنى مسئول فى صنعاء هذه الأنباء بأنها «كاذبة، وتعتبر شكلا من أشكال التآمر الذى يهدف إلى إعاقة الجهود المبذولة من أجل الوحدة اليمنية»

وأكد مسئول يمنى جنوبى «أن تحرك القوات بين عدن وصنعاء يدخل فى إطار حرية التنقل للقوات المسلحة فى اليمن الشمالية والجنوبية وأنه لايهدف الى قمع إضطرابات ذات طابع قبلى.. وأن الزيارة التى قام بها على عبد الله صالح لعدن لم تتناول سوى مواضيع الوحدة بين اليمنيين، وأنه لم يطلب مساعدة عسكرية»

الكويت
اعتقالات المعارضيه

فى الوقت الذى تزدهر فيه الحركة الديمقراطية عالميا وتمارس فيه الشعوب حقها الاجتماعى والتعبير عن الرأى وعقد الاجتماعات الجماهيرية و يرتفع فيه صوت قوى المعارضة السياسية فى العديد من بلدان العالم..

وفى الوقت الذى تزداد فيه الهجمة الاستعمارية الصهيونية الضارية على الوطن العربى والشعب الفلسطينى، بالبطش الوحشى بالانتفاضة الباسلة، وبالحملة المتصلة على شعب العراق، وباستيطان المهاجرين اليهود الجدد الأرض الفلسطينية المحتلة.

.. فى هذا الوقت الذى نحن أحوج مانكون فيه الى ضم الصفوف عربيا وقطريا.. تلجأ حكومة الكويت الى اعتقال عدد من النواب والشخصيات الوطنية الاجتماعية البارزة وكل جريمتهم أنهم عبروا عن الرأى المعارض لقرارات الحكومة بتشكيل مجلس نيابى مؤقت ثلثه من المعينين، فى مخالفة صريحة لنصوص الدستور الكويتى.

وحتى كتابة هذه السطور قبل الطبع مباشرة- مازال رهن الاعتقال أربعه من نواب مجلس الامة المنحل، وهم الدكتور أحمد الربعى أستاذ الفلسفة بجامعة الكويت، والدكتور عبد الله النفيسى أستاذ العلوم السياسية بالجامعة، والاستاذ جاسم القطامى الشخصية الوطنية والاجتماعية البارزة، والاستاذ على بوعركى، والتهم المنسوبة اليهم أنهم تحدثوا فى «ديوانيات» عقدت فى المنازل ودعوا فيها الى مقاطعة الانتخابات باعتبار أنها غير دستورية وعدوان على الحقوق المقررة للشعب والمنصوص عليها فى الدستور

واذ كانت الرقابة الحكومية مفروضة على الصحف والاجتماعات العامة ممنوعة وفق تعليمات وزارة الداخلية، فلم يكن أمام قوى المعارضة غير التعبير عن رأيها فى الديوانيات التى هى من التقاليد العريقة لشعب الكويت.

وقد سبق اعتقال النواب الاربعة فى يومى ١٣ . ١٥ مايو، اعتقالات أخرى فى يومى ٨.٧ مايو للنائبين أحد باقرر والدكتور أحمد الخطيب الشخصية الاجتماعية والوطنية البارزة ومعهم الاستاذ عبد الله النيبارى النائب الاسبق ورئيس اللجنة الحالية لمجالس مابعد الاستقلال والاستاذ أحمد النفيسى النائب السابق ورئيس تحرير مجلة الطليعة وشخصيات أخرى وقد تم الافراج عنهم بعد قضاء أربعة أيام فى السجن- بكفالات مالية، ومازالت قضاياهم رهن البت ولقد تزامنت هذه الاحداث المؤسفة مع اعتصام لطلاب جامعة الكويت وبعض أساتذتها، كان قد بدأ لأسباب تتعلق بلائحة الجامعة، ولكن مع هذه التطورات الاخيرة دخلت قضية الانتخابات والاعتقالات بعدها ضمن مطالب الاعتصام.

ومن الواضح لنا أن قطاعات واسعة من الرأى العام الكويتى تعارض سياسة الحكومة فيما يتعلق بمجلس الأمة وأنه كان من الحكمة أن تنصت الحكومة الى الرأى المعارض، وأن تسعى بدلا من البطش الى حوار حقيقى يستهدف الوصول الى أوسع اجماع شعبى حول هذه القضايا المصيرية، كما أن من الواضح لنا أن المضى فى السياسات الحالية سوف يؤدى الى عزلة حكومة الكويت وطنيا والاساءه الى سمعتها العربية والدولية.

د. احمـد الربعي



ولم تمنع هذه المشاكل والتناقضات قيادات الشطرين من قطع الطريق الى الوحدة- تنفيذا لاتفاق عدن فى ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩- بسرعة فائقة فبعد سلسلة من اجتماعات القمة فى صنعاء وعدن وتعز ٢٠ أبريل- أول مايو- ١٠ مايو) أصبحت كل الخطوات الضرورية لتصديق برلمان الشمال (مجلس الشورى) وبرلمان الجنوب (مجلس الشعب الأعلى) على دستور الوحدة جاهزه بالفعل وقبل موعدها المقرر بأشهر طويلة. وبالتالى قيام اليمن الموحد، خاصة بعد العدول عن إجراء استفتاء حول دستور الوحدة والاكتفاء بتصديق البرلمانين عليه.

فقدتم توحيد العملة و «اعتبار الريال والدينار عمله للوطن الواحد قابلة للتداول فى شطرى اليمن إعتبارا من تاريخه (٤مايو). وتصبح العملتان وفقا لذلك وسيلة دفع قانونى فى كل أنحاء الوطن اليمنى بسعر تبادل يساوى ٢٦ ريالا للدينار الواحد.»

ووضع برنامج لإنهاء الانتماء الحزبى فى القوات المسلحة تدريجيا حيث أصبح العمل الحزبى داخل القوات المسلحة فى دولة الوحدة محرما حسب الدستور.

وتقرر إخلاء صنعاء (عاصمة دولة الوحدة) وعدن (العاصمة الاقتصادية) من القوات المسلحة وسحبها الى مناطق عسكرية ينفق عليها فى قيادة الأركان، وحل جهاز الأمن فى الشطرين. وكان قد سبق هذه القرارات سلسلة طويلة من القرارات والاجراءات لتوحيد كافة المؤسسات والوزارات والهيئات والنظم فى الشطرين.

واستكملت عملية الوحدة إجراءاتها التمهيدية قبل التصديق على الدستور، بانهاء لجنة التنظيم السياسى لأعمالها والتى كان مقررا الانتهاء منها فى ٢٠ فبراير، ولكنها تأخرت حتى الاسبوع الاول من مايو. كان الخلاف حول هذا الموضوع من أهم القضايا التى أثارت جدلا واسعا. فبينما كانت قيادة الحزب الاشتراكى اليمنى تلح على ضرورة قيام التعددية الحزبية- تنفيذا لدستور الوحدة منذ قيام الوحدة، تمسك حكام الشمال بتأجيل تنفيذ التعددية الى ما بعد قيام الوحدة.

وقد لجأت قيادة الحزب الاشتراكى اليمنى الى فرض الأمر الواقع فى، الشطر الجنوبى، فأعد مجلس الوزراء مشروعا بقانون للاحزاب، يسمح بقيام الأحزاب السياسية بشرط أن تلتزم فى برامجها بمبادىء ثورتى ٢٦ سبتمبر فى الشمال و١٤ أكتوبر فى الجنوب، وألا يكون التنظيم السياسى قائما



عمر الجاوى

على أساس مناهض للدين أو يدعى إحتكار تمثيل الدين، أو يكفر التنظيمات السياسية الأخرى. وألا يستغل برامجه أو مبادئه أو أهدافه ووسائله لممارسة العنف أو التحريض عليه أو الإيحاء به. ويمنع المشروع تشكيل أيه تنظيمات عسكرية أو شبه عسكرية ويحظر على الأحزاب تشكيل وحدات لها فى مؤسسات الانتاج والخدمات والتنظيم. ولايسمح بقيام أى تنظيم سياسى يقل عدد أعضائه عن ثلاثة آلاف شخص

والأهم من ذلك هو مبادرة أحزاب سياسية عديدة فى الشمال والجنوب الى الاعلان عن وجودها وممارسة هذا الوجود بالفعل بأشكال وأساليب عديدة. وقد رفعت ٧ أحزاب سياسية تمارس نشاطها علانية فى صنعاء مذكرة الى اجتماع قيادتى الشطرين فى ١٩ أبريل الماضى تضمنت ٧ مطالب فى مقدمتها..» الاعلان الفورى عن الحريات الديمقراطية، بما فى ذلك التعددية الحزبية وإصدار قانون بذلك». ووقع المذكرة كل من..

- جار الله عمر «حزب الوحدة الشعبية»
- محمد عبد نعمان» التجمع الوحدوى اليمنى»
- عبد الله غانم «الحزب الوحدوى الديمقراطى»
- عبد الرحمن قرحش «التنظيم السبتمبرى الديمقراطى»
- عبد الرحمن يهوب «حزب البعث العربى الاشتراكى- العراق»
- عبد الحافظ نعمان «حزب البعث العربى الاشتراكى- سوريا»
- د. عبد الملك الخلاقى «التنظيم الوحدوى الشعبى الناصرى»

كما وقعه عمر الجادى «عن المجلس اليمنى للمنظمات المهنية والابداعية.

وواصلت القيادة السياسية فى الشمال الضغط لتأجيل موضوع التعددية الى ما بعد قيام دولة الوحدة وخلال الفترة الانتقالية. فقال «عبد الله بركات» وزير الداخلية فى اليمن. الشمالى..» مشروع الوحدة ينص على التعددية. ولكن دستورى الشطرين يمنعان التعددية. والمسألة هى ما إذا كان يجب إقرار التعددية قبل الاستفتاء على دستور الوحدة أم ترك ذلك إلى ما بعد الوحدة التى هى الهدف الأسمى ثم تأتى التعددية التى يحدد البرلمان الموحد ضوابطها وإطارها العام ومعايير تكوين الأحزاب. كل هذه الأمور لابد منها وإلا ستكون الحالة فوضى..»

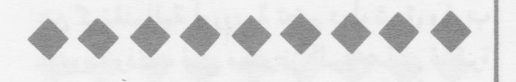
وهاجم الرئيس على عبد الله صالح بعض التيارات السياسية النشطة لتكوين أحزابها قائلا..» إن الذى يحاولون أن يزرعوا الأشواك فى طريق الوحدة، سواء تحت مبررات تتستر بالدين الاسلامى الحنيف، أو توجهات متطرفة غريبة على الشعب اليمنى، وتتعارض مع قيمه وعقيدته وتقاليده، لن يفلحوا ولن يجنوا سوى الخيبة والفشل وسخط الشعب»

وقد انتهت أعمال اللجنة السياسية فى النهاية الى الاتفاق على تأجيل التعددية الى ما بعد الوحدة، والى توقيع اتفاق للعمل المشترك بين الحزب الاشتراكى اليمنى، والمؤتمر الشعبى العام (الحزبان الحاكمان فى اليمنين)، واعداد مشروع قانون للاحزاب والتنظيمات السياسية، وميثاق للعمل السياسى بين الأحزاب والتنظيمات السياسية.

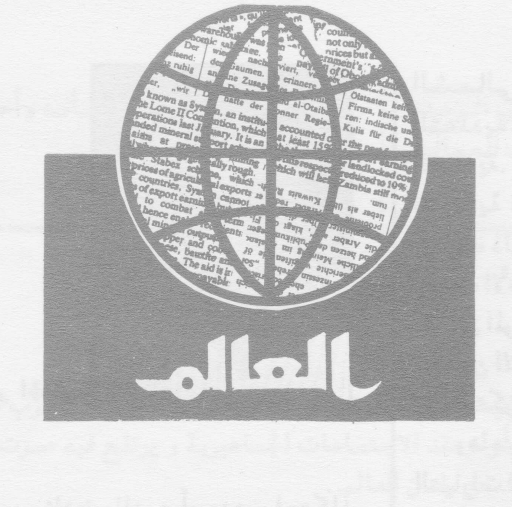
كما تقرر تأجيل الحوار الذى كان قد أعلن عنه خلال لقاء قمة تعز، بين لجنة سداسية شكلتها القيادة اليمنية فى الشطرين، والأحزاب والتنظيمات السياسية والشخصيات الوطنية الفاعلة على الساحة وكما فهم من المصادر الرسمية، فقد تأجل الاجتماع الى مابعد قيام الوحدة.

وبعيدا عن تفاصيل عديده وحوارات متصلة فى صنعاء وعدن، فلاشك أن الوحدة اليمنية- ورغم كل الصعاب والمشاكل- تحول هام فى المنطقة، تثير من الفرح والحماس فى المنطقة والعالم العربى، قدر ماتثير من مخاوف وعداء لدى بعض الانظمة فى المنطقة وبعض العواصم الغربية.

وتجمع القوى الوطنية اليمنية فى الشمال والجنوب على السواء أن انتصارها يكمن فى اعتماد الديمقراطية الصحيحة، وعدم اللجوء الى النعرات القبلية والعشائرية او الابتزاز باسم الدين فى السياسة.. وانتهاج الحكم لسياسة وطنية مستقلة، وتنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية حقيقية غير تابعة.











شهور عدة انقضت على الهزات العنيفة والزلازل السياسية العاصفة التى شهدتها دول شرق أوربا، والتى أحدثت فيها تغيرات جوهرية على أنظمة الحكم السائدة فيها مما أدى الى تغيير فى اللوحة السياسية الأوروبية. وجاء الان دور الغرب ودول أوروبا الغربية بالتحديد لتصبح مركز الأحداث والمشاورات واللقاءات، وهدفها الأساسى فى ذلك الدخول فى عملية تسارع الأحداث التاريخية والمتغيرات للاستفادة منها والتأثير فيها لمصلحة النظام السياسى الاقتصادى الاجتماعى وعنوانه الليبرالية وديمقراطية إقتصاد السوق وجعله اللون السائد فى لوحة أوروبا الجديدة.

ونحن الان نشهد مراجعة شاملة أوروبية غربية تقودها فرنسا للقيام بمراجعة شاملة للاستراتيجيات الاوروبية وللتحالفات القائمة فى مخلفات الحرب العالمية الثانية لكى تتماشى مع أوروبا التسعينات ومنذ بداية السنة عندما أطلق الرئيس «ميتران» فكرته عن كونفدرالية أوروبية تضم دول شرق وغرب أوروبا وذلك فى معرض الرد على فكرة «جورباتشوف» المعروفة بالبيت الأوروبى المشترك، ولقاءات القمة والمشاورات المختلفة بين دول ورؤساء أوروبا الغربية والولايات المتحدة، ان كان فى اطار المجموعة الاقتصادية الأوروبية أو المجلس الأوروبى أو حلف شمال الاطلسى. تتسارع وتتعدد.

وهكذا شهدنا نشاطاً محموماً للرئيس «ميتران» فى هذا المجال حيث عقد لقاء قمة مع المستشار الألمانى الغربى «هيلوت كول» فى ٢٥ أبريل الماضى أسفر عن اقتراح مشترك للاسراع فى خطوات الوحدة الاقتصادية والنقدية وصولا الى وحدة سياسية وضع لها تاريخ محدد هو بداية سنة ١٩٩٣. وفى قمة «بوش- ميتران» فى فلوريدا فى ١٩ أبريل جرى التأكيد على أهمية تكييف استراتيجية حلف شمال الأطلسى مع المتغيرات فى أوروبا. وأثناء قمة المجموعة الاقتصادية الأوروبية فى دبلن فى ٢٨ أبريل قدم الاقتراح الخاص بالوحدة السياسية المنشودة لأوروبا والذى كان قد تمخض عن قمة ميتران- كول» ولقى معارضة من رئيسة الوزراء البريطانية «مارجريت تاتشر» وقد حاول «ميتران» مرة أخرى تذليل العقبات أمام هذا المشروع فى لقاء القمة الذى أجراه مع «مارجريت تاتشر» فى ٥ مايو الماضى.

وقد طفت مسألة استراتيجية الأمن الاوروبى بعد تحقيق الوحده الالمانية (المنتظر) ومستقبل أوروبا فى المجال الدفاعى وموقع ألمانيا الموحدة فى حلف شمال الاطلسى ووضع فرنسا الخاص بالنسبة لهذا الحلف الذى خرج منه الجنرال ديجول سنة ١٩٦٦، على مختلف هذه اللقاءات الأوروبية الغربية.

ويشكل نص البيان الختامى الذى صدر عن لقاء القمة الفرنسى- الالمانى الغربى الخامس والخمسين بين «فرنسوا ميتران وهيلموت كول» والذى طالب بالسير بالسوق الاوروبية المشتركة نحو تحقيق وحدة اقتصادية ونقدية وسياسية تضم هذه الدول فى مدة أقصاها أول يناير ١٩٩٣، خطوة جديدة أساسية ومهمة نحو بناء الوحدة الأوروبية. وبالنسبة للمسئولين الفرنسيين فان تسريع الخطى فى اتجاه هذه الوحدة يشكل نوعا من رفع التحدى الذى تطرحه الوحدة الالمانية على مستقبل أوروبا.

وكانت العلاقات الفرنسية- المانية الغربية قد شهدت خلال الأشهر الأخيرة فتوراً نتيجة التخوف الفرنسى- لأسباب تاريخية معروفة- فى الاندفاعة السريعة التى أبداها هيلموت كول نحو الاسراع بتحقيق وحدة المانيا وبالتالى امكان قيام دولة المانية قوية (عمادها ٨٠ مليون نسمة واقتصاد مزدهر) وذلك فى وسط أوروبا وبذلك يضعف الدور الفرنسى الاساسى والتقليدى فى المجموعة الاوروبية ويبدو أن قمة ميتران- كول» الاخيرة قد أزالت شيئا من هذا الفتور وتمخض عن اللقاء تشكيل شىء يشبه المحور الفرنسى- الالمانى داخل المجموعة الاوروبية وينظر المسئولون الفرنسيون الى هذا المحور بعين الرضى لانه يعيد ادخال المانيا الموحدة فى اطار اوروبى واسع وهو برأيهم بمثابة قاعدة الوحدة الاوروبية.

وكان هذا الاقتراح الفرنسى- الالمانى المشترك على رأس جدول أعمال القمة الاوروبية التى انعقدت فى دبلن فى ٢٨ ابريل الماضى. وأحدث هذا المشروع انقساماً بين دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية حيث رأت بعض الدول (ومنها بريطانيا واسبانيا) أن الجهود الرامية الى تسريع الوحدة السياسية لدول أروبا وخصوصا أنه جرى تحديدها ببداية عام ١٩٩٣، تحول الأنظار عن مسائل رئيسية أخرى (الوحدة الاقتصادية والنقدية ومشاكلها المختلفة والمقرر إعلانها فى عام ١٩٩٢) وفيها انتقاص لسيادة الدول

الأعضاء.

وأمام هذه الانقسامات والخلافات تجنبت قمة دبلن البحث فى تفاصيل هذه الوحدة السياسية الاوروبية المنشودة ولكنها وافقت فى طرف آخر على تكليف وزراء خارجية المجموعة الاوروبية اعداد المقترحات الأولية لذلك وتقديمها الى مؤتمر القمة الأوروبى المقبل الذى يقوم بناء على ذلك بالدعوة لاجتماع للتفاوض على التعديلات المطلوبة للمعاهدات الأساسية التى تنظم عمل ونشاط المجموعة الأوروبية منذ إنشائها وتطور مؤسساتها المختلفة.

وفى مؤتمر صحفى منفصل عقدته مارجريت تاتشر بعد انتهاء هذه القمة أوضحت فيه أن هناك حدودا للوحدة السياسية يجب عدم تخطيها وبنظر رئيس الوزراء البريطانية فان على أى مشروع توحيدى اوروبى عدم المساس بأنظمة الحكم وصلاحيات البرلمانات الوطنية والقوانين الانتخابية والقضائية للدول المعنية.

ويبدو أن التغييرات المتسارعة الجارية فى أوروبا الشرقية والخطوات الحثيثة التى ستقود الى اعادة توحيد ألمانيا قد أثارت مخاوف فرنسا من فقدان دورها الاوروبى ولذلك يؤكد الرئيس ميتران على اتجاهات السياسة الفرنسية نحو بناء ثلاثة محاور أوروبية وأميركية تكون فرنسا فى الوسط منها: المحور الاول مع المانيا والذى تبنى مشروع الوحدة السياسية الاوروبية، والمحور الثانى مع بريطانيا لأنهما الدولتان الوحيدتان اللتان تملكان قوة نووية مستقلة فى أوروبا الغربية، لذلك تقع على عاتق كل من الدولتين مسؤولية ايجاد استراتيجية جديدة للدفاع والامن فى اوروبا بعد التغييرات فى دول شرق أوروبا، و المحور الثالث مع الولايات المتحدة لايجاد صيغة جديدة لحلف شمال الاطلسى تلعب فيه فرنسا دوراً خاصاً موازيا للولايات المتحدة .ويفكر المسؤولون الفرنسيون فى مشروع نظام دفاعى أوروبى جديد لاتلعب فيه الولايات المتحدة الدور الرئيسى (كما هى الحال الان فى حلف شمال الاطلسى) وتأخذ فيه دول المجموعة الاوروبية (إن وافقت على المشروع الفرنسى- الالمانى والحدث) دوراً مساوياً للولايات المتحدة.

ويؤكد المسؤولون الفرنسيون- وكان هذا هو الانطباع الذى خرج منه المراقبون على أثر قمة «بوش- ميتران» فى فلوريدا فى أبريل الماضى- أن هذه المقترحات والأفكار الفرنسية لاتمثل خروجاً على الاستراتيجية الشاملة

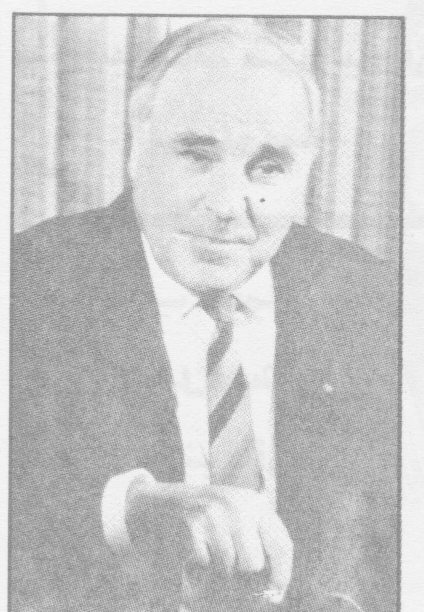
انعكاسات الوحدة الالمانية على صورة التحالفات فى أوربا

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

حلف شمال الأطلسى وانما تبغى اقامة محور أوروبى دفاعى مشترك (قاعدته التحالف السياسى والتكامل الاقتصادى مع المانيا والعسكرى النووى مع بريطانيا) لايشكل رديفا موازيا لحلف شمال الأطلسى ولكنه بمثابة «الميكانيزم» (الآلية) الاوروبية لهذا الحلف.

وهذا بالتحديد ما أكدت عليه محادثات ميتران- تاتشر أثناء القمة التى انعقدت فى ٥ مايو الماضى فى «واديسدون مانور» على مسافة ٨٠ كم من لندن حيث أعلن الطرفان أنهما يحبذان دورا «متزايدا لاوروبا فى ضمان دفاعها فى الوقت الذى لايعارض أى منهما استمرار الوجود الاميركى القوى فى القارة الاوروبية وجاءت القمة الفرنسية- البريطانية هذه بعد يوم من إعلان الرئيس بوش قراره فى شأن وقف تطوير الصواريخ النووية القصيرة المدى الخاصة بالساحة الاوروبية وكان هذا التصريح مناسبة لكل من «ميتران» وتاتشر للتأكيد على اقتراحاتهم لاعطاء أهمية اضافية لمساعى تحديث السلاح النووى لدى فرنسا

كول

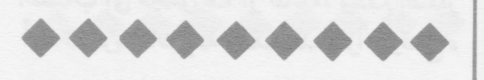


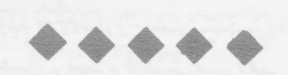
وبريطانيا وتشعر هاتان الدولتان الوحيدتان اللتان تملكان سلاحا نوويا مستقلا أن عليهما تكثيف التعاون بينهما فى مجال الأمن والدفاع. وبهذا الصدد اتفقت الدولتان على برنامج تعاونى أوسع فى المجال النووى يركز خصوصا على مستقبل تدابير الدفاع فى أوروبا على ضوء المستجدات والمتغيرات المتسارعة فى هذه القارة.

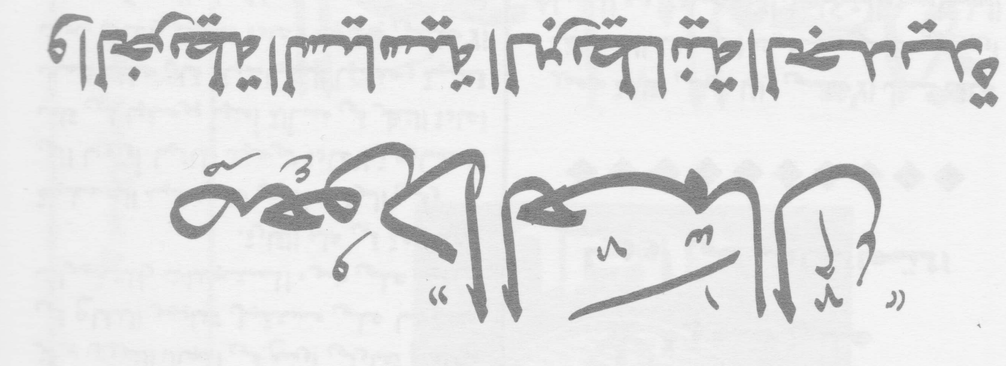
وفى الوقت الذى تقود فيه العملية المتسارعة لاعادة توحيد المانيا أوروبا الى اعادة النظر فى مسألة أمنها بوصفها فى قلب قضية وحدتها السياسية، فان حلف شمال الاطلسى بحاجة لاعادة تقييم واعادة بحث لدوره. ويعتقد بعض الخبراء العسكريين فى فرنسا أن فكرة قيام تحالف جديد قائم على قاعدتين أساسيتين: الولايات المتحدة وأوروبا هى البديل لحلف شمال الاطلسى الذى قام على نظرية المواجهة بين الشرق والغرب وفى ظروف الحرب الباردة والأحلاف العسكرية التى تقاسمت أوروبا، وذلك بالرغم من تأكيد الأطراف الغربية فى هذا الحلف وعلى رأسها الولايات المتحدة وعلى ضرورة تحديث دور هذا الحلف وليس استبداله أو الغاءه وبما أنه من المستبعد أن تلتحق فرنسا بالقيادة العسكرية المشتركة لهذا الحلف الذى تقوده الولايات المتحدة فان القادة الفرنسيين يحبذون ويفضلون قيام تحالف تكون أطرافه التى صاغته وتقوده فى وضع متعادل ومتساو فى اطاره. وبهذا يضمنون لفرنسا، العضو الأساسى فى أوروبا الموحدة سياسياً دورا مهيمنا على صعيد القارة والعالم.

وعلى كل حال فان الطروحات الفرنسية هذه التى يحمل لواءها الرئيس «ميتران» والذى يطمح من خلالها للعب دور رئيسى على الصعيد الاوروبى والعالمى- تلقى معارضة داخلية فرنسية من قبل الاطراف الديجولية واليسارية (لاسباب مختلفة) بالاضافة الى المعارضة البريطانية والامريكية لانها تعطى لاوروبا السياسية دوراً موحداً وموازيا للولايات المتحدة وتشكل لوتم لها النجاح كتلة سياسية واقتصادية وسطا بين الولايات المتحدة فى جهة والاتحاد السوفياتى من جهة أخرى وهذاما لاتريده أن يتحقق الكثير من القوى السياسية.

بولس كارمى







السلطة وعلى العكس كانت تجربة حكومة ويلسون العمالية عام ١٩٧٤ سيئة بسبب ضغوط ازمة اقتصادية عالمية، وقد أضرت التجربة بحزب العمال وباليسار بشكل عام. ولايمكن فى حقيقة الأمر لوم هذه التجربة لأنها كانت ضحية ظروف خارجة عن إرادتها، لكن تظل هناك حقيقة قائمة الا وهى أن حكومة ويلسون كانت تفتقر الى رؤية واضحة،الى استراتيجية. لقد تحطمت سفينة «العمال» آنذاك فى بحر السياسات العميق، لأن التيارات كانت قوية بالفعل، ولكن أيضا لانهم يعرفوا أين الصخور القوية التى كانت فى انتظارهم.

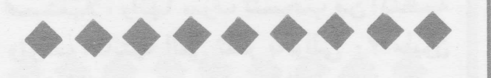
وقت كاف

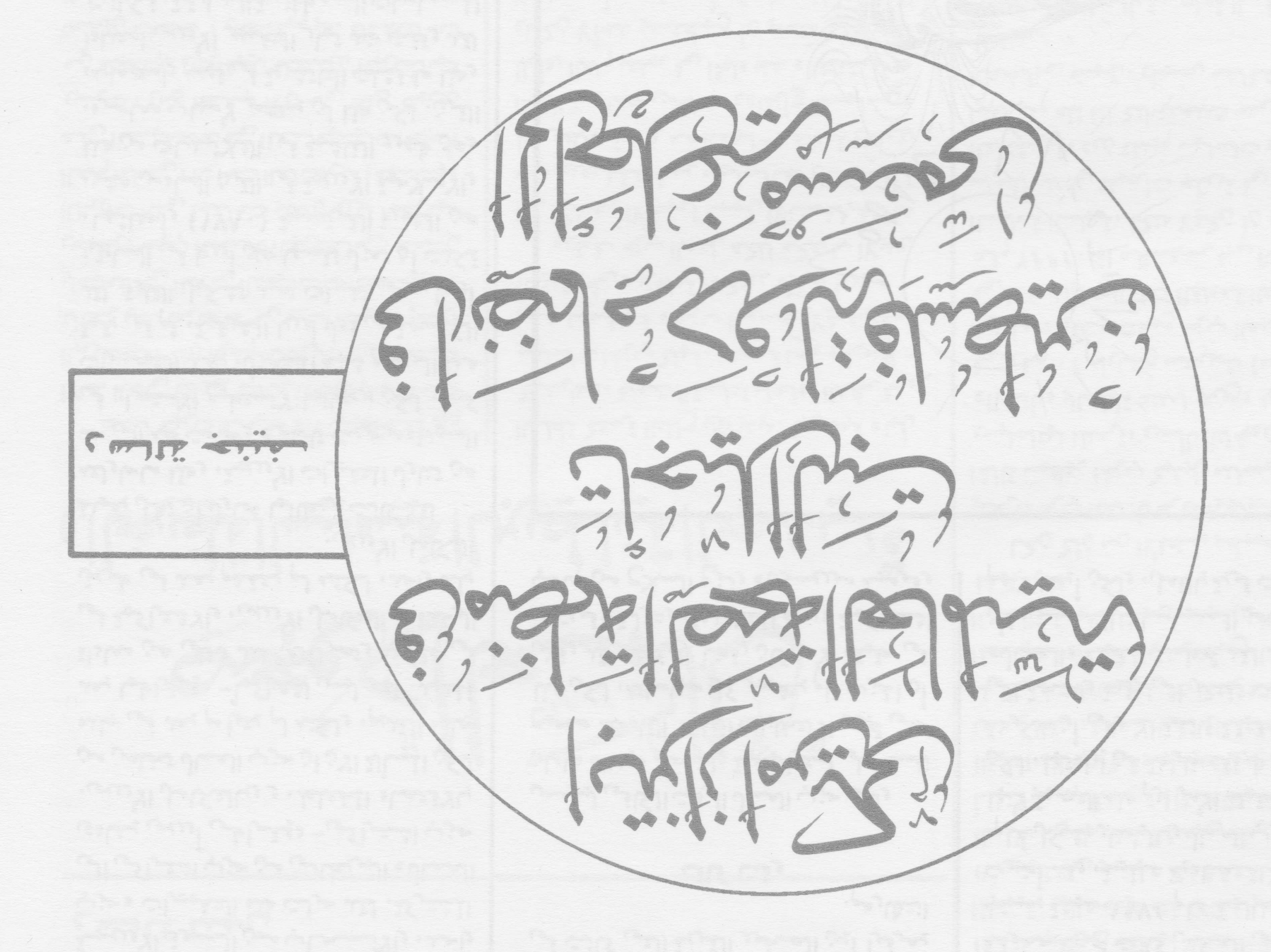
ولدى حزب العمال الوقت الكافى ليؤسس نفسه على استراتيجية واضحة، فهناك عامان حتى تجرى الانتخابات العامة القادمة. صحيح أن الحزب قام بتغيير كل سياساته، لكن هذا فى حقيقة الأمر كان رفضاً لمقولات: لقد رفض اشتراكية «بن» المتشددة، وعزلة «فوت»، وقومية موريسون» ونزع السلاح من جانب واحد، والانسحاب من السوق الأوربية المشتركة. لقد حولت هذه التغييرات «حزب العمال» البريطانى من حزب اشتراكى الى حزب اشتراكى- ديمقراطى أوربى ينادى بالاقتصاد المختلط، و وبالتكامل الأوربى. لكن المسألة الان ان حزب العمال تخلص من جلده القديم، ولكنه لم يتوام بعد فى جلده الجديد. فهو ليس اشتراكياً- ديموقراطيا بعد فى عقليته وتصرفاته. فقد تخلى عن معاداة الوحدة او التكامل الأوربى، والاشتراكية فى بلد واحد، لكنه لم يتقدم بعد فى طريق التكامل الأوربى.

لقد كانت بريطانيا تحاول أن تظل بعيدة عن تناول المتغيرات الأوربية، وهذا ماحاولته السيدة«مرجريت تاتشر» ونجحت فيه الى حد كبير. لكن بريطانيا لاتستطيع الاستمرار فى هذا الوضع شبه المنعزل، بعد التغيرات الكاسحة فى دول أوربا الشرقية، ثم فى بقية أوربا، وهى تغيرات تعيد تشكيل القارة. لقد تمكنت أن تعزل نفسها عن أوربا فى السابق: عن الثورة الفرنسية (١٧٩٠) وأحداثها، والاصلاحية الاوربية فى القرن السادس عشر، وعن ظهور الفاشية فى الثلاثينيات من هذا القرن. لكن هذا لن يستمر لأسباب معاصرة، وهذا ما فشلت التاتشرية فى فهمه واستيعابه، لقد وقفت ضد تيار التغيير الأوربى امتداداً للسياسات البريطانية السابقة، فكانت النتيجة عزلة بريطانية عن أحداث الوحدة المتلاحقة، وبينما يقدم «التيار الأوربى» (فى حزب المحافظين) بزعامة «مايكل هيسيلتاين» المعارض «للتيار الاطلنطى» بزعامة السيدة تاتشر رئيسه الوزراء، رؤية واضحة لأوربا الموحدة ومكان بريطانيا فيها، الا ان كنيوك لم يقدم رؤية «العمال» ومن المتوقع أن تثير الوحدة الأوربية الانقسام فى حزب المحافظين فى التسعينات، كما اثارت الانقسام فى حزب العمال نفسه فى السبعينات. لكن هذا تاريخ وانتهى بالنسبة لحزب العمال والأفضل وضع رؤية واضحة.

لقد اختار حزب العمال طريق الاشتراكية- الديموقراطية كطريق ثالث بين الانظمة الشمولية السابقة فى اوربا الشرقية، وانظمة الرأسمالية البريطانية والامريكية لكن هذا الطريق الجديد مازال ... طويلاً.

مجدى نصيف





المنظمة العالمية.

لقد بذل وزراء الصحة العرب والوفد الفلسطيني كل جهودهم واعدت عدة حقيقيا عن التغيرات العالمية الجديدة وقد

مشروعات قرارات لمواجهة التعنت الأمريكي وكانت كل الجهود تصطدم على الصخرة الأمريكية فجاء هذا القرار محصلة حقيقية للقوة العربية التي تتمتع بها وتعبيرا

خسر العرب أصوات الكتلة الشرقية التي كان يطلق عليها في السابق ازدراء بها التأييد المضمون.

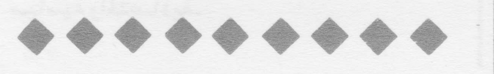
وليس خافيا ان القرار الذى صوتت عليه الجمعية العامة للصحة العالمية بالأجماع جاء نتيجة لمشاورات مكثفة واتصالات محمومة بين الدول العربية والدول الغربية التي قامت بدور حمامة السلام بين الدول العربية والجانب الأمريكي المتعنت، ولم يكن في الأمكان ابدع مما كان، فمنذ البداية لم يكن مطروحا من جانب الدول العربية تعويض الدعم الأمريكي للمنظمة وقدره سبعون مليون دولار سنويا في حالة اصرار الولايات المتحدة على الانسحاب من المنظمة.

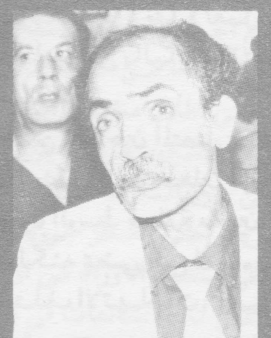
إن الأسباب التي اعلنها مساعد وزير الخارجية الأمريكي بولتون في جنيف تبريرا للموقف الأمريكي، تكشف بوضوح عن ابعاد السياسات الأمريكية في المنطقة. فقد تميزت كلماته بالفظاظة الكاملة وهو يقول ان الولايات المتحدة لن تسمح بصرف شيكات لمنظمة التحرير الفلسطينية، وان انضمام دولة فلسطين الى المنظمة لن يوقف عمليات القتل اليومية للشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة، ومن اغرب المقولات التي اوردها بقلب بارد هو قوله ان جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية ليس لها نفوذ او وجود يذكر في الاراضي الفلسطينية المحتلة وليس من حقها تمثيل الشعب الفلسطيني في منظمة الصحة العالمية.

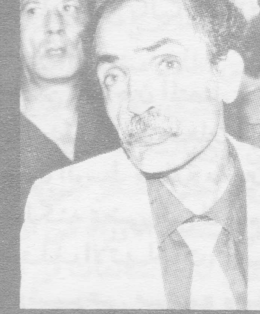
وهكذا جاء القرار خاليا من النص على ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وفي مقابل ذلك تنازلت الولايات المتحدة عن مطالبتها بالنص على ان يمثل الشعب الفلسطيني في الوقت المناسب ممثليه الشرعيين المنتخبين بطريقة شرعية حيث يتيح هذا النص المطاط سحب البساط من المنظمة مستقبلا لصالح اسرائيل.

وقد رفض الجانب الفلسطيني هذه الفقرة بقوة وفي مقابل ذلك أسقط النص على تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني وهي فقرة كان يتضمنها القرار الصادر عن جمعية الصحة العالمية. وهكذا نجح الابتزاز.

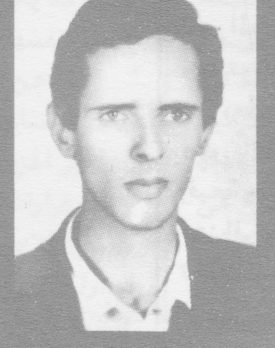
جميل عطيه ابراهيم



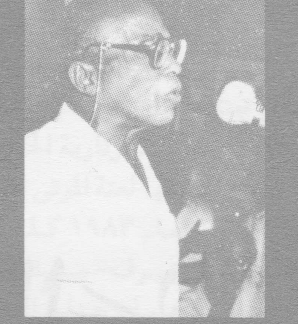




عريان نصيف



حسن بدوى



مبارك عبده فضل

تحية لليسار وأنصار الحرية

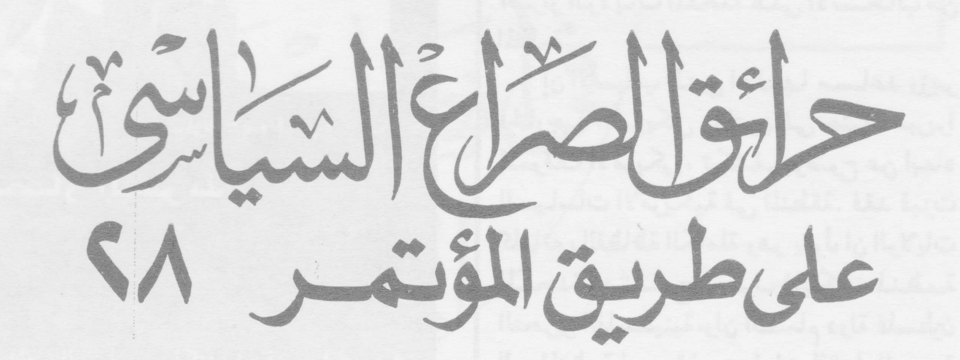
حالت ظروف السجن دون مشاركتكم لحظة ميلاد «اليسار»، ولكنها لم تمنع مشاركتكم الفرحة بصدورها كمنبر يضم مجموعة من خيرة الصحفيين والكتاب المصريين، ليكون بحق منبراً للدفاع عن الاشتراكية والديمقراطية والتحرر الوطني.

كل التحية والتقدير لهذا التوجه الثابت والأصيل «لليسار» وبشكل خاص لدورها- منذ العدد الأول- في الدفاع عن مسجوني الرأى، ومن بينهم المسجونون في قضية الحزب الشيوعي المصرى.

ونتوجه من خلالكم بكل التحيه والتقدير لأنصار الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان في مصر والعالم لموقفهم الرائع في دعمنا والدفاع عنا منذ القبض علينا في ٢٧ سبتمبر ١٩٨٩، وحتى صدور قرار نائب الحاكم العسكرى (رئيس الوزراء) بالعدول عن تصديقه على الحكم وإسقاط ماتبقى من مده العقوبه لمن بدأ في التنفيذ، والافراج عنا، تلك العقوبة التي كان سندها الوحيد هو قانون الطوارئ الذى حرمنا من حقنا في اللجوء الى قاضينا الطبيعي، (محكمة النقض) أسوة بزملائنا في القضية السابقة- للحزب الشيوعي المصرى والتي حكم القضاء فيها بالبراءة للجميع منذ عدة شهور.

تحية للأحزاب والقوى السياسية والمنظمات الديمقراطية ومنظمات حقوق الانسان التي وقفت الى جانب قضيتنا العادلة داخل وخارج مصر. والى كل الشخصيات الوطنية والديمقراطية وأسر المسجونين جميعا، فكلهم لم يبخلوا بالدعم والجهد من خلال لجنة الحريات بحزب التجمع وغيرها من المنظمات الديمقراطية أو بجهودهم الفردية في مختلف الاتجاهات، حتى تم الافراج عن جميع المسجونين في القضية.

اسماعيل سليمان أحمد مصطفى عريان نصيف مبارك عبده فضل
حسين أشرف فتحى حسن بدوى فتحية سيد أحمد محمد مراد
على عباس عصام فوزى أحمد عدلى طاهر البرنبالى أحمد بدوى ابراهيم حامد
فؤاد سالم أحمد فهيم الرفاعى



عندما يكون هذا العدد من اليسار بين يدى القارئ، يكون المؤتمر ٢٨ للحزب السوفيتى قد بدأ عمله، أو أعلن عن ميعاد انعقاده خلال هذا الشهر. وقد كان المؤتمر الحزبى السابق عام ١٩٨٦ مؤتمر الانقلاب النظرى فكريا وسياسيا، الانقلاب الذى بدل وجه العلاقات الدولية واقتلعها بجذورها من التربة التى نمت فيها حوالى القرن.

لكن برنامج «البيرسترويكا» الذى امتدت اليه الأيادى المشجعة فى الخارج، قد تواثبت حوله فى الداخل الأيادى المعارضة من اليمين واليسار، وأطبق عليه صقيع الأزمات الحقيقية.

وقد اشار جرباتشوف الى صعوبة الأوضاع فى الداخل قائلا: «نحن نعلم أن انعطافا هائلا حقا فى حياة بلد عملاق، فى حياة شعب يقارب تعداده الثلاثمائة مليون، لن يكون انعطافا سهلا أو بسيطا».. وهكذا تمضى الى المؤتمر المنتظر مختلف القوى السياسية التى تبلورت فى السنوات الماضية لتحاسب البيرسترويكا عما قامت به وعما لم تقم به.

وتبرز وسط تلك القوى ثلاثة اتجاهات سياسية واقتصادية.

الأول اتجاه «جورباتشوف» وخط الوسط وهو الذى صاغ الوثيقة التى سيجرى على أساسها تعديل برنامج الحزب واتجاهه ليصبح حزب «الاشتراكية الديمقراطية الانسانية»، مع التعددية الحزبية، والجمع بين التخطيط وقوانين السوق.

والاتجاه الثانى وهو اتجاه المحافظين، أو «الرجعيين»، وأكبر رموزه هو «ليجاتشوف» عضو المكتب السياسى الذى يعتبر أنصاره أن البيرسترويكا هى انقلاب مضاد للثورة الاشتراكية يستهدف بعث الرأسمالية والملكية الخاصة والاستغلال وتفكيك المعسكر الاشتراكى.

أما الاتجاه الثالث فهو اتجاه «يلتسين» الذى يسترشد ببرنامج الأكاديمى «سارخاروف» الذى يدعو صراحة الى التقارب مع النظام الرأسمالى العالمى موكدا أن الاشتراكية قد أكدت فى التطبيق فشلها كنظرية، وأنها تنطوى على أسس فكرية لابد أن تقود للنظم الشمولية وأن المخرج هو السوق الاقتصادية الحرة التى تضمن بدورها حرية الفرد وكرامته، وأن جرباتشوف فى كل ذلك يمسك العصا من الوسط، وأنه قد استنفد دوره كزعيم لمرحلة مؤقته، وأن الوثيقة المعدة للنقاش فى المؤتمر ٢٨ قد كتبت على حد قول يلتسين باليمنى واليسرى معا، وأن سياسة «جورباتشوف» الوسطية قد عمقت الأزمة بعد خمس سنوات من تاريخ البيرسترويكا لأنها لاتعمل بحسم نحو المجتمع الليبرالى بالياته الاقتصادية وأبنيته السياسية.

وما بين هذين الجناحين المتصارعين يمضى «جورباتشوف» بدقة وثبات مذهلين فوق شعرة رفيعة من الحلول الوسط معلقة ما بين قوتين متنافرتين، ولكنه يمضى الى الأمام بينما تلاحقه مختلف الاتهامات، فهو عند الأصوليين «شيوعى مرتد» وهو عند الليبراليين «زعيم استنفذ مهامه»

وفى اجتماع اللجنة المركزية (١٦ مارس) تكلم «ميشين» وهو من جناح ساخاروف فامتدح صلابة «ليجاتشوف» وأضاف ولكنى أطالبه بالاستقالة أو الانتقال لعمل آخر، أو التقاعد، لأن الحياة تفرض التجديد، وتكلم «بيروفيكوف» وهو من جناح المحافظين فهاجم جورباتشوف وقال ان الحزب الشيوعى يواجه بعد تسعين عاما من تأسيسه أكبر المخاطر التى تعرض لها، وأن النية منعقدة على تحويله لناد وساحة برلمانية لتبادل الاراء الحرة، وأن قادة الحزب يتلون الصلوات على روح الحزب بينما ينقلون كل سلطاته الى الرئيس الجديد «جورباتشوف»! فى نفس الاجتماع تكلم «ليجاتشوف» فقال ان مايجرى هو تراجع واضح عن الاشتراكية ولكن أمله أن يكون ذلك« هزيمة مؤقته»، وقال أنه بدعوى انشاء حضارة انسانية موحدة يتم القضاء على الاشتراكية وتقوية مواقع الرأسمالية العالمية ومواقع حلف شمال الاطلنطى.

وهكذا يشتعل الصراع واضحا ومكشوفا وعنيفا بين مجموعة المحافظين ومجموعة الليبراليين وتشتبك كل مجموعة منهما مع سياسة الوسط وخط جورباتشوف فى محاولة لجذب جورباتشوف بشدة الى الوراء أو دفعه للقفز الى الأمام. وفى الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر نواب الشعب فى منتصف مارس هاجم النائب المعروف «أفانسييف» (من جناح ساخاروف ويلتيسن) جورباتشوف بقوة قائلا «أن سنوات البيرسترويكا دليل ساطع على أن قيادة جورباتشوف قد منيت بالهزيمة والفشل الكامل، وان هذه القيادة هى التى أدت بالبلاد

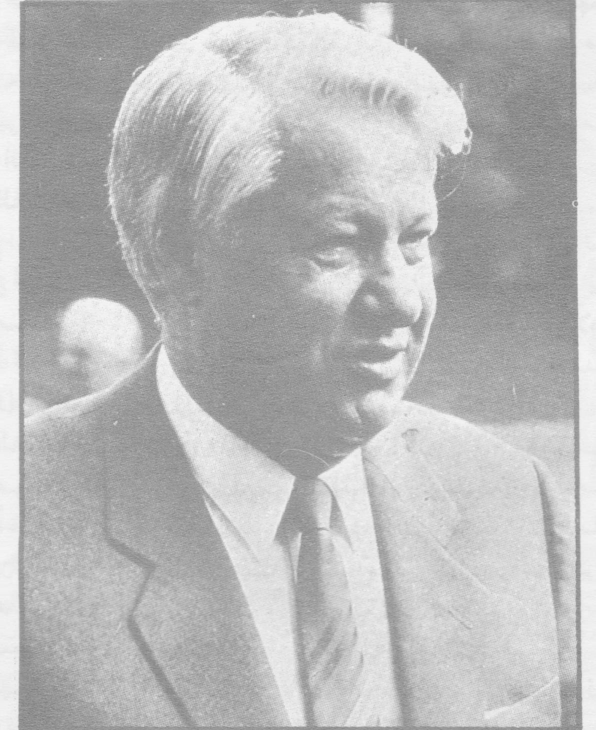
الى الأزمة والاوضاع الراهنة. ولم يفته فى تلك الأثناء أن يؤكد على أن لينين قد أسس دولة للارهاب والاضطهاد لم يعرف لها التاريخ مثيلا. أما «يلتسين» فقد صرح لجريدة «الادلة والحقائق» بأنه: «لابد من توفير ضمانات كافية للديمقراطية لكى لايتكرر احتمال رومانيا فى الاتحاد السوفيتى» أى احتمال الاطاحة بقيادة جورباتشوف. وفى الصراع الدائر مابين رموز الاتجاهات الثلاثة يستخدم الجميع كافة الاسلحة الثقيلة والخفيفة، بدءا من التكتلات الحزبية والبرلمانية الى اطلاق مختلف أنواع الشائعات. وقد ظل «يلتسين» طويلا يروج أن للزعيم السوفيتى جورباتشوف حسابات فى البنوك السويسرية، حتى اضطر جورباتشوف- فى زيارته الى منطقة الاورال فى اواخر ابريل- الى الرد على تلك الشائعات فى خطاب على قائلا: «أن امكانيات وخبرات يلتسين ضئيلة سياسيا، وهو يكرر اسوانه قديمة ومشروخة يقول فيها ان القيادة قد استنفذت مهامها وامكانياتها، وكل مايقوله فى هذا المضمار هو من مواقع ديماجوجية ومن المخجل أن يرد الانسان على كل مايجرى من شائعات وتقولات.. ولكنى مضطر للقول أنه ليست لدى أية حسابات مالية فى البنوك السويسرية.. أما عن عائداتى المالية من كتابى «البيريسترويكا والتفكير الجديد» ومن حقوق ترجمته فقد تبرعت بها، منها مليون روبل تبرعت بها لخزانة الحزب، ومائة ألف دولار لمستشفيات الأطفال..» ومضى جورباتشوف يعدد أوجه انفاق أمواله ردا على الشائعات ، وتنقية للجو من دخان حرائق الصراع السياسى..

ومن ناحية أخرى وجهت أميركا دعوة «ليلتسين» للقيام بزيارة الى أمريكا لالقاء عدة محاضرات فى عدة جامعات بها وذلك فى ديسمبر- يناير ١٩٩٠ وفى تلك الفترة نشرت صحيفة البرافدا مقالة نقلا عن صحيفة ايطالية جاء فيها أن زعيم المعارضة البرلمانية الليبرالية «يلتسين» قد قضى أغلب وقته فى أميركا وهو فى حالة سكر متصل ليل نهار، وأنه أنفق ماتلقاه من أجر عن محاضراته على شراء القمصان الفاخرة وشرائط الفيديو والعطور وغير ذلك. وقام التليفزيون السوفيتى بعرض فيلم قصير عن رحلة يلتسين الى أميركا، وكان يلتسين يتحدث فى الشريط كالمخمور بلسان ثقيل. وقيل فيما بعد أن التسجيل كان سيئا ولذلك خرج الصوت على هذا النحو!

وبعد عودة يلتسين من أميركا اختفى عن أنظار المجتمع فترة طويلة، وسرت مختلف الشائعات حول مصرعه!. واضطر للادلاء لاحدى الصحف بتصريح قال فيه: «اننى على علم بما مايقال حولى الان.. وكل مافى الامر اننى مرضت بعد عودتى من هذه الرحلة، وأنا مضطر الان لملازمة الفراش مدة وفيما بعد صرح بأن هناك محاولة قد وقعت للتخلص منه!. قد يكون مدبرها هو الجناح المحافظ، أو القيادة نفسها!

أما عن الحرب على «ليجاتشوف» فقد اتخذت مسارا آخر حددته قرارات «اندروبوف» بتطهير الحزب عندما تولى سكرتارية الحزب. وبدت قرارات أندروبوف كأنها لعنة الموتى التى تطارد الاحياء. ففى عام ١٩٨٣ كلفت الدولة- فى عهد أندروبوف- محققين قضائيين مغمورين هما «جدليان» و «ايفانوف» بالتحقيق فى فساد الاجهزة الحزبية الحاكمة فى جمهورية أوزبكستان وحينذاك- كما يحدث فى الافلام الاميركية- توجه المحققان الى الجمهورية البعيدة عن العاصمة للتحقيق فيما شاع من فساد ومن ذيوع الرشاوى واستغلال النفوذ.

واكتشف المحققان المذكوران أن منطق المماليك هو الذى يحكم أوزبكستان، وأن رجال الحزب من الحلقة الوسيطة يجمعون الرشاوى ليدفعوا منها- لقاء الترقية الحزبية- للقيادات الأعلى فى الجمهورية، وأن القيادات الأعلى تجمع الرشاوى لتدفع هى الاخرى للقيادات الاكبر فى المكتب السياسى فى موسكو! ويدفع الجميع لقاء البقاء أو الترقية فى المناصب، لأن المنصب الحزبى هو فى حد ذاته مفتاح الثراء والحياة المرفهة، واكتشف هذان المحققان أن مجموع السرقات قد بلغ فى أوزبكستان- فى خمس سنوات فقط- مليارين ونصف المليار روبل! وان هناك عددا كبيرا من قيادات المكتب السياسى متورطة فى تلك القضية وورد بين تلك الأسماء «ليجاتشوف» ولكن «جدليان» وايفانوف تمكنا من ضبط الادلة بشأن ثلاثة وأربعين مليون روبل فقط. ومع هذا فان هذا المبلغ الصغير- بالقياس الى المليارات- قد كشف عن خيوط شبكة كاملة من الفساد، على رأسها «تشيربانوف» صهر الراحل بريجنيف وكان نائبا لوزير الداخلية السوفيتى، و«سميرنوف» السكرتير الثانى للحزب فى «مالدافيا» و «خوداى بيرديف» رئيس مجلس



يلتسين



تعرفون لست من أنصار خطكم السياسى. لكن هناك حقائق يجب أن تعرف وأن تقال بشأن وجود اسمك فى قضية الرشاوى الأوزبكية. وأول تلك الحقائق أننا- أنا و«جدليان» - اثناء فترة التحقيق الذى قمنا به لم نجد أى شيئ يمسك أو يتعلق بك فى تلك القضايا، ولسنا نحن- كما يروج البعض- مصدر تلك الشائعات. لكن مصدرها هو العقيد «دوخانين» من جهاز المخابرات، وان تلك الشائعات لم تكن لتتطور الا بحماية رئيس المخابرات لها ولمن يروجها. وقد حاولت أنا و«جدليان» أكثر من مرة دحض تلك الأقاويل فلم تمنح لنا الفرصة فى صحف الدولة أبدا. ولسنا نحن، لكن «ميدفيديف» هو الذى صرح ذات مرة لجريدة «المنبر العمالى» بان ملف القضية يحتوى على شهادات ضدك، وهو الذى صرح مرة آخرى فى ٢ فبراير من هذا العام فى اجتماع مفتوح للجنة مؤتمر نواب الشعب بأن هناك تحديدا ٤ شهادات ضدك.. وفيما بعد جرى الزج أيضا باسم «يلتسين» فى نفس القضية، وكل ذلك بهدف وحيد هو تلطيخ سمعة القادة السياسيين..»

ان حرائق الصراع السياسى هذه والتى يشعلها كل جناح على طريق الاخرين، تمتد على الطريق نحو المؤتمر الثامن والعشرين، وهى لاتلقى الضوء على نزاهة هذا القائد او ذاك، لكنها تلقى الضوء على حدة الصراع الاجتماعى والسياسى الذى يدور حول طرق الخروج من الوضع الراهن. بينما يطرح المحافظون برنامجا ماركسيا «لغويا» فانهم لايقدمون أى حل ملموس او حتى مفهوم للازمة الاقتصادية، ويكتفون بترديد أهمية المحافظة على الاشتراكية.. لكنهم لايقولون أية اشتراكية تلك ولاكيفية المحافظة عليها فعليا، ولذلك فقد خسروا فى الانتخابات الشعبية الى برلمان روسيا، وكسب الليبراليون دعاة البرنامج الرأسمالى الواضح، فالليبراليون الذين لايعدون الناس بوضع اقتصادى أفضل يعدون الناس بالديمقراطية والتعددية الحزبية، أما المحافظون والاشتراكيون الذين اعتادوا ادارة الاشتراكية من مواقع السلطة فانهم لايعدون الناس لابوضع اقتصادى أفضل ولا بالديمقراطية.. ولذلك لم تستطع مجموعة المحافظين أن تستقطب من حولها أى تجمع داخل البرلمان، بينما تمكن الاخرون من تشكيل عدة محاور تكتلية، فهم داخل البرلمان، مجموعة الاقاليم » وتضم ٣٠٠ نائبا، وهم داخل الحزب الشيوعى دعاة الوثيقة الديمقراطية، وهم فى العملية الانتخابية، جناح روسيا الديمقراطى» وفى الحالات الثلاث سنجد مجموعة واحدة تسترشد ببرنامج «ساخاروف» وقد هددت هذه المجموعة بأنه اذا لم يستجب المؤتمر ٢٨ لمطالبهم فانهم سوف ينشقون ويشكلون حزبا خاصا بهم يدعون أنه سيكون حزبا جذريا وسيطرحون على المؤتمر ٢٨ اتاحة الحرية داخل الحزب لكافة التجمعات والغاء «الديمقراطية المركزية» بمعنى الانتقال من ليبرالية الاراء الى ليبرالية الحركة..

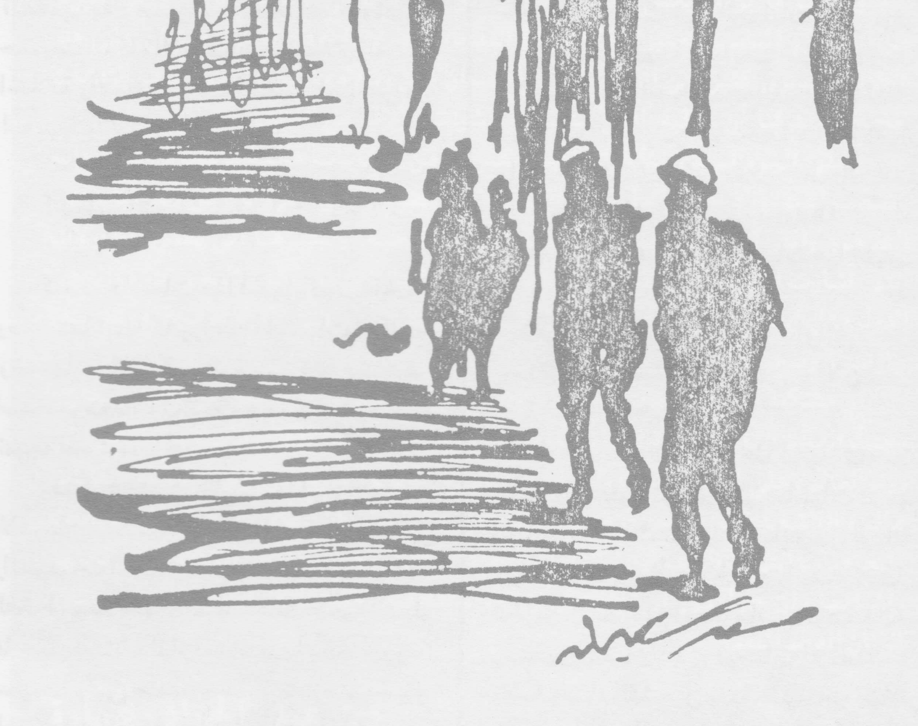
وقد نشأت فى مواجهة هذه المجموعة حلقة تدعى « الماركسية اللينينية» وستقوم هى الاخرى فى المؤتمر القادم بطرح برنامج المحافظين الذى سيلتف حوله قطاع واسع من موظفى الاجهزة وغيرهم من المستفيدين من الوضع البيروقراطى.. ولديهم برنامج يدعو لديكتاتورية البروليتاريا، واعلاء الصراع الطبقى على القيم الانسانية، ووحدة الحزب، ومكافحة الملكية الخاصة، والتشدد مع الغرب وأميركا وغير ذلك.. وتهدد هذه المجموعة هى الاخرى بالانشقاق عن الحزب اذا قام المؤتمر ٢٨ بالاستجابة لمطالب الليبراليين، ويقولون انهم سيطرحون فى هذه الحالة ضرورة بعث الحزب البلشفى اللينينى لسحق الانتهازية اليمينية..

والمؤلم فى هذه العملية كلها أن المواطنين البسطاء غائبون فعليا عن حقيقة مايجرى من حولهم، بشأنهم هم، وبشأن مستقبل بلادهم.. وان هناك معيارا واحدا يحكمهم هو النظر الى المحلات «هل هناك بضاعة أم أنها لم ترد بعد».. «هل هناك أطعمة أم أنها لم تأت بعد».. «ماهذا الغلاء؟.. ماالذى جرى للدنيا؟.. وتترد أحيانا نبرة تتحسر على الماضى الجميل، حين كان الهدؤ يسود كل مكان، وكان هناك ولو القليل من الطعام والامان. وفى ظل غياب قيادات سياسية حقيقية يشكل المواطنون البسطاء وعيهم الخاص بهم على طريقتهم هم «فيقولون: لقد نست روسيا الاله، فنساها، وعاقبنا بكل مايجرى من حولنا»..

وحينما ينعقد المؤتمر الثامن والعشرون ستكون الازمة هى بطلته الرئيسية، والمتحدثة الاولى وان تكلمت ونطلقت بثلاث لغات، وثلاثة وجوه، وعشرات الاقنعة...

احمد الخميسى

◆◆◆◆◆◆◆◆◆









أجيال الحاسب الآلى

اصبح الكومبيوتر فى عالمنا المعاصر قاسما مشتركاً فى معظم الانشطة الانسانية ابتداء بالمجالات الادارية والعلمية والعسكرية وحتى مجالات التعليم والتثقيف والفنون

ويتحدث الخبراء عن تطوير مذهل فى التسعينات لحاسب آلى له نفس المقدرة الانسانية فى التفكير والتقدير واتخاذ القرارات.. أى آله تتميز بالذكاء.. ولكنه ذكاء انسانى الصبغة ومن ثم يطلق عليه الذكاء الاصطناعى انطلاقا من محاكاة وتقليد الذكاء البشرى.

وقد مرت عملية بناء اول حاسب آلى فى الاربعينات ووصولا الى الأمانى المرجوة والامال المنشودة فى التسعينات لانجاز حاسب آلى ذى ذكاء اصطناعى.. مرت باربعة اجيال متتاليه.. ونحن الأن على مشارف الجيل الخامس

وارتبطت الاجيال الاربعة الاولى باطار مشترك وان تفاوتت فى التطور والتحديث من جيل الى آخر.. الاوهو انها ليست و فى النهاية سوى آلات دقيقة وسريعة ولكنها عديمة الذكاء، وسنعرض هنا بشكل موجز لكل جيل ومايتميز به من انجازات. والتطورات التى طرأت من جيل لاخر عبر الاجيال الاربعة لما اصبح يطلق عليه الأن بالحاسبات الالية التقليدية- مقارنة بالآمال المعقودة على حاسبات الذكاء الاصطناعى وانطلاق القدرات الخلاقة والابداعية لهذا الجيل الخامس من الحاسبات الآليه.

الجيل الأول ١٩٤٤- ١٩٥٩

كانت حاسبات هذا الجيل كبيرة الحجم وسرعتها ابطأ كثيراً من الحاسبات الحاليه، وتستهلك طاقة كهربائية كبيرة مما يستدعى استخدام معدات تكييف هواء كبيرة وضخمه نتيجة للحراره الناتجه.

وقد استخدمت حاسبات الجيل الاول فى الاغراض العلمية فقط وذلك لحل المشاكل والعمليات الرياضية المعقدة، كما ان لغات التخاطب مع هذه الحاسبات كانت صعبه التعلم مما جعلها عائقاً امام استخدامها بكفاءة، وقد استخدم فى صناعة حاسبات هذا الجيل الصمامات المفرغة واول حاسبات هذا الجيل هو الحاسب المسمى (ايناك) وتم تصميمه فى جامعة بنسلفانيا عام ١٩٤٦ ويمكنه تنفيذ ٣٠٠ عملية ضرب فى الثانية الواحدة ووزنه قرابة ال ٢٠ طن ويشغل مساحه قدرها ١٥٠ متر مربع.

الجيل الثانى ١٩٦٠-١٩٦٥

ويتطور تكنولوجيا اشباه الموصلات ظهرت الترانستورات الاسرع والاصغر والارخص بالمقارنة بالصمامات الضخمة البطنية الاداء والمرتفعة التكلفة. وتحتاج حاسبات هذا الجيل الى طاقة كهربائية اقل ومن ثم يتولد منها حرارة اقل وبالتالى تستخدم اجهزة تكييف اقل، بالاضافة الى ان احجامها اصبحت اصغر نسبياً وتضاعفت سرعتها واصبحت ذات قدرة تخزينية هائلة للبيانات.. وايضا تطورت لغات التخاطب مع هذا الجيل من الحاسبات بحيث اصبحت اكثر ملائمة للعمليات التجارية بالاضافة الى الاغراض العلمية مما ساعد على انتشارها على نطاق واسع.

الجيل الثالث ١٩٦٥ حتى بداية السبعينات

استخدمت فى حاسبات هذا الجيل الدوائر الالكترونية المتكاملة بدلا من الترانستور مما ادى الى زيادة قدرات الحاسب الى مستويات متقدمة من حيث نوع العمليات التى تؤديها او سرعة تنفيذها.. وايضا تطورت وحدات الادخال والاخراج والسعه التخزينية للذاكرة ووحدات التخزين المساعدة مثل الاقراص والشرائط الممغنطة، وتعتبر نظم التشغيل المعروف (نظام المشاركة) (ونظام البرامج المتعدده) من اهم سمات حاسبات هذا الجيل.

الجيل الرابع من اوائل السبعينات وحتى الآن

ادخل على حاسبات هذا الجيل تعديلات هامة مما جعلها تتفوق على حاسبات الاجيال السابقة من حيث نظم التشغيل ونقل البيانات ووحدات الادخال والاخراج والقدرة على تخزين واسترجاع المعلومات بسرعة فائقة، وتتميز ايضا بظهور (وحدات الاتصال عن بعد) ونظام التشغيل ونقل البيانات المباشر، ويعتبر (نظام التشغيل ذو الوقت الحقيقى) من اهم سمات هذا الجيل، حيث يستهدف

الوصول الفورى الى المعلومات والبيانات ومعالجتها ثم استرجاعها فى نفس الوقت عن طريق استخدام حاسب مركزى ذى طاقة تخزينية هائلة وتتصل بوحدات طرفية عديدة يمكنها التعامل المباشر مع الحاسب، ويستخدم هذا النظام فى اعمال عديدة مثل اعمال البنوك وحجز التذاكر فى شركات الطيران وحجز الغرف فى الفنادق السياحية.

ومن أهم حاسبات هذا الجيل الحاسبات صغيرة الحجم (المينى) التى تستطيع القيام بنفس العمليات التى تقوم بها الحاسبات الكبيرة ونفس القدرة والكفاءة كما ظهرت ايضا الحاسبات الصغيرة (الميكرو).. التى تستخدم الآن على نطاق واسع للغاية.

ان الحاسبات الالكترونية للاجيال الاربعة ليست فى نهاية الامر سوى آلات صبورة وذؤوبة وسريعة ودقيقة ولكنها عديمة الذكاء، ومفتقده لقدرات الابداع والمبادره الخلاقة كتلك التى يتميز بها الانسان ومن ثم ظهرت الحاجة إلى محاولة محكاة الوظائف البشرية فى الابداع والذكاء والقدرات الخلاقة.. او ما يطلق عليه (بالذكاء الاصطناعى)

الجيل الخامس

بدأت مشروعات الابحاث والدراسات لصناعة الجيل الخامس من الحاسب الآلى مع بداية الثمانيات وتتعدد الجهات المتبنية لهذا المشروع العملاق سواء كانت فى اليابان او الولايات المتحدة الامريكية او دول المجموعة الاوربية.. ولكنها جميعاً تشترك فى الهدف نحو تحقيق مايسمى (بالسوبر كومبيوتر) ذى القدرة على انجاز مليون الى بليون عملية منطقية فى الثانية الواحدة.

ويضع العلماء امام الحاسب الجديد مهام القيام بوظائف عديده من بينها:

– فعالية الذكاء التى تماثل الذكاء البشرى فى مجال معين او عدة مجالات

– فعالية الأحاسيس التى تحاكى الحواس الانسانية كالسمع والبصر واللمس

– فعالية التعبير باللغة الطبيعية وبالوسائل الاخرى مما سيمكنها من اجراء حوار حقيقى مع الانسان

–امكانية صياغة البرامج لنفسه او لغيره من الحاسبات انطلاقا من احتياجات محددة.

– وظيفة التصحيح الذاتى والتعليم من الخطأ وعدم تكراره.

ومن ثم لايجد العلماء فى تسمية الحاسب الآلى التسمية الدقيقة والملائمة لهذا الجيل المرتقب من الحاسبات.. ومن ثم يقترحون تسمية جديدة هى (انظمة معالجة المعلومات المعرفية)

ولان الاجيال الاربعة التقليدية من الحاسبات الالكترونية قد صممت اساساً من اجل الحسابات الرقمية.. ثم انتقال الاستخدام التدريجى لها من اجل معالجة الرموز.. لذا فان حاسبات الجيل الخامس ستكون معالجة للمعلومات ايا كانت بنيتها وصيغتها (لغة بشرية– اصوات – صور.. الخ).. ولكن دون ان تصل– بالطبع– الى مستوى المعالجة العقلية الناضجة والكاملة البشرية.. ذلك طالما ان الذكاء الاصطناعى لم يصل الى مستوى الذكاء الانسانى.

د. سامى مخيمر

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆



النفايات المشعة

النفايات المشعه عاليه الإشعاع هى إحدى المشاكل التى تواجه الطاقة النوويه وإمكانيه إنتشارها خاصة فى دول العالم الثالث ويرى علماء الغرب إن هذه المشكلة يمكن حلها بدفن النفايات المشعه فى بعض التراكيب الجيولوجية ذات المواصفات المعينه وعلى وجه الخصوص الأقبيه الملحيه وهى مناجم للملح فى باطن الأرض يمكن حفرها ودفن المخلفات المشعة بها تحت ظروف معينة والتجربة الألمانيه فى مدينة أس هى أوضح مثال على ذلك حيث يوجد فحم قديم قد تم إستخراج الملح منه وتجرى الآن التجارب عن إمكانية دفن النفايات عاليه الإشعاع به.

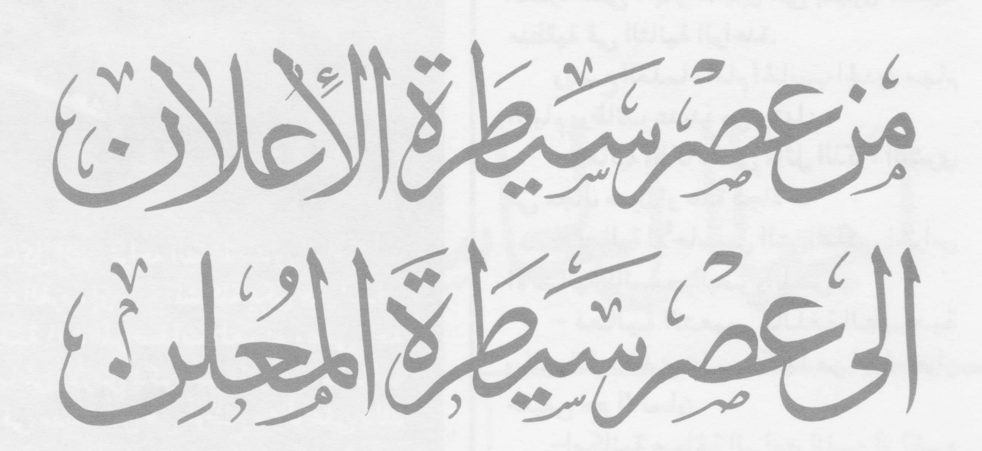
وبالرغم مما يؤكدة بعض العلماء من أن دفن النفايات فى الأقبيه الملحيه أو فى غيرها من الصخور المناسبه يعتبر حلا لمشكلة النفايات إلا أن البعض الآخر يعترض على هذه الطريقة ويسوق كثيراً من التساؤلات حول ضمان أمن وسلامه المقبرة وعدم تسرب النفايات خاصة إذا عرفنا أن عملية الدفن ستستمر لعشرات الالاف من السنين.

وحتى اليوم لم يتم بناء وتشغيل مقبرة لدفن النفايات عالية الإشعاع ولهذا فإنه يصعب إعطاء رد حاسم على كل التساؤلات المطروحة حول طريقة دفن النفايات فى الصخور والتراكيب الجيولوجية وخاصة الأقبية الملحية. ونشيرهنا الى بعض المحاولات التى أشارت إليها بعض مصادر الأعلام عن محاولات دفن نفايات مشعه واردة من بعض الدول مثل إيطاليا والإتحاد السوفيتى وفرنسا لدفنها فى أراضى الدول الأفريقيه مثل بنين وأرتيريا ونيجيريا.

إن مشكلة النفايات عاليه الاشعاع مازالت قائمة ولايمكن أن يسمح بأن تكون صحارى وجبال العالم الثالث مقبرة للنفايات، إن هذا يلقى عبئا على المجتمعات العلمية فى كل دول العالم وعلى المؤسسات الدولية المعنية بشئون الطاقة الذرية بأن تولى مشكلة النفايات عاليه الإشعاع مزيداً من الاهتمام والدراسة والبحث وأن تسعى لوضع التشريعات والمعاهدات التى تنظم عمليات الدفن والتخلص النهائى من المخلفات المشعه تحت رقابتها وإشرافها وأن تحول دون أن تصبح أرض العالم المتخلف مقبرة لنفايات ومخلفات حضارة إنسان العالم المتقم.

د. عبد الجواد عمارة





كان الموقف على الشاشة الصغيرة خطيرا.. فالبطل المصرى الذى زرعته المخابرات فى ارض العدو مهدد باكتشاف امره بعد سقوط زميل له عقب إحدى حلقات الصدام العربى الاسرائيلى، وحبس المشاهد انفاسه وقد تداعت الى ذهنه كل الصور التاريخية لهذا الصراع القومى. وفى تلك اللحظة توقف وتغير كل شئ، على الشاشة طبعا، وخرج من بين الموسيقى الصاخبة شاب اسود، مسخ يحتذى الطريقة الامريكية فى الملبس والسلوك ليرقص ويغنى قائلا: أنا اسمى عبد العظيم.. أنا دايما عظيم.. الخ.. والسبب هو حذاؤه ماركة كذا (تصنعها إحدى الشركات المتعددة الجنسية التى فتحت لها أخيرا سوقا فى مصر). وبعد أن انتهى الاعلان عاد المسلسل ثانياً وعادت تتراته التى تعبر عن سيرة بطل قومى، ولكن بعد أن كان المشاهد قد تلقى الصدمة وتمت إفاقته من الانفعال والتأثر والعودة الى الحلم الوطنى المفقود.

ومن قبيل العاطفة أن نسمى هذا الاعلان الذى تكرر لمدة شهر رمضان الماضى بأكمله داخل مسلسل (الهجان) استفزازا للمشاهد ومشاعره القومية الخ... لان مانتحدث عنه بعيد عن العاطفة، قريب من لغة المال والمصالح الكبرى وان تكن الارقام غير معلنة بالكامل حتى اليوم لهذه النوعية الجديدة من الاعلانات بسبب الثورة التى اجتاحت عددا كبيرا من النقاد والصحفيين بالاضافة للمشاهدين طبعا فعبروا عن احتجاجهم لهذا السلوك التليفزيونى غير القويم تجاه عمل يمس المشاعر الوطنية... لكن متى كانت للمشاعر والاعتبارات القومية الغلبة فى داخل جهاز التليفزيون؟ أن الحقيقة تقول أن مايحدث، بداخله، من خلال الاعلان فقط، وليس البرامج، يفوق كل مانحلم به من احتمالات عدم الوعى او العبث بمقادير هذا المجتمع لدى اغلبيته المسحوقة أو الكادحة أوالوسطى حيث تعانى هذه الطبقات كلها من غلاء الاسعار اليومى بينما يدفع التليفزيون بأعلاناته الصراع داخلها بين اجيال الاسرة الواحدة، وبين الاباء والابناء بسبب مايروجه من سلع تخص مجتمعات الاستهلاك والوفرة التى تحتكر سوق الاعلانات العالمى، وتمتلك أغلبية الوكالات الاعلانية الام، وجزء كبير من فروعها، وتهدف الى ربط العالم كله فى وحدة أستهلاكية واحدة.. أيا كانت الاختلافات! تحت شعار تلعب به على أوتار الحرمان لدى مشاهدى الدول النامية وهو (الاستهلاك مفتاح السعادة)..

وبدأت مسيرة الاعلان فى التليفزيون المصرى بعد بدايته بقليل كخدمة عن المسارح ودور السينما وانشطة الثقافة الوطنية التى ازدهرت يومها، ثم بدأت الاعلانات التجارية على استحياء شديد مع تزايد الاهتمام بفوازير رمضان فبدأ الاعلان عن سلع مصرية ناهضة وقت أن كان المستورد ممنوعاً ولكن بعد اعلان الانفتاح الاقتصادى، تزاحم أصحاب المصالح الاستثمارية على الاعلان من أنفسهم، وبدأت الشركات الاعلانية الجديدة تتكاثر وتأتى معها بخبرائها وبأساليب جديدة ومهارات وتقنيات جديدة تقترب بالاعلان من لغة الفن واساليبه المؤثرة مثل الدراما والمؤثرات البصرية والاستعراض فى الوقت الذى طورت فيه أيضا الوكالات الاعلانية التقليدية التابعة للمؤسسات الصحفية نشاطاتها لتدخل عصر التليفزيون، ودخل الجميع فى سباق تنافس على الشاشة الصغيرة، ووجد القطاع الاقتصادى لاتحاد الأذاعة والتليفزيون أرباحه تزيد واعماله تتوسع عن طريق الاعلان بشكل غير مسبوق فبدأ يضع شروطه ويزيد اسعاره ليصبح دخل الاتحاد نفسه من الاعلانات مؤثرا فى فرض كلمة المسئولين عن الاعلانات على المسئولين عن البرامج، فبدأت الساحات الاعلانية تزيد، وتنتشر وتأخذ او قاتاً جديدة او بالطبع فقد تخطت المعدل العالمى المقدر بثمانية دقائق (٨) فى الساعة (اصبحت الآن ٢ر٩٪ من المساحة الكلية للارسال أى بمايزيد عن ١٨ دقيقة فى الساعة).

كما بدأت الاعلانات تجذب المزيد من التليفزيونيين اللامعين للاشتراك بأصواتهم فى الاعلان مقابل المكسب المادى، ثم جذبت الممثلين اللامعين أيضا للاشتراك فيها، صوتا وصورة، مقابل مبالغ خرافية (حسن عابدين وحملة شويبس)، الى أن جاءت الثمانينات ومعها قفزة اعلانية جديدة هو السطو على البرامج نفسها، لكن برامج المنوعات والحوارات الفنية مثل ذلك الذى كان يقدمه طارق حبيب مع نجوم السينما فى مصر واوربا وقوله


THE END IS NEAR

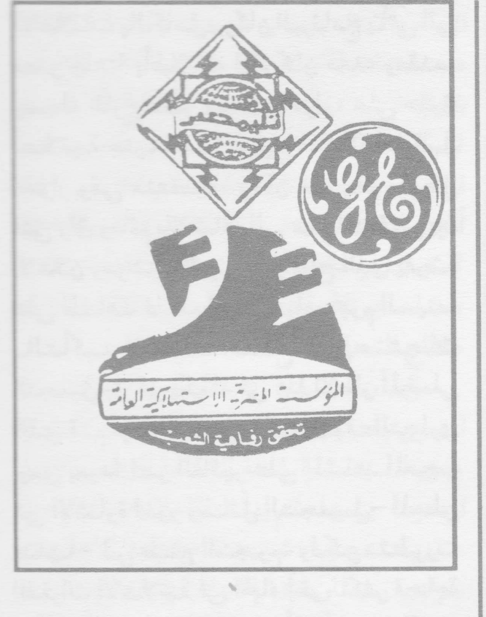
رمضان التليفزيونى فى اعوام ٨٥، ٨٦، ٨٧، ١٩٨٨، وفى تلك الاعوام تطورت الاوضاع داخل المؤسسة الاعلانية الحكومية بما يناسب تطورها خارجها داخل كافة المؤسسات الحكومية الأخرى التى أخترقتها شركات التوظيف، وبالتالى لم يصبح للقطاع الاقتصادى لاتحاد الاذاعة والتليفزيون وادارته الاعلانية السيطرة على مايعرض وأنما انتقلت تلك السيطرة الى المعلن نفسه، أى شركات التوظيف فى عصرها الذهبى بسبب كثرة المساحات التى اشترتها وسيطرت بها على الموقف، والاسعار التى قفزت بسعر الاعلان التليفزيون على الجميع وبالتالى حدث تراجع مؤقت لدى شركات معلنة كثيرة بينما تقدمت شركات التوظيف لتحتل المساحات البديلة ومن هنا راجت مقولة بين البعض بأنه أصبح (تليفزيون الريان) لسيطرة اعلاناته بين الفقرات وعلى برامج كاملة بجانب الجوائز الدعائية التى قدمها للمشاهدين فى حل (فوازير رمضان) والتى حركت الامانى المحبطة فى صدور الملايين الفقيرة طالماً أصبح من الممكن لمن يحل الفوازير أن يحصل على شقة تمليك أو سيارة أو حتى غرفة نوم فاخرة، أو يستبدل أيا من هذه الجوائز بقيمتها المالية.

يوم خراب التليفونات

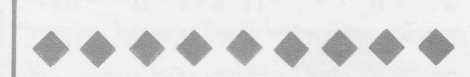
غير ان ذروة هذه المرحلة الاعلانية كانت عام ١٩٨٧ عندما قدم الريان برنامجا فى القناة الثالثة عبارة عن سؤال واحد فى الدين من يسبق بحله من المشاهدين تليفونيا- يحصل على جائزة قدرها ٥ الالف جنيه مصرى بعد ساعة واحدة حيث تصله اسرة البرنامج وتسجل معه لحظة تسلمه المبلغ فى بيته لتريها للملايين فى اليوم التالى وهكذا... وبالها من جزرة حركت الارنب الجوعان، فقد تدافعت الجماهير بشكل ليس له مثيل الى أجهزة التليفونات فى هيستريا جنونية ليكون لكل منها سبق اعلان حل السؤال، وماحدث بعد ايام أن الخطوط التليفونية تعطلت فى مناطق كاملة من القاهرة الكبرى والمحافظات وطال التخريب مرفقا عاما حيويا لساعات طويله عجز فيها الناس عن اداء مصالحهم الحقيقية بالتليفون مما دعا وزير الاعلام صفوت الشريف الى التدخل وتغيير رغبة المعلن واعلان الجماهير أن الحل سيكون بالبريد، والقرعة، مثل بقية المسابقات الاعلانية.

وبرغم ماحدث، وبرغم كارثة توظيف الاموال التى اضاعت جهد وعرق الملايين وكانت لاعلانات التليفزيون يد اساسية فيها الا أن الكارثة تكررت هذا العام ١٩٩٠، فى شهر رمضان الذى انتهى مؤخرا، من خلال الاذاعة والتليفزيون أيضا حيث قام المنافس الثانى للمعلن الاول بالنفاذ الى الضحايا الجدد بأعلانات عن شقق.. بتسهيلات، وحمامات لوكس وتسهيلات لمن يريد تغيير سيارته الخ... أما فى الاذاعة فقد كانت الصورة أكثر فجاجة وركاكة، بل نوع من الرشوة العلنية للمستمع قام به هذا المعلن، عن طريق محطة الشرق الاوسط، من خلال «دليل التليفونات» هذه المرة، وحيث انقلب الوضع، فالمذيعة هى التى تفتح الدليل وتختار اى مواطن تطلب رقمه وليس العكس، وتسأله فى الفقرات التى سمعها منذ دقائق فى الشرق الاوسط، وهل يذكرها، وعندما يثبت لها أن المستمع «حافظ» تخبره أن الحاج فلان (صاحب شركة توظيف)يهديه مائة جنيه، ويتكرر هذا الاعلان على مدى اليوم، فى نفس الوقت الذى تنشر فيه صحف الصباح كيف قامت مظاهرات ضحايا هذه الشركة فى الاسكندرية بسبب حجب الحاج لقسط من اموالهم جاء موعده.

ومن هناك فإن الكارثة الحقيقية ليست فى أن شركات توظيف الاموال احتلت التليفزيون يوما باعلاناتها فى فترة شلت فيها ارادات عديدة فى السلطة جبرا أو موالسة،








MC BURGER



أفلام عطيات الأبنودى

سينما مظلومة عن الناس المظلومين



ليس هناك ما هو أصدق من وضع السينما التسجيلية فى مصر، يمثل ذلك التناقض الحاد، على كل المستويات، بين الاعلام الرسمى من ناحية، والجماهير من ناحية أخرى. فعلى حين تبقى السينما التسجيلية فى نظر السلطة مجرد أداة للدعاية عن جوانب مصقولة- وزائفة بعض الأحيان- للحياة والمجتمع والسياسة، يظل الجانب الأكثر صدقاً من حياة الناس- بسلبياته وايجابياته- غائباً متوارياً فى الظل كمنطقة محرمة على السينما التسجيلية الجادة أن تخوض فيها، كما تظل الأفلام التسجيلية القليلة التى تملك الجسارة على اقتحام هذا العالم محكوماً عليها أن تبقى حبيسة دوائر ضيقة من المثقفين، تثير لديهم بعض الاهتمام النقدى، وتحصد العديد من الجوائز فى المهرجانات العالمية، بينما تقيم أجهزة الاعلام الرسمية بين تلك الأفلام، والقطاع الأكبر من الجماهير، سوراً عالياً مصمتاً، يعوق السينما التسجيلية عن أن تؤدى دورها الحقيقى، بالتوجه إلى الناس الذين تتخذهم موضوعاً لها.

وعلى الرغم من ذلك الحصار، استطاع بعض السينمائيين التسجيليين، الذين يملكون موقفاً اجتماعياً واعياً، ورؤية فنية متميزة، أن يبذلوا جهوداً مضنية لخلق أفلامهم، فلمعت أسماء هاشم النحاس، وابراهيم الموجى، وخيرى بشارة، وداود عبد السيد ومحمد شعبان، ومختار أحمد، وآخرين... وفى أفلامهم وحدها- بالاضافة إلى عدد ضئيل من أفلام السينما الروائية- كانت الفرصة الوحيدة التى ظهر فيها الفقراء والمطحونون على شاشة السينما المصرية، نراهم يصارعون الظروف الصعبة، ويخلقون الحياة بالمعاناة والألم، ويصنعون (الوطن) بمعناه الحقيقى بينما لايمنحهم النظام الاجتماعى والسياسى إلا مساحة ضئيلة على هامشه.

فى البدء كان الانسان:

ووسط تلك المجموعة المتميزة من فنانى السينما المظلومة، تقف عطيات الأبنودى لتؤكد منذ بداياتها الأولى قيمة السينما التسجيلية، ودورها فى التعبير عن الناس، والذى كان فى جوهره انعكاساً لايمانها العميق والأصيل بالانسان. فى فيلمها الأول «حصان الطين» (١٩٧١) تجد ذلك الصراع والانصهار بين الانسان والحيوان والطبيعة. لكنها لاتختار لموضوعها مكاناً يجرد رؤيتها ويحولها إلى نظرة متفلسفة، بل تكشف عن مكان قد يكون موجوداً فى قلب القاهرة ذات الألف مئذنة والألف وجه، أو قد تجده فى كل المدن والقرى على أرض مصر، لكننا فى العادة لانتأمله، بل لعلنا لانراه، ولانرى معاناة من يعملون فيه. المكان هنا هو قمائن الطوب، حيث يتحول الطين إلى تلك القوالب التى نصنع منها بيوتاً وقصوراً دون أن نفكر لحظة واحدة، فى تلك الأيدى التى امتزجت بطين الأرض لتصنعه لنا.

يبدأ الفيلم منفجراً بأغنيات العمل ذات الايقاع السريع المتلاحق، بينما نرى على شريط الصورة أيدى خشنة وأرجلا متشققة تمزج تلال القش بالطين. ومن خلال لقطات قصيرة، تمتزج وجوه الأطفال والنساء وقد سال منها العرق، بأقدام الرجال وسيقان الجياد، تنغرس فى الطين فلا تكاد تستطيع أن تتخلص منه إلا بمشقة بالغة. ثم يبدأ عمل شاق آخر، يبدو فيه الانسان وقد تحول إلى آلة لاتتوقف، تعب العجينة الطينية فى القوالب الخشبية. ومن بين النساء اللاتى يصورهن الفيلم، نسمع على شريط الصوت امرأة لاتتحدث عن واقعها الأليم الذى نراه، وإنما تستعيد ذكريات طفولتها المفتقدة (وهو ماسوف يتكرر كثيراً فى أفلام عطيات الأبنودى التالية). إنها تحكى لنا أحلامها التى لم تتحقق، أو لم يتح لها أن تتحقق، بأن تلحق بالمدرسة لكى تتعلم، والتى استبدلتها بأمنية أخرى لم تتحقق بدورها، عن العمل فى أحد المصانع، وتتساءل إذا ما كان ممكناً للانسان أن يعيش فى ظل ظروف انسانية.

ويقطع الفيلم على جواد مغمى العينين، لينتقل إلى نساء تحملن آلاف الأطنان من قوالب الطوب لنقلها إلى الأفران التى تضرم

فيها النيران. ويعود شريط الصورة إلى الجياد المغماة، ونساء يقمن بعدّ القروش القليلة، ورجال ينزعون عن أقدامهم الأحذية الطينية، وجواد يلهث منهكاً من التعب.

لقد انتهى يوم العمل، ويغتسل الجميع فى الترعة من بقايا الطين، ويخلعون الغمامة عن عيون الجياد، بينما تسمع أغنيات ساذجة مرحة من البنات، ونرى صفوفاً طويلة من (الطوب الأحمر)، والنيل الذى لايتوقف عن الجريان. لكن جواداً يكتشف للحظة خاطفة أنه استرد حريته، فيتمرد، وينطلق إلى بعيد، ويجرى صاحبه وراءه محاولاً اللحاق به دون جدوى، لتتقف الصورة فى كادر ثابت.

لقد تمرد «حصان الطين» عندما نزعت الغمامة عن عينيه، وكأنه حلم بالتخلص من تلك الظروف غير الانسانية التى لم يستطع الحيوان ذاته أن يتحملها، أو كأنه رمز إلى رفض الأمتثال للعمل فى ظل الشروط القاسية خلال نهار جديد.

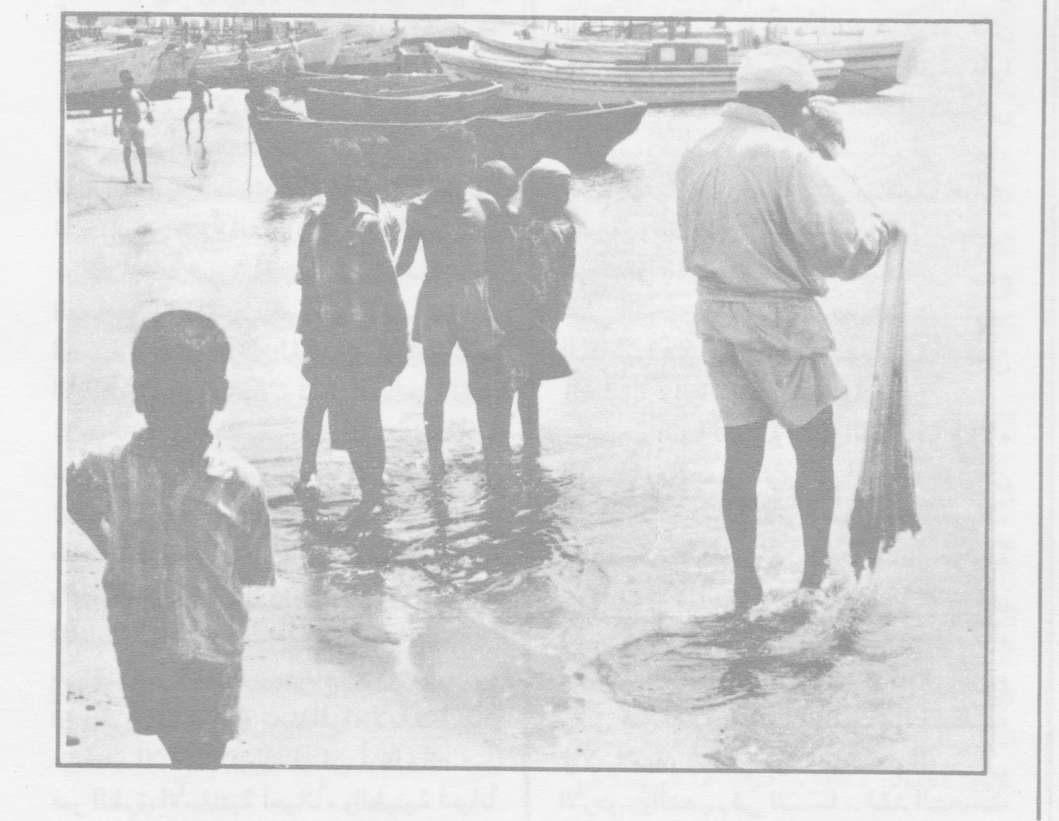
إن تلك النزعة الرمزية التى تحمل مسحة روائية لن تجدها تتكرر كثيراً فى أفلام عطيات الأبنودى، التى كشفت رؤيتها فيما بعد فى نزعة تسجيلية مباشرة. ومع ذلك فإن «حصان الطين» يبقى قصيدة شاعرية تعبيرية، بلقطاته القصيرة التى تحقق تأثيرها من خلال المونتاج، وبألوانه الرمادية التى لم تفرضها فقط تكاليف الانتاج المحدودة، وإنما تكاملت مع ذلك العالم الكابى الذى تتحدث عنه، لكن «حصان الطين» أيضاً ليس قصيدة تحول الحياة إلى شعر خالص يجعل من الواقع الانسانى تجربة وجودية مجردة، بل قصيدة تغرس جذورها فى طين مصر، وفى الواقع المادى للانسان.

القاهرة، أم التقدم للعمق؟

ذلك هو السؤال الذى كان على عطيات الأبنودى أن تواجهه، فقد كان سؤالاً حول الانتماء الحقيقى لها، وحول موقفها من فن السينما والواقع معاً، ولقد أجابت عنه سريعاً. فلم تقدم القاهرة إلا فى فيلمها الثانى «أغنية توحة الحزينة» (١٩٧٢) الذى حاولت فيه أن تكشف عن جانب أخر من الشقاء الانسانى فى شوارع القاهرة المزدحمة.! إنها تتبع بكاميرتها فرقة متجولة، بطلتها هى (توحة) لاعبة الأكروبات، التى تكسب كفاف يومها باصطناع البهجة فى قلوب الناس المكدودين بدورهم. إن (توحة)، مثل نساء أخريات فى أفلام عطيات الأبنودى، لاتتوقف عن الأحلام لكنه هذه المرة حلم بأن تصبح راقصة شهيرة فى أحد الملاهى الليلية، وكأنها تريد أن تستبدل بسجنها العادى الفقير، سجناً آخر أكثر بذخاً لكنه لايتوقف عن استغلالها المزدوج، كانسان وامرأة معاً. إن «حصان الطين» الذى تمرد وهرب إلى المجهول يبدو أكثر نضجاً من «توحة الحزينة»، بنت القاهرة، بينما نرى أحلام (بطلات) أفلام عطيات الأبنودى التالية، أكثر سذاجة وبساطة، لكنها تظل أبداً– فى ظل الظروف غير العادلة– أحلاماً بعيدة عصية المنال.

ربما كان ذلك وراء سعى مخرجتنا إلى سبر أغوار المجتمع المصرى، والتقدم إلى أعماقه، إلى أقصى الجنوب أحياناً، وإلى أقصى الشمال في أحيان أخرى، لكنه فى كل الأحيان تقدم إلى أعماق الجغرافيا، والتاريخ، والوطن. وبدءاً من «الساندويتش» (١٩٧٧)، تبدأ رحلتها إلى حيث يعيش المصريون المنسيون. وعلى عكس ما يوحى عنوان الفيلم، فإنه يقدم (ساندويتشاً) من نوع مصرى فريد، يمكن أن تراه دعابة طريفة، كما يمكنك أن ترى فيه صورة لحياة رومانتيكية يتحد فيها الانسان بالطبيعة، لكنه فى جوهره تجسيد لقدرة الشعب المصرى على البقاء فى ظل أسوأ الظروف و أكثرها قسوة. ليس فى هذا الفيلم تعليق من أى نوع، سواء كان تعليقاً غير مباشر تحكى فيه الشخصيات عن واقعها وأحلامها مثل «حصان الطين»، أو تعليقاً مباشراً مثل قصيدة عبد الرحمن الأبنودى فى «أغنية توحة الحزينة». يبدأ الفيلم بغناء راع للغنم لانراه، يذكرنا صوته بمزيج نادر من التراتيل الكنسية والأناشيد الصوفية معاً، بينما نرى على شريط الصورة لقطات قريبة لوجه امرأة، نتبين أنها تدير الرحى عندما تقترب الكاميرا من يدها. وفى سلسلة متتابعة من اللقطات، يجمعها جميعاً تكوين بصرى دائرى، نرى الرحى، ووعاء عجن الدقيق، وفتحة الفرن، والأرغفة الطازجة الخارجة منها. إنه عمل الانسان الذى يحول المادة إلى روح.

ويبدأ خروج قطيع الماعز من الدار، يقودها الصبيان إلى المرعى، لكى يثور الغبار على أرض الطرقات الطينية، ويختفى الانسان والحيوان بين ذراته فى فلاش أوت مستمد من الطبيعة (!)، وفى المرعى، نسمع مرة أخرى غناء الراعى، بينما الرجال والأطفال يراقبون الماعز وهى تأكل العشب تحت لهيب الشمس الحارقة. وينطلق الأطفال أحياناً فى اللعب، بينما يحاول طفل أن يكسر رغيفه الخشن بصعوبة بالغة، لكى يتقاسمه مع الماعز، ويتسلل ليستحلب بعض قطرات من لبنها إلى داخل الرغيف، بينما تقوم الماعز بدورها بسرقة بقايا الرغيف من جيبه. ويبدأ الطفل فى قضم (ساندويتشه) البدائى، ويهش الذباب عن وجهه، ونرى الأطفال يتسلقون شجرة جرداء عارية، ينظرون إلى بعيد،





وينصتون إلى جرس مزلقان القطار، ثم يجرون إلى حاجز المزلقان، يتأرجحون فوقه فى نشوة ساذجة، ويمر القطار، لتظهر فى الخلفية لافتة المحطة: (أبنود)، وكأن الفيلم يذكرنا أنه عندما ينتهى الشريط، وتضاء الأنوار، سوف نمضى كما مضى القطار، تاركين وراءنا واقعاً حقيقياً من البؤس والشقاء:

إنه البؤس والشقاء ذاته الذى يقدمه فيلم «التقدم للعمق» (١٩٨٠)، وإن أعطى أهمية أكبر لقدرة الشعب المصرى على تخطى هذا الشقاء، بل خلق الجمال أيضاً. لذلك يحتشد الفيلم بوجوه الأطفال تنطق بالجمال على الرغم من عيونهم الحزينة، تقترب منهم الكاميرا دائماً، ومن كل البشر، ومن كل الأماكن، فى حركة (زووم) متمهلة، وكأنها تجسد معنى التقدم للعمق)، وعلى الرغم من أن هذا الفيلم تم انتاجه برعاية (جميعة الصعيد المسيحية للمدارس والتنمية الاجتماعية)، إلا أن التعليق المباشر (العله الوحيد فى أفلام عطيات الأبنودى)، يؤكد أن تلك الجمعية ليست إلا «حكومة علمانية تتحرك فى ضوء التجربة مع الواقع»، كما يؤكد أيضاً فى شاعرية رقيقة على روح التسامح والاخاء بين المسلمين والمسيحيين فى الصعيد، حيث، الوطن للجميع.. والأطفال هم الأطفال: نفس الوشوش، نفس الأسامى، نفس الأحوال... يبدأ الفيلم بعين الشمس اللاهبة تتوسط السماء، ومركب شراعى فى النيل تتقدم إلى أعالى الصعيد، نرى من فوقها ضفتى النهر، والقرى، والبيوت، والمقابر، والعمل فى الحقول، ودروب القرى الملتوية الضيقة. وإذ تبدأ الرحلة من المنيا، وتتقدم إلى قنا عبر أسيوط وسوهاج، يكاد الموضوع أن يكرر نفسه المرة بعد المرة، لاينفصل بين مشاهده إلا لقطات، للسفر فى أرجاء الصعيد عبر الطرق الأسفلتية أحياناً، والطينية أحياناً أخرى. (ربما يكون الالالتزام باستعراض نشاط الجمعية هو السبب الحقيقى وراء ذلك التكرار ووراء ظهور أعضاء الجمعية بين أونة وأخرى). وفى كل مدينة صغيرة، وفى كل قرية نائية، نرى الأطفال الفقراء يتلقون تعليمهم فى سياق الحياة اليومية المضنية: نساء يملأن الصفائح المعدنية من (الحنفية) العمومية، وأطفال يعملون فى مزارع القصب، وعمال يقطعون الأخشاب ويشيدون البيوت، والبائعون والمشترون يدخلون فى مساومات طويلة داخل السوق، والتلاميذ الصغار يذهبون إلى مدارسهم على ظهور الحمير أو فوق عربات نقل مكدسة، وفراش المدرسة يدق جرساً يدوياً صغيراً ايذاناً ببدء اليوم الدراسى، وحصص اللغة العربية والحساب والتاريخ والدين الاسلامى، وبعض من تمارين الرياضة البدنية، وغذاء متواضع تصرفه الجمعية للأطفال، يأكولنه وهم ينظرون نحو الكاميرا ونحونا فى عذوبة وأسى، وأطفال يبكون أثناء اجراء الكشف الطبى عليهم. وبينما يؤكد التعليق الصوتى دائماً على ضرورة الاقتراب من هذا الواقع لكى نعرف مصر على حقيقتها، فإنه يشير إلى ضرورة تغيير الظروف القاسية التى يعيشها هؤلاء المصريون المنسيون، وإلى ضرورة انتشار التعليم، ان الكاميرا تترجم ذلك المعنى نفسه عندما تتقدم كثيراً فى النصف الأول من الفيلم خلال إطار الظلام حتى تخرج إلى النور فى الدروب الضيقة، أو تسير خلف فتاة نراها تهرب من الكاميرا حتى تصل إلى طريق مسدودة. لكن الطريق المفتوحة التى يشير إليها الفيلم بقوة فى نصفه الثانى ليست إلا العمل الانسانى الدءوب، فيقدم معسكراً للشباب فى المنيا، يقوم الفتيان من خلاله برش وتنظيف حوارى القرية، وطلاء بيوتها الكالحة باللون الأبيض، ثم ينتقل الفيلم إلى عمل الفتيات فى الرسم على النسيج، التطريز، والصباغة، وتقترب الكاميرا من أيديهم ووجوههم بينما نسمع التعليق: «إبرة، وخيط، وحرية»

نعم إنها الحرية التى انتزعها هؤلاء البسطاء بالعمل لنرى فى الجزء الأخير من الفيلم حركة دوران الأنوال مشدودة، الخيوط، بينما يكرر التعليق بين الحين والأخر موتيفة «ودارت الأنوال». إن ناتج العمل اليدوى يصبح فى نهاية الفيلم جمالاً رائعاً شفافاً، تراه فى المنسوجات بزخارف مصرية تجمع فى مزيج رائق كل الملامح الفرعونية والقبطية والاسلامية، وتصور موضوعات عن العمل فى الأرض، والنعيم فى السماء. لقد التحمت وتحققت على أيدى هؤلاء البسطاء الأسطورة والواقع، والماضى والحاضر، على نحو لم تستطع أن تصوغه بعد نظرية سياسية متكاملة.

وينتهى الفيلم بمجموعة من اللقطات التى تلخص خيوط قضية هذا (العمق) على أرض مصر، فتعود الفتيات من مصانعهن الصغيرة، بينما نرى نساء عجائز تجلسن إلى جانب حائط تخفين وجوههن من الكاميرا، وتتقدم نساء صغيرات تحملن أطفالاً إلى مقدمة الكادر، وينظر نحونا أطفال يلوحون لنا بايديهم بفرحة غامرة وكأنهم يوصون بألا ننساهم أبداً.

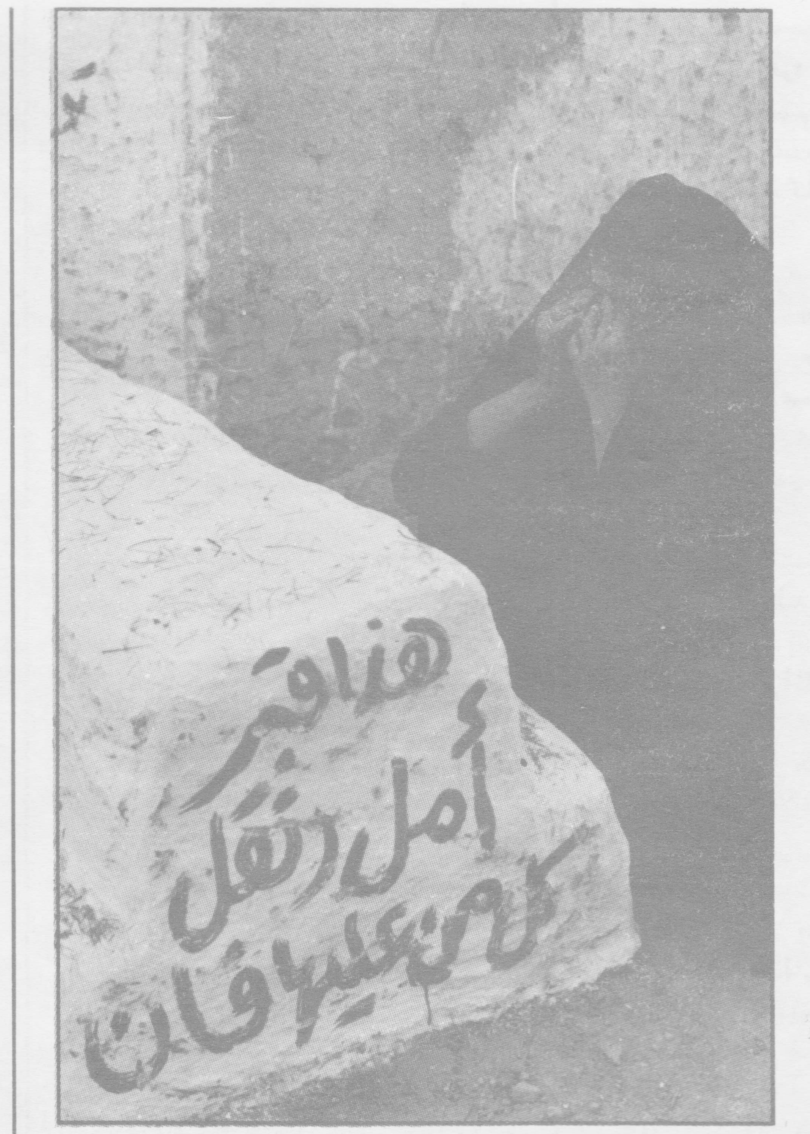
إن «التقدم للعمق» يعى أن نعيش معهم الكثير من الشقاء، لكنه يعنى أيضاً أن نرى الكثير... الكثير من الجمال!

عن أحلام العطاشى:

ومن أقصى الجنوب، تبحر بنا عطيات الأبنودى عبر «بحار العطش» (١٩٨١) إلى عمق جديد فى أقصى الشمال، إلى قرية برج البرلس على شاطىء البحر المتوسط حيث بحيرات الملح، والبرارى الممتدة بلا نهاية.

وكما يوحى عنوان الفيلم، فان تلك القرية النائية تعيش ذلك التناقض المأساوى، أن تسبح فوق بحار من العطش، يحاصرها الماء الملحى بينما لاتجد قطرة من الماء العذب تروى بها ظمأ أبنائها وتغسل عن أجسادهم الملح الذى يكوى الجلود ويدبغها. ويكاد الفيلم أن ينقسم إلى فيلمين منفصلين لكل منهما ايقاعة الخاص، لايجمع بينهما سوى المكان، وإن بدأ التناقض بينهما مقصودا لتحقيق ذروة المأساة التى يعيشها أهل القرية.

يبدأ القسم الأول بالقوارب الخالية كأنها تغفو على شاطىء البحيرة، وصوت أغنية للصيد، بلا ايقاع تذكرك بموال الراعى فى «الساندويتش»، ويبدأ الأطفال فى تحضير شباك الصيد، ويدفع الرجال بالقوارب إلى العمق، وتتوافد النساء حاملات المؤونة التى سيأخذها الرجال فى رحلتهم الطويلة. ونسمع أحد الصيادين يحكى عن طفولته. إننا تحت لهيب الشمس مع الصيادين فى داخل البحر، نراهم يلمون شراع القارب ويمدون الشباك على طول البحيرة، ثم يبدأون فى الضرب بأقدامهم على سطح القارب الخشبى، ويلطمون الماء بالمجداف، ليدفعوا بالأسماك الهاربة نحو الشباك المنصوبة، ويتزيد الايقاع بينما نرى الأطفال يشاركون الرجال فى العمل وكأنهم



يستمتعون بلعبة بريئة. ويبدأ جمع الشباك فى لقطات طويلة، يزيد الاحساس من رتابتها أنها جاءت بعد اللقطات القصيرة المتتابعة السابقة. لكن ها هى الأسماك تتقافز وسط الشباك، يخلصها الصيادون منها ويجمعونها فى صناديق كبيرة، فى نفس الوقت نسمع الصياد يخبرنا بمصير هذا العمل الشاق، الذى سوف يذهب حصاده إلى تاجر الجملة، حيث يفرض رجال الحلقة سطوتهم على الصيادين الصغار. ويفاجئنا الفيلم بلقطة لبقرة تجرى وسط الحقول لاتكاد تفهم دلالة تلك اللقطة إلا إذا استدعت إلى ذاكرتك «حصان الطين» المتمرد. لكن الصيادين، كعمال صناعة الطوب، يستمرون فى أعمالهم ذاتها فى ظل الظروف القاسية: يصنعون الطعام، ويأكلون فى إناء واحد، ويشربون الشاى، ويدخنون (الجوزة)، وينظفون الشباك، بينما نرى فى السماء ذات الشمس الغاربة نورساً يستمتع وحده بالحرية.

إن الصيادين يعودون إلى الشاطىء عند الغروب، حيث تطوف الكاميرا بدروب القرية، ليبدأ القسم الثانى من الفيلم، فنسمع على شريط الصوت شكوى من استمرار الأحوال الصعبة منذ زمن طويل، انتظاراً لعدل الله بعد أن نفد الصبر من انتظار عدل (الحكومة). إن هذا القسم يجىء بعد شاعرية القسم الأول، يقترب بايقاعه المتلاحق فى بدايته من أسلوب الريبورتاج، لتكتشف أن تحت سطح الحياة الهادئة للناس فى القرية الصغيرة أمواجاً متلاطمة من الاحساس بالظلم الفادح.

فسرعان ماتسمع تعليق الناس الذين يصورهم الفيلم وهم يشكون من حرمان القرية من ماء النيل مما يؤدى إلى انتشار الأمراض، فى نفس الوقت الذى ترى فيه أهل القرية يدورون فى دوامة العمل اليومى: العجائز والرجال والنساء والفتيات والأطفال يصنعون الشباك فى حركة دائبة لاتتوقف، ومساومات السوق لاتنتهى، وصوت طفل يشكو من عمله الشاق ويتمنى- كم هى كثيرة وبسيطة تلك الأمنيات!- أن يكمل تعليمه، كما تسمع هتاف أطفال: «عاوزين ميه..»، ثم يستطرد الفيلم فى مشاهد شديدة الطول إلى الطقوس اليومية لصناعة الخبز، واعداد الطعام، وغسل الملابس والأوانى على شاطىء البحر، بينما يتبول طفل فى الماء.

وفى الجزء الأخير من الفيلم، يكاد الواقع أن يكون كابوساً حقيقياً. إن النساء يحملن الأوعية البلاستيكية فى طوابير طويلة، حتى أنك ترى طفلة تختفى وراء عدة أوعية تسير بها بينما تنوء بحملها. إن الجميع فى انتظار الماء، تحصلن عليه أحياناً من طلمبة للمياه الجوفية، أو تشترينها أحياناً بثمن شقائهم اليومى من السيارات التى تأتى به من بلطيم لكنهن فى أغلب الأحيان ينتظرن طويلاً بلا نهاية، وتأتى الريح فتخلع عن النساء ملاءاتهن السوداء، فلا يجدن وسيلة إلا أن تحفرن بأيديهن بطن الأرض التى تختلط فيها الرمال بالطين الأسود، حتى تصلن إلى قطرات ماء داكن، تملأن الأوعية، وتعدن فى قوافل حزينة، دون أن تحقق حلمهن وحلم أهل القرية جميعاً بقطرات من الماء العذب. إن حلمهن البسيط يبدو كما لو كان حلماً مستحيلاً.

فهذا «العطش» ليس إلا رمزاً مجسداً للنسيان أو التناسى الذى تقابل به (السلطات قطاعاً كبيراً من أهل مصر المحروسة، وإن يكن حراس مصر الحقيقيون هم هؤلاء العطاشى.

التقدم إلى أعماق امرأة مصرية:

وترحل عطيات الأبنودى إلى «الأحلام الممكنة» (١٩٨٢)، إلى أطراف مدينة السويس فتسمع منذ اللقطات الأولى موسيقى الة السمسمية بينما تدخل بنا الكاميرا من الشوارع المرصوفة النظيفة، إلى الضواحى النائية حيث تمتد الحقول لنرى رجلاً يحرث حقلاً، بينما المرأة- سوف نعرف فيما بعد أنها زوجته، بطلة الفيلم- تقوم بعشرات الأعمال داخل المنزل وخارجه. وللمرة الأولى فى أفلام عطيات الأبنودى تتحدث (الشخصية) الرئيسية فى الفيلم نحو الكاميرا ونحونا، ليصبح لشريط الصوت أهمية تستقل به أحياناً عن شريط الصورة. إنها تتحدث عن طفولتها الصعبة مع أشقاء عديدين حين لم يتح لها فرصة التعلم، وكان عليها أن تعمل فى بيت الأب عملاً شاقاً، لتستطرد إلى قصة زواجها المبكر قبل بلوغ السن القانونية، واحتيال أسرتها على (المأذون)، وها هى اليوم قد انتقلت إلى بيت الزوج لتقوم بنفس الأعمال. وفى استعادتها

لذكريات عدوان ١٩٦٧ وظروف التهجير، تستخدم المخرجة (للمرة الوحيدة فى أفلامها) لقطات أرشيفية توضيحية. ثم نعود إلى الأسرة لنشاركها حياتها حيث نرى الرجل يقترح الدخول إلى مشروعات تجارية يفشل فيها المرة بعد المرة، بينما تستمر المرأة فى الدفاع عن استقرار حياتهما، كما تستميت فى الدفاع عن حق ابنتها فى التعلم، فى الوقت الذى يبدى الأب رفضاً لذلك، وينتهى الفيلم بالابنة، التى رايناها فى لقطات سابقة تساعد الأم فى أعمال المنزل، وهى جالسة فى مدرستها تدق بأصابعها على الآلة الكاتبة. وعلى الرغم من أن الفيلم ينحاز للمرأة، وهو على حق فى أن يصورها تدافع عن الاستقرار وتطمح إلى التطور فى الوقت ذاته، فإنه لايقع أبداً فى مأزق الفصل بين المرأة وقضية مجتمعها، حيث يبدو القهر الذى تعيشه انعكاساً للقهر الذى يعيشه الرجال. لكن المرأة المصرية هنا تبدو على حقيقتها، حيث تمثل استقرار المجتمع المصرى فى الحياة عبر عصور التاريخ الذى كان أغلبه تاريخاً للبؤس والشقاء. إنها قد تحلم، لكن أحلامها تنطلق دائماً من الواقع، من الممكن، لتحقق ما قد يبدو للوهلة الأولى مستحيلاً.

لكن الفيلم يستطرد أحياناً إلى صور فولكورية لاتضيف كثيراً إلى السياق التاريخى والاجتماعى لموضوعه، فترى أحياناً طقوس السبوع، وقراءة الفنجان وتسمع كيف تستطيع المرأة البسيطة أن تحدد الوقت عن طريق التعرف على موضع الشمس أو النجوم، إن تلك الأجزاء من الفيلم تبدو فى جوهرها مشروعاً وتمهيداً لفيلم عطيات الأبنودى التالى، الذى جمعت فيه كل ما استطاعت الكاميرا أن تصوره وتسجله من «ايقاع الحياة» فى أرض مصر.

أنشودة للحياة والموت:

فى «ايقاع الحياة» (١٩٨٨) آربع لوحات رئيسية، تبدو كحركات السيمفونية، تلخص فى مقدمتها القصيرة فى لقطة واحدة طويلة ايقاع الحياة المصرية فترى امرأة فلاحة تسير على مهل، تحمل مقطفاً، وتقود حماراً فى أرض خالية، بينما تمرق سيارة تقطع الكادر فى سرعة خاطفة. وفى اللوحة الأولى (شئون الحياة) نرى بائع الملابس الشعبية على حماره، تساومه النساء، وبائع حلوى الأطفال، وامرأة عجوزاً ترعى طيورها وتتلو تعاويذها، كما نراها تتاو رقياتها لطفل مريض، وتعطى بركاتها لوليد، ونساء يصنعن الخبز ويرفعن الماء من الآبار. هناك أيضاً لقطات لصنع ألواح الطوب الطينية، ومعاصر الزيوت، ومطاحن الدقيق، والسواقى الدائرة، ومراعى الماشية، وأجران القمح والشعير، ومزارع القصب، وأبراج الحمام.

وينتقل الفيلم فى لوحته التالية (من يحافظ على التراث؟) إلى الصناعات البدائية الصغيرة التى تشكل البناء السياسى لاقتصاديات القرية، والتى يهددها (التطور) نحو الصناعات البديلة. إننا نرى مصنعاً للأوانى الفخارية، وصناعة الحصير وسلال القش المجدول، والخيوط والنسيج. إنها جميعاً تحتاج إلى صبر بالغ، وايقاع متمهل. وتسمع على شريط الصوت شكوى من عدم رواج الفخار بسبب انتشار البلاستيك وونصيحة حكيمة ماكرة بأن (ماء البلاص أكثرصحة من الثلاجة)، كما تسمع صوت امرأة عجوز، تسأل صانعة الفيلم، وتسألنا، عما يمكن أن نصنعه من أجل الدفاع عن نمط حياتها الذى لاترى له بديلاً، لكن ماتقوله عيناها ونبرات صوتها، أنها تحارب عدواً لايرحم، يطأ بأقدامه الميكانيكية وجودها ويسحقه، ويرمى إلى النسيان هذا التراث الذى يندثر. فى اللوحة الثالثة (بين ضفتى النهر)، لايستخدم الفيلم تعليقاً مباشراً أو غير مباشر، فنحن نعيش يوماً من أيام هؤلاء البسطاء: الصيادين فى القوارب الصغيرة، والمعدية تحمل على ظهرها الفلاحين والمواشى يعبرون النهر إلى السوق، حيث نرى صانع المناخل، وكيالى الحنطة، وبائعى المقاطف والفخار والبلاستيك، والعطارين، وتجار الطيور والبهائم، تسمع مساوماتهم وتراهم يعدون النقود، ليعودوا عند الغروب إلى الضفة الأخرى. وتأتى اللقطة الأخيرة لتضع تأكيداً على دلالة الفيلم كله: فلاحة عجوز تحاول الركوب فى سيارة، فتتعثر وتسقط على الأرض، بينما تمضى السيارة دون أن تنتظرها لحظة واحدة.

وفى اللوحة الرابعة والأخيرة (الميلاد، الموت، الفرح) نرى طقوس الحياة والموت، تضعهما تلك اللوحة بين قوسين، هما اللعب واللهو البرىء الذى تراه فى بدايتها ونهايتها: رقص العصا، وأغنيات الأطفال، وألحان الربابة والمزمار، ولعب الكرة. أما الميلاد فتراه فى طقوس السبوع والتعميد، تتوالى فيه الرقى والأدعية المرحة والتراتيل الكنسية، وتختلط لقطات الوجوه المتفائلة بالشموع والبخور. ثم ننتقل على الفور إلى طقوس الموت، حيث النائحات ترقصن من الألم العميق، وتغنين نادبات كل الموتى الذين رحلوا والذين سوف يرحلون. ويتدفق النعش وراء الآخر، حاملة الأجساد التى سوف يواريها التراب، لتعود النعوش خالية، ويعود المعزون ليمارسوا من جديد طقوس حياتهم اليومية، وترى نهر النيل، الذى لم يتوقف عن الجريان منذ الأزل، يشقه قارب صغير، كأنه يشق صمت الموت بالحركة الدائبة.

لعل هذا الفيلم هو ذروة أعمال عطيات الأبنودى حتى اليوم، جمعت فيه كل عشقها للحياة الحقيقية التى يعيشها المنسيون، بينما هم يحملون فى أعماق وجدانهم رحيق التاريخ، الذى ترك بصماتة كالنقش على الحجر فى كل تفاصيل حياتهم. وفى هذا الفيلم تتلخص كل ملامح ورؤية عطيات الأبنودى للسينما التسجيلية، فهى لاتبحث عن الجماليات الشكلية (وإن لم تخل أفلامها منها)، وإنما تسعى إلى الكشف عن الجمال الحقيقى فى الواقع المادى، فى وجوه البشر وفى حياتهم اليومية، فى الشراء والبيع، وعمل الانسان ونتاج هذا العمل، إعداد الخبز والطعام، طقوس الأكل والرقص والغناء، علاقة الانسان بالحيوان والطيور التى يعتمد عليها فى اقتصاديات حياته وإن اكتسبت العلاقة بينهما ظلالاً من الايمان بوحدة الكون والكائنات، الطفولة التى تراها فى وجوه بريئة معذبة، والتى تكتشف دائماً من خلال ذكريات الكبار أنها طفولة مفتقدة لم تتحقق أبداً.

وكل الموضوعات التى تختارها مخرجتنا موضوعات خشنة، قاسية، ولكنها تفيض بحرارة وصدق الحياة وجمالها الدفين. ومن أجل أن تستخرج كل ما فى موضوعها من حرارة وصدق وجمال تعيش موضوعها وتعايشه، لذلك تحس عندها دائماً- أياً كان المصور الذى يصور أفلامها- بامتزاج كامل بين البشر والكاميرا السينمائية، تراهم لايشعرون نحوها بجفوة أو فجوة، ويفصحون عن أنفسهم أمامها دون خجل أو وجل، وهو مايجعل لقطاتها المنفصلة قطعة من الحياة، تحتاج إلى الكثير من الجهد لكى تكتسب بناء فنياً متماسكاً، يكاد أن يتحقق لولا رغبة المخرجة وهاجسها فى الاحتفاظ بكل ما سجلته لتفاصيل الحياة على أرض مصر.

وهى نادراً ما تستخدم التعليق المباشر، وهى إذا استخدمته تختاره محتشداً بايقاعات الشعر وصوره الثرية، لكنها ترى أن الثراء الحقيقى يكمن فى تلك الأصوات الطبيعية التى تسجلها فى مواقع التصوير، تستخدمها متزامنة أحياناً، لتجعلك تدخل إلى العالم الواقعى بكل حواسك، وتستخدمها غير

متزامنة فى أحيان أخرى، حين تقوم الشخصيات بالتعبير عن مكنون وجدانها بين الام الحاضر وآمال المستقبل. وهذا الصوت غير المتزامن قد يتفاعل أحيانا بشكل جدلى مع شريط الصورة، أو تراهما يتناقضان فى تضاد مقصود، لكنه يستخدم فى النادر بغرض تفسير مانراه على الشاشة (دون أن يكون هناك حاجة حقيقية لذلك)، لكنه فى كل الأحيان تركيب ذهنى يحتاج من المشاهد قدراً أكبر من المشاركة الإيجابية التى لم يعتدها فى الأفلام التسجيلية التقليدية.

«أمل»، لايموت

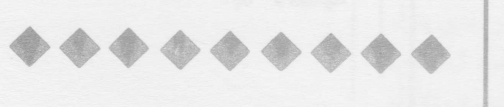
ويأتى فيلمها الأخير «حديث الغرفة رقم ٨» (١٩٩٠) يسجل الأيام الأخيرة للشاعر أمل دنقل، يحكى فيه عن ذكرياته الأولى فى القرية وفى القاهرة، وعن علاقته بالشعر والحياة والموت. والفيلم ليس (عن) أمل دنقل، الذى نعرفه من خلال أشعاره، والذى تظل تجر بة حياته ذاتها قصيدة طويلة، وعالما ثرياً ينتظر المزيد من ارتياده للكشف عنه، لكن الفيلم هو عنوانه: حديث فى غرفة المستشفى، ومن فوق سرير المرض، حيث يواجه أمل الموت كفارس شجاع، قد يستسلم جسده لدبيب الفناء، لكن روحه تستعصى على الموت.

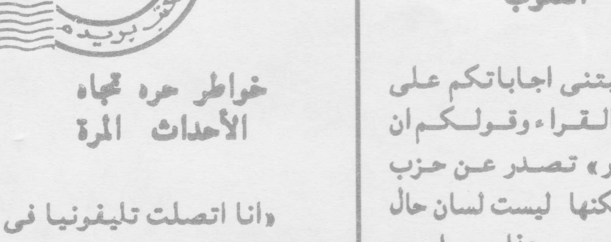
وإذا كان الفيلم يبدأ بأم الشاعر وهى تتحدث عنه بعد أن مات بسنوات، تزور قبره حيث تظل تذرف الدموع عليه حتى اليوم، فإن الفيلم يؤكد لنا فى النهاية أنه باق معنا بدواوينه الستة، تماماً كما قال عنه صلاح جاهين: «وقالوا فى الأمثال: اللى خلف ماماتش. وعن (أمل) يتقال: اللى آلف ماماتش».

إنه الفيلم الوحيد الذى صنعته المخرجة عن شخصية شهيرة محددة، كما أنه الفيلم الوحيد الذى استخدمت فيه الموسيقى التصويرية فى الفقرة الأولى، وفى فواصل الكادرات السوداء التى تفصل بين مقاطع حديث الشاعر لنا، وكأنها مساحات من الفراغ أو العدم، تذكرنا بأن هذا الرجل الذى نراه كان فى تلك اللحظات ذاتها يحتضن الموت، كما احتضن من قبل الحياة.

ومن المؤكد أن عطيات الأبنودى سوف تعود بعد هذا الفيلم مرة أخرى إلى عالمها الأثير: أعماق الحياة المصرية وأسرارها، لتؤكد من جديد أن الالتزام السياسى، والموقف الجمالى للفنان، لاينفصلان، وأنهما لايعوقان أبداً قدراته الابداعية الخلاقة، بل إن أفلامها هى الدليل على أن ذلك الالتزام الواعى هو وحده الطريق أمام الفنان الأصيل إلى حرية ابداعية حقيقية، بلا حدود.

أحمد يوسف





هذه الصفحات مفتوحة لكل أصحاب الأفكار سواء كانت تأتى من اليمين، أو تهب من اليسار... المهم.. أن تكون أفكارا....

كيف يادكتور

قال الدكتور «مصطفى محمود» فى حديث لمجلة «أكتوبر» أن عبد الناصر اهتم بالسد العالى ومجمع الألومنيوم ولم يهتم بالانسان المصرى و أود أن أسأل الدكتور: كيف وعبد الناصر هو الذى أذاب الفروق بين الطبقات المصرية وسوى بين أفراد الشعب وقرر التعليم المجانى وأقام فى كل قرية وحده صحية، وفى عهده أصبح أولاد الفقراء يدخلون الجامعة ويصلون إلى أعلى المناصب.. فكيف يقال أنه لم يهتم بالانسان؟ يادكتور؟

سهد حسان
السويس

أفلام أساتوك

المولد و«الهلفوت»و« سلام ياصاحبى»..... الخ ...أفلام تخاطب شباب أحمد حلمى وعايدة والاساتوك، حاولت «اليسار» أن تصبغها بصبغة سينما مشاكل الجماهير فخسرت كثيراً من الجهد والورق.

نبيل سيف
أجا-دقهلية

فتح القلوب

اعجبتنى اجاباتكم على رسائل القراء وقولكم ان «اليسار» تصدر عن حزب التجمع لكنها ليست لسان حال حزب التجمع. وهذا يجعل من يتفقون على الحد الأدنى من اليسارية يفتحون قلوبهم للمجلة ويتابعونها ويتخذون منها منبراً للتعبير عن آرائهم فتصبح «اليسار» اضافة جديدة فى عالم الصحافة. و نحن ننتظر من المجلة أن تفتح صفحاتها لكل الاقلام الوطنية المناضلة من أجل تحقيق العدل الاجتماعى، وأن تتحرر من «التوازنات» و«الاتفاقات» التى تعقدها احزاب «المعارضة» معاً...

نأمل أن تجمع مجلة اليسار كل اليساريين الوطنيين فى مصر ونحن نأمل أن يكون داخلها مانتمناه من صراحة ووضوح وحقيقة

مصطفى الشطبى
عضو اللجنة التنفيذية
حزب العمل

خواطر حره تجاه الأحداث المرة

«انا اتصلت تليفونيا فى ٩٠/٣/٢٧ وحذرت من احتمالات... الاحراق» (وزير الداخلية فى تصريحه لأهرام الجمعة ٣/٣٠) رغم هذا فوجئت بماحدث من احراق وتدمير.

وعلى طول قلت للشرطه «اخص عليكم ياوحشين مش عيب كده» وقمت بعملية التحريك!!. وعموما شوية الضباط دول «قلة منحرفة» وعشنا وشفنا أن حتى الشرطة اخترقها الارهابيون وهذا آخر ماكنا نتوقع.. والمطافى مش معقول تلاقى حريقه وتطفيها قبل ما تستأذن من ولى أمرها» وهو فى حد ينقذ غريق الا أما يستأذن الاول قبل انقاذه!!! «ده حتى قلة ذوق الواحد يعمل حاجة زى دى من غير مايستأذن»

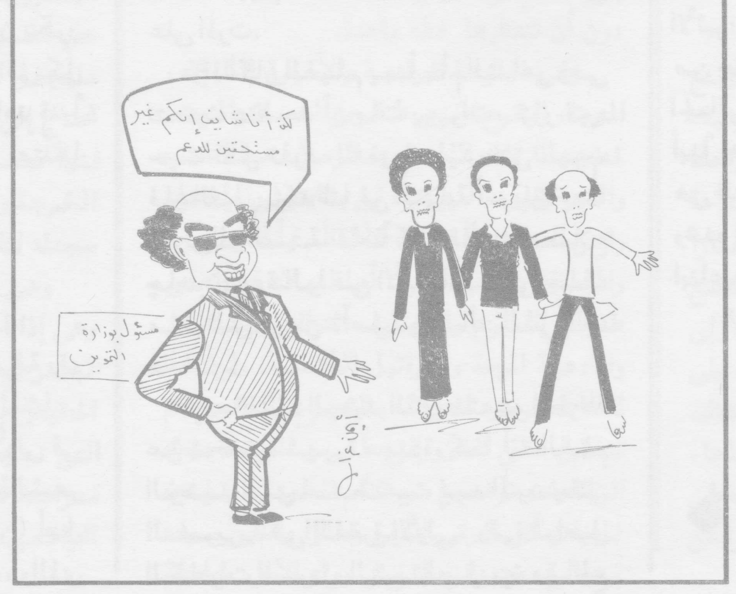
أما نقابة الصيادلة فلم تحرك ساكناً لأن الصيدليات اللى اتحرقت «تبع اسرائيل»

وبعدين الفتنة انتهت وقضى عليها والقسيس حط ايده فى ايد الشيخ. والقيت الخطب المناسبة وزيارات المسئولية تمت على اكمل وجه ولاداعى للقلق من طلبة جامعة المنيا وطلبة المدارس الثانوية والاعدادية والابتدائية «هما يدوب بيرفضوا تحية العلم فى الصباح (مجلة روزاليوسف)

«ودول شوية عيال والاساتذه بتوعهم عايزين شوية تربية لا أكثر ولاأقل» أما بقية الفئات من علماء ذره وعلماء فضاء ورجال قضاء وخريجى قسم الدراسات اللاتينية فلم يتسرب اليهم الفكر الارهابى إلى الآن والحمد لله.!!

وعموما القى القبض على مثيرى الفتنة وتبذل الشرطة من الجهد منتهاه للوصول الى أى دليل من قريب أو بعيد لادانتهم «لان ياحرام اللى قام بالتخريب العيال بتوع ابتدائى واعدادى» ووقتها رجال المباحث كانوا مشغولين فى الطريق.

وعموما على النصارى ان يعدوا انفسهم ليكونوا شهداء ليس من اجل الوطن فقط لكن من اجل الكنيسة ايضا. أن يقدموا توصية للمسئولين يبحث امكانية هجرتهم الى فرنسا حيث ان تعداد العرب فى فرنسا يماثل تقريبا تعداد اقباط مصر فلماذا لايذهب الكفرة (اقباط مصر) ليعيشوا وسط الكفرة الفرنسيين ويأتى المواطنون العرب ليعيشوا هنا وسط اخوانهم المؤمنين«ويبقى مصر



يمين X شمال

مافيهاش كافر واحد» وتصبح مصر ايران اخرى «ليس بها أى كافر» وبهذا نحطم خطة- الاقباط فى جعل مصر لبنان آخرى. ونستريح من الكفره الى الابد اليس ان المسلم الهندى أفضل مليون مره من القبطى المصرى بالنسبة للمسلم المصرى!!« تصريح لصاحب الفضيلة الشيخ صلاح ابو اسماعيل»

وعموما فالدولة غير مسئولة عن هذه التطورات فالتليفزيون كله تمام وبرامجه كلها علمانية» ويبدو التليفزيون فيه اثنين ثلاثة يثيرون الفتنة» والدولة لم تقف مكتوفة الايدى بل قالت لهم «ياريت ماتعلموش كده تانى»

ملاك لوقا

المحرر: نشرنا خواطرك المرة.. لعلها تلفت النظر الى خطورة مايصنعه الحمقى..

الدين ليس هو الحل

قبل ظهور الأديان السماوية الثلاثة: اليهودية والمسيحية والاسلام كانت هناك حضارات صنعتها شعوب لم تعرف- بحكم السبق الزمنى- شيئا عن هذه الأديان.وبعد ظهور هذه الاديان السماوية بزمان نرى فى عصرنا هذا دولا صنعت تقدما هائلا ولا تؤمن شعوبها رسميا بأى من هذه الأديان كالاتحاد السوفيتى، مثلا ودولا صنعت تقدما يدهش العالم كله وشعوبها تدين بديانات وضعية كاليابان مثلا.وهناك دول تدين شعوبها بأديان سماوية كالولايات المتحدة الامريكية مثلا وصنعت تقدما يذهل العالم كله ولم يكن الدين هو العامل الحاسم فى صنع هذا التقدم.

وهناك دول تدين شعوبها بديانة سماوية وتندرج ضمن الدول المتخلفة وما أكثر هذه الدول.

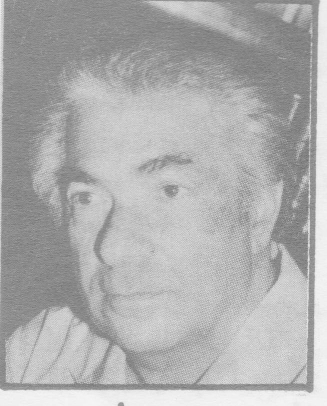
فغياب الدين عن حياة الشعوب أو حضوره لايؤثر تأثيراً حاسماً فى صنع التقدم أو صنع التخلف.

فليس الدين- أى دين- هو الحل وانما يكمن الحل فى توافر مجموعة من العوامل- قد لايكون الدين إحداها- تتضافر فيما بينهما فتخلق مناخاً، معينا يفجر طاقات الابداع لدى أفراد شعب معين، فيسيرون بوطنهم فى طريق التقدم ليس هذا اجتهادا بالرأى بقدر ماهو استقراء للواقع وعلى المتطرفين دينيا أن يثبتوا عكس ذلك

عبد الحق سرور
مديرية الشباب دمنهور

تشرشل والقضاء

أبدت مصادر حكومية عن أن فى نيتها عدم تنفيذ الحكم المتوقع صدوره عن المحكمة



أنيس منصور

الدستورية العليا بعدم دستورية قانون مجلس الشعب الحالى وتذرعت هذه المصادر بان حالة البلاد الحالية لاتسمح بحل مجلس الشعب وانتخاب غيره وهى حجة واهية ضعيفة ..وبمناسبة ذلك أسوق اليهم تلك القصة الحقيقية دون تعليق :

أحد قضاه إنجلترا قد ساءه وأزعجه أزيزالطائرات التى كانت تمارس مهامها التدريبية فى مطار قريب من المحكمة التى كان يمارس فيها القاضى عمله وكان ذلك أثناء الحرب العالمية الثانية وكانت انجلترا ومن تحالف معها تخوض حربا ضد المانيا ومن تحالف معها وهى حرب كان يتوقف على نتيجتها آثار خطيرة على مستقبل انجلترا ومع ذلك أصدر القاضى حكما بمنع الطائرات من استخدام المطار المذكور أثناء انعقاد الجلسات ونظر اللاضرار الجسيمة التى قد يسببها تنفيذ الحكم عرض سلاح الطيران الامر على رئيس الوزراء ونستون تشرشل فقال عبارته البالغة الحكمة

-«لابد من تنفيذ الحكم فانه أهون أن يكتب التاريخ ان انجلترا قد هزمت فى الحرب من أن يكتب فيه انها امتنعت عن تنفيذ حكم قضائى»

السيد الدفراوى
القاهرة

كرباج الحكيم

إنه ليس اسما لاحد الاعمال الادبية المسلية اللاهية- بل هو واقع مرير نعيشه ونحياه صباح مساء. كرباج إمتدت العديد من الايدى لتجدل أسلاكه بترتيب وتنظيم وتخطيط مسبق لاينم سوى عن عقلية مخضرمة فى هذا المجال من مجالات التعذيب

إنه كرباج الاسعار الذى ينزل على الجسد ليقسمه نصفين وشبه عقل- يبحث النصف الأول عن المأكل والاخر عن الملبس، ويلهث شبه العقل المتبقى وراء خبر فى جريدة ما او ماشابه عن الفرج القريب، ويلهث من الاستفزاز السلعى ويبكى من الحرمان. صاحب هذا الكرباج الحكيم لم يكتسب هذه الصفة لحكمته بل لما يطغى على نفسه من الساديتو التلذذ بالتحكم فى ارزاق الناس، وهو «حكيم النقد الدولى»- اقصد صندوق النقد الدولى صاحب القروض المشروطة مسبقا والتى من أهمها الاستغناء عن مشرحة الموتى بالمستشفيات واستبدالها بتشريح الاجساد الحيه لسعاً بالكرباج..

أيمن محمد دياب
معهد التعاون الزراعى

مصطلحات اليسار

أقترح عليكم إضافة باب أو حتى عامود صحفى تحت عنوان «معجم المصطلحات اليسارية» أو أى عنوان آخر لنفس المعنى وذلك لتبسيط المفاهيم السياسية ذات الشكل اللغوى العويص والتى تستعصى على

يمين × شمال

أفهام القراء متوسطى الثقافة- اليسارية منها بشكل خاص- مثل مصطلحات يمين- يسار- إشتراكية- رأسمالية- شيوعية- أوتوقراطية- ديماجوجية- شوفينية- كمبرادورية- علمانية- نازية- قومية- فاشستية- صهيونية- أمميه... الخ وأتمنى أن تجدوا مساحة خالية لتذكير جماهير القراء «بالاسماء ذات التاريخ. مثال... ناصر- نهرو- تيتو- غاندى- ماركس- جيفارا- ماو- النميرى- لومومبا- تشومبى- لينين- فرانكو- سلفادور الليندى- سوموزا- ماركوس- السادات-شاه ايران- ضياء الحق- جنرال نجوديين جياب- صنى يات صنى- هوشى منه- نلسون مانديلا- دانييل أورتيجا- سعد ادريس حلاوه- سليمان خاطر- أوجستربينوشيه- سيف الدين قطز- الناصر صلاح الدين- ابراهيم الوردانى «الثورى وليس الذى يكتب» وغيرهم.. وغيرهم.... ممن حفروا أسماءهم بحروف من نار ونور فوق جدار الزمن ومن تلقى أسماؤهم بقاع مزبلة التاريخ البشرى

حمدين على الصريطى
مدرس الزاما الاسماعلية

المحرر: نوافق على كثير مما تقترحه وسوف نبدأ فى تنفيذه قريبا.

الوعى الحقيقى

أود أن أهنئ نفسى قبل تهنئتكم على صدور أول مجلة

لاتجاه التعبير عن أن الانسان صاحب عقل وليس قالبا من الأسمنت ! ولقد توسمت فيما قرأت من موضوعاتكم فائدة أحترمها وهى ارادة التغيير التى بها يمكن للفرد أن يتطور على مستوى الانسانية اذا كانت لديه تلك الأرادة وأطالبكم فعلا فيما تقدمون لنا أن تساعدوا هذه الارادة للتغيير برغم كل المحبطات التى نقرؤها- «والتى جعلتنى لا اقرأ الصحف المصرية- كل يوم ونسمعها فى الاذاعة والتليفزيون وكأنها عملية غسيل مخ للفرد المصرى وأحب أن تتناولوا بالعناية موضوع الدين فى مجتمع عربى تهتم أغلبيته بقشره سطحية لاتنتمى فى نظرى الى أى دين على وجه الأرض وليس الاسلام فقط وأحب أن أقول اذا كان هناك من يسمعنى «ياسادة نحن لسنا ملسمين أو مسيحيين بالوراثه وكفى، الدين ليس قالبا من الألحان الجنائزية والمشاعر الاكتئابية وعقد الذنب تجاه الخالق والخلق والبكاء ليل نهار والانكفاء على السجادة ليست العبادة هى حركات تؤديها مثل القرود ولكنها علاقة الفرد بين



د. مصطفى محمود



نفسه وربه والناس على المستوى الأفقى وليس على مستوى من أدى الصلاة وذهب وفى يده المسبحة الى الشارع ليتاجر فى العملة او يفتتح شركة لتوظيف الأموال وهو يعد على مسبحته كم من الخلق سقطوا فى شباكه! الدين والدليل الشرعى - يامن تنادون بالشريعة -هو العقل وهو الذى يمكنك أن تعرف ربك، وتصل اليه بطريقتك، وهذا مايطلق عليه اسم الدين... أرجوكم ساعدونا على نمو الوعى الحقيقى تجاه مجتمعنا وتجاه انفسنا وارجوكم أن تتناولوا بالاهتمام تقليل مساحات الخطر ومناطقه التى تزداد فى تفكيرنا يوما بعد يوم متجهين الى اسفل أهنئكم من قلبى وأشكركم على ماتقدمون

منى على عنتر
كلية علوم القاهرة

المحرر: شكرا لك ونحن ندعوك لمشاركتنا فى تنفيذ ماتقترحينه!

معنى الكلام

فى مصر كثير من الكتاب اللامعين، ما أن يقتربوا من السياسة، حتى يفقدوا كل لمعانهم، ومنهم الأستاذ انيس منصور الذى كتب يقول، ان الشيوعية كانت الحرية على الطريقة الروسيه، ولكن الحرية الآن الشيوعية على الطريقة الأمريكية، فهل تستطيعون إخبارى بمعنى لهذا المكلام.. وكتب مرة يقول: إذا أردنا أن نتقدم على روسيا فعلينا أن نمشى وراء أمريكا.. وكتب مره أخرى يقول الشيوعى هو الانسان الذى فشل فى أن يكون رأسماليا!

فهل لهذا الكلام معنى؟

باسم عاطف محمد

أذكروا سعد حلاوة

فى البداية أقدم شكرى وتحياتى على المجهود الكبير الذى بذلتموه لإخراج اليسار بهذا الشكل المشرف الذى أثبت مدى التقدم والوعى الذى وصلتم إليه بمقالاتكم الجريئة وتحقيقاتكم المثيرة التى جذبتنا منذ أول لحظة وأشكر الاستاذ عريان نصيف على مقاله فى ذكرى الشهيد صلاح حسين وأتمنى منكم بعد أن تذكرتم هذا البطل أن تذكروا الشهيد سعد إدريس حلاة الذى قتل برصاص زبانية السادات وأذنابه لأنه كان نعم البطل المصرى الذى قاوم تطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية ومع احترامى الشديد لكم إلا أن لى ردا على رأيكم فى مسلسل رأفت الهجان فلا يمكن لأحد أن ينكر أن مسلسل رأفت الهجان جذب انتباه أكثر من ٩٠٪ من المشاهدين المصريين والعرب. فى النهاية أشكر الأساتذة عبد العظيم أنيس وأمينة شفيق وعبد الغفار شكر ومصباح قطب على تحقيقاتهم المثيرة

السيد حمدى طايل
الدلنجات البحيرة

رسالة إلى ابراهيم سعده

إذدادت الحملة الصحفية الشرسة التى تنادى ببيع القطاع العام ضراوة وشراسة وبخاصة الحملة التى يقودها الكاتب الحكومى المعروف ابراهيم سعدة الذى ظل يندد بالقطاع العام حتى حسبنا أنه يرأس هذا القطاع والذى لم يكفية رد الكاتب السياسى الوطنى المعروف محمد حسنين هيكل على مشكلة بيع القطاع العام بل زاده ذلك شراسة وقوة لبيع



لأننا نؤمن أن اختلاف الرأى لايفسد للود قضية، فان كل ماننشره من آراء، قابل للمناقشة مع من يتفقون معنا، ومع من يختلفون فنحن طلاب حقيقة، وباحثون عن كل ما فيه مصلحة شعبنا وأمتنا، وسعادة البشرية!

هذه الزاوية، نافذة للحوار مع ماننشره.. بشرط الالتزام بتقاليد الحوار..وآدابه.. وتركيز الأفكار ومراعاة ضرورات المساحة..

أرجو أن تتقبلى العزاء

طالعتنا السيدة فريدة النقاش فى العدد الأول من مجلة اليسار بمقال عما يدور فى الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية منطلقة، ولاشك من الحب العميق للاشتراكية، بل العشق المدلهم، وهذا لايعيب، من منا لايحب العداله والحق والحرية؟

وقد يصل العاشق فى وصف معشوقته! حد اختراع لون لعيون المحبوب غير لون عيونه.

وقد يخلع عليه من الصفات مايخالف الحقيقة، هذه هى سنن الحب الجارف ولم تكن السيده فريدة النقاش بعيدة عنها.

المشكلة، هى أن يخلط المرء بين حب الاشتراكية وبين حب النموذج البيروقراطى الستالينى، وأن يجرى فى ذهنة استبدال للمنوذج بالفكر، وفى هذه الحالة يسقط المرء فى أسر ضيق الافق التطبيقى وينسى تماماً ماتحمله الأفكار الاشتراكية من ثراء حقيقى وهذا أيضا، صنعته السيدة النقاش.

وكون العشق المدلهم والإبدالية الفكرية حالات غير موضوعية فى التعبير عن حالة ما، فهذا أيضا ما وقعت فيه السيدة النقاش .

من هنا تصبح مهمتنا فى الرد على المقال صعبة ولاشك لأن تناول أفكار محدده هو من الأمور اليسيره ولكن تناول أفكار هى أقرب للانفعالات غير الموضوعية يصبح مهمة شاقة، خاصة إذا أردنا أن نكون موضوعيين فى الرد.

ونبدأ بمحاولة النظر لمايجرى فى أوروبا الشرقية والاجابة على هذا السؤال، هل ما حدث هناك تطوير للاشتراكية والماركسية اللينينية أم هو تدهور للنموذج الحاكم هناك؟ وهل الخروج عن الماركسية اللينينية فى حد ذاته أيضا أيا كان شكله أو نوعه هو تدهور؟

ولأننا لاندافع عن المذهبية الفكرية فان الخروج عن الماركسية اللينينية فى تقديرى لايكون تدهوراً على إطلاقه، بل أن سبعين عاما تمر على اجتهاد نظرى وعملى دون تطوير لابد أن تحتم الخروج عليه وعدم الخروج هو التدهور بعينه

فى هذه الحدود يمكننا تناول ما يحدث فى الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية بلا أحكام مسبقة أو حساسية دجماتية فى التناول.

لكن إختبار هذا التطوير يصبح ضروره حتى نحدد إتجاهات التطور وإلى أى سبيل يتجه.

فى ربيع ١٩٨٦ عرض التليفزيون السوفيتى تمثيليه من ثلاث حلقات بعنوان «الضدان» وكانت فى صورة حوارية بين شخصين أحدهما يمثل النظره القديمة المحافظة والأخر يمثل الفكر الجديد. وقد تناولا فى الحلقة الأولى أهمية المشاركة فى صنع القرار، وبدا المحافظ غبياً وأنانياً وحريصا على الفردية بصورة كاريكاتورية، أما الاخر فكان ديمقراطيا ولاشك. وفى الحلقة الثانية تم تناول قضية الملكية فكان المحافظ يصرخ معارضاً كل شكل ممكن من أشكال الملكية أما الأخر فكان لاينفك يشير إلى مجلدات لينين، وماركس وهو يصر على أنهما لم يعارضا الملكية ولكنه لم يقدم لنا نصا واحدا يؤيد ما يقول، إذ اكتفى بالاشارة فقط، أما الحلقة الثالثة فكانت حول الوفاق الدولى وضروره إحلال الاتفاق محل الصراع.

وبصورة أكثر تحديداً يدافع شكريدوف (واحد من أشد المنظرين الإقتصاديين قرباً من جورباتشوف) عن أهيمة ملكية «العامل»لجزء من قوى الإنتاج حتى يشعر أنه جزء من منظومة الإنتاج الإجتماعى!! وهذا العامل ولاشك ليس غير البيروقراطى، ولم نجد فى تراث الاشتراكية هذا الفهم للتملك

مداخلات

كشرط للإنتظام فى عمليه الإنتاج الإجتماعى (وإن كان قد ظهر ذلك بصورة أكثر ثورية من طرح شكريدوف لدى الفوضويين)

ومن ناحية أخرى نحيل السيدة النقاش إلى خطاب جورباتشوف فى الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٨ عندما يدعو إلى نبذ الصراع الطبقى والتصالح فى ظل مفهوم الاخاء البشرى العام. هذا المفهوم هو ما أرادت أن تناقش حوله أكاديمية العلوم السوفيتية مع ممثلى عدد من الأحزاب الشيوعية فى المنطقة العربية وأمريكا اللاتينية وبعض ممثلين عن أحزاب شيوعية فى غرب أوربا وممثل عن الحزب الشيوعى الأمريكى وذلك فى يونيو ١٩٨٧، حيث تم عرض لمفهوم الأخاء والتصالح مع أعداء الأمس من أجل صون السلام العالمى بدعوى أن الحرب سوف تؤدى إلى دمار الحياة على الكوكب وفى حال دمار الحياه على الأرض لن يتوفر الأساس المادى لبناء الإشتراكية أى المحافظة على الحياه (كذا) من أجل الإشتراكية !!

وقد تم ذلك بالاشتراك مع هيئة تحرير مجلة السلم والإشتراكية.

وقد أجاب بعض من ممثلى الأحزاب الشيوعية العربية عن لامعقولية الدعوه للتصالح مع إسرائيل فى الوقت الذى تنكل فيه إسرائيل بالشعوب العربية وتساءل ممثل الحزب الشيوعى الكولومبى عن معنى التصالح مع الإمبريالية الأمريكية فى أمريكا اللاتينية فى ظل الفظائع الأمريكية هناك وتجويع الشعوب وقهرهم. الغريب فى الأمر أن «فلاقسة» أكاديمية العلوم الإجتماعية رأوا فى ذلك دجماتية!!

هذا هو محتوى التطور النضالى للبيروسترويكا، ما رأى السيده النقاش فى تطوير الإشتراكية على هذا النحو؟

ثلاث أفكار مزعجة:

وللتدليل على موضوعية التناول تورد السيده النقاش تحت عنوان حقائق غائبة، خمس حقائق نتفق مع واحده فقط ونؤيدها فيها تماماً وهى الخاصة بالبطالة والمخدرات والفقر فى العالم الرأسمالى، وأيضا لانختلف حول شرف وأمانة الشيوعيين فى حياتهم العملية وإن كان طرح المسألة على إطلاقها على هذا النحو فيه مبالغة، أما الحقائق المزعجة فى الموضوع تتلخص فيما يلى:

١- أن المعلومات التى تتوفر لنا عن ما يجرى فى أوربا الاشتراكية مازالت تأتينا من مصادر وسيطة أى عبر أوربا الغربية وأمريكا، أى هى دعوه لعدم التصديق لكل ما تأتى به وكالات الأنباء والانتظار حتى نعرف، وهذا منطق غير لائق فى تناول ما يحدث حولنا فى العالم بدعوى اللا أدريه ذلك أن حكايات جورباتشوف وماتنشره الصحف السوفيتية لايختلف عما تنشره وكالات الأنباء العالمية وعلى ضمانتى إن كل ما نشر عن أحداث المجر لايختلف عما نشرته الصحف المجرية نفسها وأستطيع إهداءك صحيفة من الصحف المجرية سواء باللغة المجرية أو الانجليزية كى تتأكدى بنفسك بأنه لامغالطه.

٢- أن سياسة «الجلاسنوست» أو المكاشفة قد فتحت مساحات واسعه لاتتوفر لأى شعب فى العالم، ما رأيك إذا كان أنصار الجلاسنوست والبيروسترويكا يقولون، عن أنفسهم، أنهم يعملون للإقتراب من النموذج الغربى للديمقراطية؟ هذا فى حد ذاته خطأ جسيم وهو أن يكون النموذج الديمقراطى الغربى الهدف المرتجى، لأن الديمقراطية البرلمانية المحتكمة لنظام الأغلبيات المغيبة صالح لخدمة ديماجوجيا الديمقراطية الرأسمالية ولكن غير صالح ولاشك لخدمه الديمقراطية فى ظل الاشتراكية، ترى من من الإثنين الذى يهدف إليه جورباتشوف ورفاقه، آلية ديمقراطية غير مناسبة أم ديماجوجية رأسمالية؟

٣- إن الحركة الشاملة للجماهير فى أوربا الشرقية لم تكن لتصبح ممكنه وسلمية- باستثناء رومانيا- إلا لأن هذه الجماهير كانت منظمة وكانت تتوفر لها درجة عالية من الثقافة والتعليم.. الثقافة الإشتراكية التى ربت الناس تربية جيدة بثت روح الجماعة فيهم، لهذا ياسيدتى كانت هتافات هذه الجماهير تدور حول ضرورة إسقاط الأحزاب الشيوعية ويكون مصير الحزب الشيوعى المجرى (أو بمعنى أصح العمال الإشتراكى المجرى) هو الحل وتأسيس الحزب الإشتراكى المجرى محله بوصفه حزبا إشتراكيا ديمقرطيا وأن يتم هذا داخل مؤتمر الحزب لنفسه.

ويتبخر الحزب الشيوعى التشيكى تماماً وتتظاهر الجماهير فى ألمانيا الشرقية رافضة أى مشاركة للشيوعية فى الحكم الجديد. فضلاً عن أن هذه الجماهير أصلاً كانت منفية سياسياً والأحزاب معزولة عن جماهيرها هذا هو المبرر الأصلى للبريسترويكا، وهو إنهاء العزله بين الأحزاب والجماهير. إذن من نظم من؟

بلاشك نحن أمام مأزق تاريخى مركب، إنه المأزق التاريخى للرأسمالية الذى خلق بديله الحتمى وهو الحركة العمالية والنضال من أجل الإشتراكية ومأزق النظم الإشتراكية التى تدهورت أو سقطت بيروقراطياً.

أما ما هى خصائص هذا المأزق التاريخى، وما هى طرق الخروج منه وما هى تداعياته السياسية النظرية والتاريخية أيضا، هذه قضية أخرى لايحلها بالقطع منهج السيده النقاش المتمرد على حركة التاريخ لأنها لم تأت بما تحب وتشتهى.

وأخيرا، أرجو أن تتقبلى خالص العزاء فى سقوط النظم البيروقراطية غير مأسوف عليها، ولا أدعوك للصبر لأن القادم ربما يكون أشد إنحطاطاً وتدهوراً من الراحل غير العزيز، مع تقديرى الشديد لحبك للاشتراكية وكراهيتك للرأسمالية، ولكن هذا ليس مثل حب الأهلى وكراهية الزمالك.

د. محمد نعمان نعمان

الاستاذة فريدة النقاش:

بعد المقال الرائع «الشيوعيون لايتقبلون العزاء»، أناشدك الإستمرار فى سلسله مقالات تكشف مساوىء الرأسماليه وفى نفس المنبر «مجله اليسار» التى تحترم العقل فمقالك شد الخطى وثبت الاقدام ونحن سائرون على الدرب رغم كل مايقولون ونحن لانتقبل العزاء

مصطفى سنجر
كلية التربية
شعبة التعليم الاساسى
ببورسعيد

مداخلات

الالحاد هدف من اهداف الشيوعية

فى مجلتكم «القراء» العدد الثانى ابريل ١٩٩٠ تقول المحرره «فريدة النقاش» فى ردها على الاستاذ طارق عبد المنعم «الشيوعية تهتم بالتغير الاجتماعى والاقتصادى وليس نشر الالحاد هدفا من أهدافها». ونحن نقول للاستاذه الفاضلة أن الالحاد هدف واساس من اسسها يقرر الماركسيون «أن الوعى من نتائج المادة وثمرتها وليس شيئا آخر منفصلا عنها كل الانفصال كما يرى المثاليون»

ويقررون ايضا فى موضع آخر «إن العالم واحد. هو هذا العالم المادى الخاضع لاحساس الانسان وشعوره فليس وراءه أو قبله أو بعده عالم مما يسمى عالم الغيب أو نحو ذلك.....» ويقررون ايضا بأن كل ماظهر فى تاريخ البشرية من أفكار وعلوم وقيم واخلاق وآداب انما آثاره من اجل المادة والعيش»

ألا تشم معى- الكاتبة الجليلة رائحة الالحاد من هذا؟ ولكن حاسة الشم يمكنها أن تخطىء مثلما تقع بقية الحواس فى الخطأ. يقول ماركس «الدين زفرة الكائن المثقل بالألم، وروح عالم لم تبق فيه روح، وفكر عالم لم يبق فيه فكر. إنه افيون الشعوب. إذن فنقد الدين هو الخطوة الاولى. لانقاذ هذا الوادى الغارق فى الدموع».

فهذا هو الفارس الاول من فرسان الشيوعية يؤله الماده وحدها وينفى وجود الله سبحانه.. والامر واضح تماماً فى الفكر الماركسى فهو عندما يقرر أن الروح والفكر أثر من آثار المادة يكون قد حرم نفسه وكل الشيوعيين فى العالم من اعظم شىء يرفع انسانية الانسان ألا وهو الايمان بالله العظيم.. والشيوعية تؤمن بالانسان كمطلق وهذا واضح فى فكر ايفان كرامازوف الذى يجعل كل شىء مباحا وواضح ايضا فى فكر دستويفسكى، ومن البديهى اننا لو اخذنا بالنظام الاقتصادى الشيوعى- كما تذكر المحرره)

فإننا فقط لانبحث أو نخطط على أن نكون أفواها مستهلكة عقيمة.. بل علينا أن نبحث عن ذلك فى ظل نوع من التسامى والنبل اللذين يليقان بانسانية الانسان، لابد أن تكون الوسائل قوية ونبيلة لتؤدى إلى غايات عظيمة وشريفة لأن المجتمع الذى يكون محوره الأساسى المادة والاشياء فقط لابد أن يتنكر فى ظلهما لاية قيمة اخلاقية او ادبية.. والمادة عندما يكون لها العنفوان الجبار.. تكون الانسانية المتألهة (تعبير لدستويفسكى) عندئذ لايكون هناك غير الجسد كأساس والمعدة كجوهر.. وتطل الأمعاء لتسيطر على الحياة ويقع الانسان فى الرق الجسدى فلا يستريح الشيوعى إلا فى حالة الابتلاع ومداومة الابتلاع.. ولن يشبع ولو ابتلع العالم كله.. فالذى لا يرتاح إلا فى حضن المادة لايشبع مطلقا.. وكيف يشبع منها وهى مبرر وجوده والشيوعية مذهب نظرى بحت وهو كما يقول فرسانه حل للمشكله الاجتماعية والاقتصادية- وكما ترى الكاتبة ايضا- ان الشيوعية تهتم بالتغير الاجتماعى والاقتصادى ونفرض اننا سلمنا انه حل للمشكله الاجتماعية والاقتصادية فالفرسان الحمر الاوائل يرون ان الشيوعية تسبقها مرحلة الاشتراكية. تكون للدولة السلطة فى هذه المرحلة السلطة على كل شىء وفى كل مكان «كل شىء للدولة» وهى مرحلة ديكتاتورية البروليتاريا القائمة على سلطة الدولة تم بعد هذه المرحلة تأتى مرحلة الشيوعية التى يكون فيها «كل شىء للفرد وبالفرد».

ولبست الاشتراكية حللاً مختلفة ذات الوان متباينة منذ بدأت مرحلتها ولكنها اخذت فى خلعها.. ولم تصل إلى مرحلة الشيوعية بالطبع.. فبأيهما نأخذ- يا استاذه- هل نأخذ بالمرحلة التى فشلت فى التطبيق العملى وسقطت اعلامها تباعا أم نأخذ بالمرحلة التى لم ولن تأتى وهى الشيوعية.. وهل تلغى الشيوعية باعلامها فى مواقعها ونأخذ نحن بها..

إن الشيوعية لم تستطع أن تدخل المنظومة الفكرية أو العملية لأى شعب أيا كان هذا الشعب.. الشعوب التى فرضت عليها فرضا اذا رأت الفرصة قوضت اركانها وهدت جدرانها.. وحتى الشعب الذى تبنى الفكرة والتطبيق ضاق بها ووجدها فكرا سلبيا، وكلمات جوفاء فلم يتجاوب معها برغم مرور زمن طويل على مرحلة الاشتراكية التى طبقت فيه.. انه مذهب سلبى حقا لم يستطع أن يصنع اى انشطه ايجابية ومثمرة لدى اى شعب اعتنقه.

واخيرا- يا اختاه- نعم إن الشيوعية تدعو للالحاد والكفر فى موضع آخر يقول ماركس «الدين هو جملة الغذاء الخادع للضعفاء، لانه يدعوهم إلى احتمال المظالم ولا يزيلها» ويقول عن المسيحية «إن المسيحية تقرظ الجبن واحتقار النفس وإذلا لها، وتحبذ الخضوع والخسة، وكل صفات الكلب الطريد»

والقاموس السوفيتى يتحدث عن الاسلام برجه خاص فيقول «العقيدة الاسلامية مشروحة فى القرآن وهى تتركب من عناصر من الديانات البدائية والفكرة السائدة فى القرآن هى الجبرية ومن العناصر الرئيسيه فى الاسلام العداء لمن يكفر به والمناداة بقلة شأن

مساندة

علمت من مصادر سرية موثوق بها أن أول برقية مساندة تلقاها لدكتور رفعت المحجوب، بعد صدور حكم المحكمة الدستورية ببطلان مجلس الشعب، أرسلها إليه حليفه لسابق «زكى بدر»، وقد جاء فى برقيه:

- انشلتنا، فانشلتم، وأقلنا فبطلتم، نحن فى أنتظاركم فى مستشفى القصر العينى!

المصرى أفندى

مداخلات

المرأة» وفى موضع آخر والاسلام يبرر الظلم الاجتماعى ويصرف الناس عن الكفاح الثورى ويدعوهم إلى الانتظار العظيم لنعم الآخرة.

ولنا معك- أن شاء الله- وقفه أخرى لإلقاء الضوء على بنود الوثيقة التى وضعها الاتحاد السوفيتى لمحاربة الدين وهى توجيهات للشيوعيين فى كل مكان».

فوزى عبد الوارث السيد عطا الله
مدرس أول الفيزياء
مدرسة السادات الثانوية بطلا-
محافظة المنوفية

فريدة النقاش ترد:

عفواً..
لاشئ يتطلب
تقديم
أو قبول العزاء

أشكر الصديق مصطفى سنجر كما أشكر الصديقين اللذين اختلفا معى.

وأقول للدكتور نعمان أننى كنت أفضل عدم الاسراع باتهامى باللاموضوعية ثم مناقشة أفكارى والاختلاف معها إن الاتجاه للديمقراطية فى الاتحاد السوفيتى لايعنى تعلقا بالنموذج الغربى، وفضلا عن أن الديمقراطية فى المجتمعات الرأسمالية هى ثمرة نضال الشعوب والحركة العمالية بنوع خاص، وتهدف الديمقراطية فى المجتمع الاشتراكى للوصول إلى إمكانية تداول السلطة بدلا من إحتكار حزب واحد لها، وقد يتبارى الجميع من أجل اشتراكية أرقى، وقد تنادى أحزاب بالرأسمالية كما حدث فعلا وسوف يتوقف الأمر على مدى توازن القوى.

إن عنوان مقالى هو الشيوعيون لايتقبلون العزاء وليس البيروقراطيون.

ان مايدور فى الاتحاد السوفيتى وأوربا الاشتراكية يدور هناك وللشيوعيين فى بلادنا مهمات أخرى وأوضاع أخرى، وأخشى أن تكون أنت قدتمثلت ضمنيا تلك الفكره السائدة فى سرادقات العزاء المنصوبة فى الصحف الحكومية- وبعض المعارضة- والتى ترى فى الشيوعيين والعرب مجرد» ذيول لنموذج أصلى مقره هناك فى موسكو.

لم أقل أبدا بوجود نموذج جاهز للاشتراكية فذلك أساسا ضد منهج الاشتراكية ومنطقها كذلك لم أؤيد ستالين ولا البيروقراطية ولم أستبدل النموذج بالفكر وانما سقت وقائع وأحداثا وحللتها من وجهة نظرى وأنت لم ترد على أى منها بل سارعت لتوجيه اتهامات والحديث عن لون عيون المحبوبة.. و... و

كنت أتمنى أن تناقش الاستخلاص الرئيسى الذى يخص الشيوعيين المصريين وأوضاعهم والموقف الرسمى من الفكر الماركسى ومنظماته فى مصر.

ان هناك تطورات كبرى حدثت فعلا فى الاتحاد السوفيتى الذى أصبح فى ظل الاشتراكية الدولة العظمى الثانية فى العالم.

أنت تحيلنى الى تمثيليات فى التليفزيون السوفيتى لم أشاهدها كما لم يشاهدها القراء ويمكن أن أحكى لك بنفس الطريقة عن تمثيليات مخالفة فهناك صهانية وهناك أعداء للصهيونية البريسترويكا هى عملية صراعية ونضالية لايمكن أن تحقق أهدافها دون خسائر قد تكون فادحة وقد تؤدى- كما حدث- الى خروج هذا النظام أو ذاك من الاشتراكية ولكننى على يقين ليس من قبيل الدوجماتية-كما تقول- ولا من قبيل العشق الملهم الذى لم أعرف كيف يكون مدلهما الا إذا كانت هذه سخرية)- إننى على يقين أن الشعوب التى خرجت للدفاع عن الحريات السياسية وحقوق التعبير فى أوروبا الشرقية هى نفسها التى سوف تدافع عن كل مكتسباتها حتى لو خسرتها- مؤقتا- وسوف تصحح الاشتراكية وترد لها العافية.

بالنسبة لدعوة جورباتشوف للمحافظة على الحياة على الكوكب ضد الابادة النووية، فلا أعرف لماذا تملأ كلما تك بكل علامات التعجب تلك، ورأيى أن السياسة السلامية التى ينتهجها الإتحاد السوفيتى هى أشرف إنجازات البريسترويكا وأعظم ماتنهض به فى هذا العصر الذى سيظل وصفى له- لأسباب كثيرة جدا- هو عصر الانتقال للاشتراكية.

اما السيد فوزى عبد الوارث فأقول له

نشأت الفلسفة المادية التى تقول بقدم العالم وبأسبقية المادة على الروح قبل الماركسية بثلاثين قرنا، كذلك كانت هناك فلسفات مادية مختلفة بدءا من القرن السابع عشر حتى عصرنا هذا، ولكن الماركسية وحدها كفلسفة مادية هى التى تقدمت بجساره لتقول إن دور الفلسفة فى تاريخ البشرية حتى ذلك الحين كان يقتصر على تفسير العالم وأنه قد آن الأوان لتنهض الفلسفة بدور آخر هو تغيير العالم، وفى هذا الاطار وفى سعيه لتحديد معالم هذا الدور الجديد إكتشف كارل ماركس قانون الصراع الطبقى كمحرك للتاريخ، وكشف عن دور الجماهير الكادحة فى صنع هذا التاريخ، ودعا مؤسسو الماركسية ومنظروها إلى تنظيم هذه الجماهير وإيقاظ وعيها بهذه الحقيقة، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت الفلسفة الماركسية هدفا لأعداء التقدم الانسانى وللرجعيين الذين افتعلوا خصومة بينها وبين الدين كدين لكى يمنعوا وصولها إلى الجماهير العريضة صاحبةالمصلحة الأساسية فى تغيير العالم، ولم يشر هؤلاء الرجعيون من قريب أو بعيد الى أى خصومة ممكنه بين الفلسفات المادية الأخرى وبين الدين. إن كل المتطفات التى سقتها فى رسالتك فضلا عن عدم دقتها جرى إقتطاعها من سياق لابد من فهمه جيدا حتى نفهم النص ونضعه فى مكانه كذلك فإن ديستوفسكى كان كاتبا متدينا مسيحيا ارثوذكسياً ولم يكن ماركسيا، ولا كان أى من أبطاله كذلك لاكرامازوف ولاغيره.

فريدة النقاش

◆◆◆◆◆◆◆◆◆

سياسة القتل بالجملة!



احتجاج على سياسة القتل بالجملة فى مخيم برج البراجنة.

لابد أن هناك سببا خفياً وراء صمت هؤلاء الكتاب والصحفيين المصريين، الذين تعودوا أن يملأوا الدنيا ضجيجاً، وأن يستنزفوا الدموع من المآقى، كلما تعرض واحد من «المدنيين الاسرائيليين» لما يسميه هؤلاء الكتاب العواطفجيه-ب «الارهاب الفلسطينى»، فلم نقرأ لأحدهم كلمة احتجاج او غضب، أو تنديد بما حدث فى يوم القتل بالجملة!

وماحدث فى ذلك اليوم- ١٩ مايو ١٩٩٠- هو مجرد عينة لما حدث فى آلاف الأيام التى استغرقها تنفيذ مخطط غرس اسرائيل على خريطة المنطقة طوال العقود السبعة التى انقضت من هذا القرن، وهو تلخيص لمعنى وجود «اسرائيل» التى ماكان يمكن لها أن تقوم، الا بتنفيذ سياسة القتل بالجمله:

- قتل الفلسطينيين بالجملة، لتأكيد مقولة «هرتزل» الشهيرة: «إن فلسطين أرض بلا شعب.. ونحن شعب بلا أرض، فمن العدل أن تمنح لنا، لتكون وطنا لشعبنا»..
- وقتل العرب بالجمله بالتصدى لأية محاولة لتوحيد الأمة العربية، تنفيذا لمقولة الاستعمارى البريطانى القارح، «اللورد بالمرستون»، الذى نظر فى يوم من عام ١٨٤٠ الى خريطة الأمة العربية، فلفت نظره الموقع الجغرافى المتميزلفلسطين، وتنبه الى أنها تقع فى المفصل بين المشرق العربى والمغرب العربى، فهتف:

- إن منع فلسطين للصهاينه، هو الحل الوحيد، الذى يحول دون تكرار مغامرة «محمد على الكبير»ر بتوحيد المشرق والمغرب العربيين،فسوف يتيح لنا ذلك إقامة دول مفصلية تحول دون تكرار ذلك العار الذى ارتكبه «محمد على» بمغامرته الشريره، التى ستظل دائما خطراً ماحقا على مصالحنا..

فى السادسة من صباح الأحد الدامى ١٩ مايو ١٩٩٠- أوقف اسرائيلى يرتدى زى المجندين، طابوراً من العمال القادمين من قرى قطاع غزه، للعمل فى الأرض المحتله منذ ١٩٤٨، وبعد أن تأكد- بالاطلاع على هوياتهم- أنهم فلسطينيون فتح عليهم نيران بندقيته الآليه.. وكانت تلك هى إشارة البدء، ليوم جديد من أيام القتل بالجمله، لم تطرف للقاتل عين، أويختلج له ضمير، وتصرفت سيارات الاسعاف الاسرائيلية كما يليق بطب ينتمى لدولة أقامها القتله والارهابيون، فرفضت أن تنقل جرحى المذبحة، حتى يقتل النزيف من لم يقتله الرصاص، ورفض المارة الاسرائيليون التوقف للمساهمة فى انقاذهم.. وتمسك الجميع بشعار دولتهم: ادفع دولاراً تقتل فلسطينيا.

ولم يكن بين العمال الفقراء الذين راحوا ضحية ليوم القتل الجماعى، أحد من «الارهابيين» الفلسطينيين الذين يطالبون بوطنهم المغتصب، بل كانوا ممن من اجبرتهم ظروف الحياة المريرة على العمل فى مزرعة صهيونية!

مجرد تنويع على اللحن الصهيونى نفسه، وتنفيذ لسياسة القتل بالجملة ذاتها، التى لولاها ماقامت اسرائيل، ولا استمرت، فاذا نسيتم فاذكروا- على سبيل المثال- «كفر قاسم» و«غسان كنفانى» ورفاقه.. ولاتنسوا عملية «حمام الشط» أو مقتل «أبو جهاد»! واذا نسيتم فاذكروا عملية المفاعل النووى العراقى، واذكروا كل مايجرى حولكم فى المنطقة، لتعلموا أن اسرائيل قامت بالقتل بالجملة، وبالقتل بالجملة تعيش.

أما وقد صمت العواطفجية المصريون بعد أن ملأو الدنيا صراخاً فى اعقاب حادث الأتوبيس السياحى، دفاعاً عن «المدنيين» الاسرائيليين وتنديداً بالارهابيين الفلسطينيين، وهجوما على قادة منظمة التحرير الفسلطينية، فلم يفتح الله على أحدهم بكلمة احتجاج، أو عبارة تنديد بشئ مماجرى فى يوم القتل بالجمله، فلانملك الآ أن نقدم لهم دلالة ماحدث فى ذلك اليوم، لعلهم يقتنعون أن اسرائيل مجتمع عسكرى ليس فيه مدنى واحد، ولانملك إلا أن نقول : أيها الخجل لماذا اختفت حمرتك عن هذه الوجوه الصفيقه.. التى لاعقل فيها.. ولا كرامه!



شركة النقل والهندسة
رائدة صناعة الإطارات فى الشرق الأوسط
من الشركات القلائل فى العالم التى تنتج جميع أنواع الإطارات
إطارات سيارات الركوب
إطارات سيارات النقل
إطارات الجرارات الزراعية
إطارات سيارات نصف النقل
إطارات الموتوسيكلات والدراجات
المركز الرئيسى والمصانع :
ش ٣٨ سموحة - الاسكندرية -
ت : ٤٢٠٤٢٧٧ / ٤٢٠٤٢٧٣ / ٤٢١٤٦٧٨
فرع القاهرة : ٨ شارع شامبليون -
ت : ٧٥١٢٢٦ / ٧٥١٤٥٥
تلكس : ٩٢٦١٢
برقيا : ترنكونسر / الإسكندرية